الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن المهيدي *أم البواقي*
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

الشعبة: تحليل اقتصادي
التخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي
رقم التسجيل:

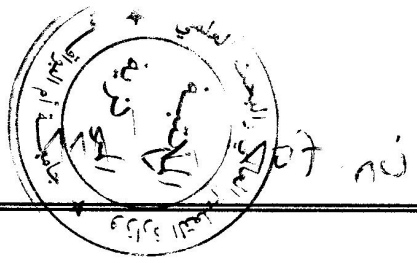

# انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973 – 2006)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

إعداد الطالب: رشيد بوعسلة

إشراف الأستاذ: د– بلقاسم ماضي

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| – د. عبد الحميد مدفوني | أستاذ محاضر .....جامعة أم البواقي ..... | رئيساً |
| – د. بلقاسم ماضي | أستاذ محاضر ... جامعة عنابة ..... | مقرراً |
| – أ.د. عبد الأمير السعد | أستاذ التعليم العالي ..... جامعة عنابة ..... | مناقشاً |
| – أ.د. معطاالله خير الدين | أستاذة التعليم العالي ... جامعة قالمة ..... | مناقشاً |

السنة الجامعية 2009/2008

# شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

"و من شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم"

[النمل: 40 ]

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني في انجاز هذا العمل فله الشكر أولا وآخرا وله الفضل.

و من لم يشكر الناس لم يشكر الله لذلك أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف السيد بلقاسم ماضي الذي كان ناصحا ومرشدا وصبورا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرماء أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور عبد الحميد مدفوني رئيس لجنة المناقشة، والأستاذين عبد الأمير السعد ومعطاالله خير الدين.

كما أشكر كل من أعانني في إعداد هذه المذكرة ولو بكلمة.

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وإلى إخوتي الأعزاء وأبنائهم،

وإلى كل الأصدقاء، وإلى كل من علمني ولو حرفاً.

## فـــــهـــــرس المحتـــــويـــــات:


قائمة الجداول..... 01

قائمة الأشكال..... 03

مقدمـــــة..... 04

**الفصـــــل الأول: السوق البترولية العالمية خصائصها ومكوناتها** 08

مقدمة الفصل الأول..... 09

**المبحث الأول:** تطور سوق البترول العالمية..... 10

I.1. البترول وأهميته في الاقتصاد العالمي..... 10

I.1.1. تعريف البترول..... 10

I.1.2. تكوين البترول..... 11

I.1.3. وحدات قياس البترول..... 11

I.1.4. تصنيف البترول..... 12

I.1.5. العمليات الأساسية لصناعة البترول..... 13

I.1.6. أهمية البترول في الاقتصاد العالمي..... 13

I.2. نبذة تاريخية عن سوق البترول العالمية..... 15

I.2.1. مرحلة المنافسة الكاملة (1859 - 1870)..... 15

I.2.2. مرحلة احتكار القلة (1870 - 1940)..... 15

I.2.3. مرحلة الاحتكار المطلق ( 1940-1960)..... 16

I.2.4. مرحلة ة ظهور أوبك (1960 - 1970)..... 16

I.2.5. مرحلة احتكار القلة من طرف أوبك (1973-1981)..... 17

I.2.6. مرحلة سوق بترولية أكثر تنافسة (1981 – حاليا)..... 18

I.3. أنواع الأسواق البترولية..... 19

I.3.1. السوق الفورية (الآنية)..... 19

2.3.I. السوق الآجلة..... 20
**المبحث الثاني:** آليات تحديد الأسعار البترولية..... 23
1.II. الأسعار البترولية..... 23
1.1.II. تعريف سعر البترول..... 23
2.1.II. أنواع الأسعار البترولية..... 23
2.II. محركات أسعار البترول..... 25
1.2.II. العوامل والمؤثرات الاقتصادية..... 26
2.2.II. العوامل والمؤثرات الأخرى..... 28
3.II. تكاليف الصناعة البترولية..... 29
1.3.II. النفقات الثابتة..... 29
2.3.II. الريع الإتاوة..... 30
3.3.II. النفقات المتغيرة..... 31
4.3.II. نفقات الاستغلال..... 31
4.II. أسس تحديد أسعار النفط الخام..... 31
1.4.II. أسعار البترول الخام في ظل سيطرة الشركات النفطية الكبرى 32
2.4.II. مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار (أوبك)..... 34
3.4.II. أسعار البترول في ظل المنافسة الحرة ..... 34
**المبحث الثالث:** قوى سوق البترول العالمية..... 36
1.III. الشركات البترولية الكبرى..... 36
1.1.III. التعريف بالشركات البترولية الكبرى..... 36
2.1.III. كارتل الشركات البترولية الكبرى..... 37
3.1.III. صراع الشركات الكبرى مع قوى السوق..... 39
4.1.III. اتجاه الشركات الكبرى في الوقت الراهن..... 41

2.III. الدول المنتجة للبترول..... 45
1.2.III. الدول المنتجة التابعة الأوبك (OPEC)..... 46
2.2.III. الدول المنتجة خارج أوبك..... 48
3.2.III. الشركات الوطنية..... 49
3.III. النفط العربي وأهميته في السوق العالمية..... 50
1.3.III. خصائص النفط العربي..... 51
2.3.III. مكانة النفط العربي في السوق العالمية..... 53
3.3.III. العوامل المؤثرة على العرض البترولي..... 55
4.III. الدول المستهلكة للبترول (الطلب)..... 55
1.4.III. دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE..... 56
2.4.III. الدول الآسيوية (النمور الآسيوية) ودول الاتحاد السوفيتي سابقا 57
3.4.III. الوكالة الدولية للطاقة IEA..... 58
4.4.III. الوسطاء في سوق البترول العالمية..... 59
5.4.III. العوامل المؤثرة على طلب البترول..... 60
خلاصة الفصل الأول..... 63
**الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.. بين (1973- 2006)** 65
مقدمة الفصل الثاني..... 66
**المبحث الأول:** الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية وتطور العوائد.... البترولية العربية 68
1.I. الصدمة البترولية الأولى (1973 - 1974)..... 68
1.1.I. أسباب الصدمة البترولية الأولى..... 68
2.1.I. نتائج الصدمة البترولية الأولى..... 71
2.I. الصدمة البترولية الثانية (1979-1980)..... 72

1.2.I. أسباب الصدمة البترولية الثانية..... 72
2.2.I. نتائج الصدمة البترولية الثانية..... 74
3.I. تطور العوائد النفطية العربية ما بين (1973 - 1989)..... 75
**المبحث الثاني:** توظيف العوائد النفطية العربية وأشكال استثمارها.... 79
1.II. توظيف العوائد المالية العربية..... 79
1.1.II. التوظيف الداخلي..... 79
2.1.II. التوظيف الخارجي..... 80
2.II. مخاطر استثمار الأموال العربية بالخارج..... 84
1.2.II. تدهور أسعار العملات الرئيسية..... 84
2.2.II. التضخم في الدول الغربية..... 85
3.2.II. المخاطر السياسية..... 86
3.II. أثر البترول على التنمية والتكامل العربي..... 86
1.3.II. أثر البترول على التنمية في الدول العربية..... 86
2.3.II. أثر البترول على التكامل العربي..... 89
**المبحث الثالث:** الصدمة البترولية المعاكسة 1986..... 92
1.III. أوضاع السوق النفطية العالمية غداة أزمة 1986..... 92
1.1.III. أسباب الصدمة النفطية المعاكسة..... 92
2.III. انعكاسات الصدمة النفطية المعاكسة على الاقتصاد العالمي..... 97
1.2.III. تبني أوبك لقواعد السوق وتخليها عن سعر البيع الرسمي.... 97
2.2.III. ارتفاع حصة أوبك في السوق العالمية..... 98
3.2.III. ارتفاع الطلب العالمي على النفط..... 98
4.2.III. انخفاض استخراج النفط ونشاطات البحث والتنقيب..... 99
5.2.III. تراجع مداخيل الشركات الكبرى..... 99

3.III. آثار الصدمة البترولية المعاكسة على اقتصاديات الدول العربية 100
1.3.III. آثر الأزمة على العوائد النفطية العربية..... 100
2.3.III. أثر الأزمة على الواردات العربية..... 101
3.3.III. أثر الصدمة المعاكسة على الناتج المحلي الإجمالي..... 101
4.3.III. أثر الصدمة المعاكسة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.... 102
5.3.III. أثر الصدمة على موازين المدفوعات..... 102
**المبحث الرابع:** التطورات الاقتصادية والسياسية وآثارها على النفط والاقتصاد العربي بين (1990 - 2006)..... 104
1.IV. حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على النفط والاقتصاد العربي.. 104
1.1.IV. الظروف السائدة في سوق النفط العالمية بين (1988-1991) 104
2.1.IV. انعكاسات حرب الخليج الثانية على سوق البترول العالمية..... 105
3.1.IV. أثر الحرب على الاقتصاديات العربية..... 106
4.1.IV. تكلفة الحرب على العراق..... 108
2.IV. أثر انهيار أسعار النفط سنة 1998 على الاقتصاد العربي..... 110
1.2.IV. الطلب والعرض البترولي سنة 1998..... 110
2.2.IV. أسعار النفط الخام سنة 1998..... 111
3.2.IV. العوائد المالية النفطية العربية سنة 1998..... 112
4.2.IV. الأداء الاقتصاد العربي سنة 1998..... 113
5.2.IV. تحرك الدول المنتجة لتصحيح الأوضاع..... 114
3.IV. أحداث 2001/09/11 وتداعياتها على الاقتصاد العربي..... 116
1.3.IV. سوق البترول العالمية عام 2001..... 116
2.3.IV. تحرك أسعار النفط الخام عقب أحداث 2001/09/11..... 117
3.3.IV. الاقتصاديات العربية بعد 2001/09/11..... 118
4.3.IV. الغزو الأمريكي للعراق الأسباب والنتائج..... 120

4.IV.ارتفاع الأسعار بين 2004-2006 وتبعاته على الاقتصاد العربي 125
1.4.IV. الاتجاه العام للأسعار عام 2004..... 125
2.4.IV. تحرك أسعار النفط عام 2006..... 127
3.4.IV. عوائد الصادرات النفطية العربية بين (2004-2006)..... 129
4.4.IV. الآثار الاقتصادية لارتفاع العوائد النفطية على الدول العربية 130
خلاصة الفصل الثاني..... 134
الفصل الثالث: مستقبل النفط والاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة 136
مقدمة الفصل الثالث..... 137
**المبحث الأول:** النفط في ظل المعطيات الاقتصادية الحديثة..... 138
1.I. النفط في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO)..... 138
1.1.I. البنود والمواد المؤثرة على تجارة النفط في غات..... 139
2.1.I. المواضيـــــع المتعلقة بالنفط والغازات المطروحة..... 140
للتفاوض للانضمام لـــ(WTO)
3.1.I. النزاعات حول تجارة النفط في إطار (WTO)..... 141
2.I. مواثيق حماية البيئة الدولية وتأثيرها على صناعة النفط العالمية 142
1.2.I. دور مصادر الطاقة في تلوث البيئة وتغير المناخ الأرض..... 143
2.2.I. الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (ضرائب الطاقة والكربون)..... 144
3.2.I. موقف الدول العربية النفطية من ضرائب الطاقة والكربون..... 145
4.2.I. انجازات صناعة البترول في مجال البيئة..... 146
3.I. أثر الأورو على سوق البترول العالمية..... 147
1.3.I. الأورو وتجارة البترول العربية..... 150
**المبحث الثاني:** مستقبل النفط كمصدر للطاقة..... 152
1.II. مستقبل النفط العالمي والعربي..... 153
1.1.II. مستقبل النفط العالمي..... 153

2.1.II. مستقبل النفط العربي..... 155
2.II. مصادر الطاقة البديلة..... 158
1.2.II. مصادر الطاقة البديلة غير قابلة للتجدد..... 158
2.2.II. مصادر الطاقة المتجددة..... 161
3.II. مصادر الطاقة البديلة في الوطن العربي..... 165
1.3.II. الغاز الطبيعي..... 165
2.3.II. الفحم..... 166
3.3.II. مصادر الطاقة الأخرى..... 167
**المبحث الثالث:** مستقبل الاقتصاد العربي..... 169
1.III. خصائص وإمكانيات الاقتصاد العربي..... 169
1.1.III. خصائص الاقتصاد العربي..... 169
2.1.III. الإمكانيات الاقتصادية العربية..... 170
2.III. التعاون الاقتصادي العربي..... 175
1.2.III. التعاون في مرحلة الخمسينات والستينات..... 175
2.2.III. اتفاقيات التعاون الأخرى..... 176
3.2.III. التجارة البينية العربية..... 176
4.2.III. معوقات التعاون الاقتصادي العربي..... 177
5.2.III. الاستمارات العربية العربية..... 177
3.III. التحديات الاقتصادية العربية..... 179
خلاصة الفصل الثالث..... 182
الخاتمة العامة..... 183
قائمة المراجع..... 187
الملخص..... 193

مقدمـــــــــة:

تشغل قضية الطاقة ومصادرها مكانة هامة لدى غالبية الاقتصاديين والسياسيين في العالم، باعتبارها المحرك الأساسي الذي تقوم عليه الصناعة العالمية ومن تم الاقتصاد العالمي.

ويعتبر البترول (النفط) أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول إلى منابع النفط والسيطرة عليها.

ومع هذه الزيادة المستمرة والمتنامية في الطلب على النفط تزداد وتائر الإنتاج والعرض من قبل الدول المنتجة والمصدرة للبترول، والتي تقوم اقتصادياتها في الغالب على العائدات التي يدرها قطاع النفط.

ونتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق البترول العالمية تشهد أسعار النفط تقلبات كبيرة بين الانخفاض والارتفاع، يكون لها أثارا بارزة على اقتصاديات جميع الأطراف الفاعلة في سوق البترول العالمية.

والدول العربية بما تحتويه من ثروات نفطية هائلة، ومن خلال موقعها الجغرافي المميز تعتبر رقما بارزا و مؤثرا في سوق النفط العالمية، لذلك فهي تتأثر اقتصاديا بكل صغيرة وكبيرة تحدث على مستوى هذه السوق، خاصة وأن اقتصادياتها اقتصاديات ريعية تعتمد بالأساس على العائدات البترولية.

لذلك يبدو من الضروري فهم الآليات والميكانيزمات التي تتحكم في تحديد أسعار النفط في السوق العالمية، حتى نتمكن من توقع التغيرات التي قد تطرأ على هذه السوق ونستطيع تقليل انعكاساتها السلبية في حالة انخفاض أسعار النفط، وتعظيم المكاسب في حالة ارتفاعها.

من هذا المنطلق وبالنظر للأهمية البالغة التي يحتلها هدا الموضوع على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، اخترنا أن يكون موضوع دراستنا حول:

**انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973- 2006)**

حيث قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

- **ماهي انعكاسات تقلبات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي؟**

والإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تستوجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أبرز القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية ومدى تأثيرها في هذه السوق؟
- ماهي العوامل المؤثرة على سعر النفط؟
- ماهي مكانة ووزن الدول العربية في سوق النفط العالمية؟
- ماهي الإمكانيات الاقتصادية غير النفطية في الوطن العربي؟
- ماهو مستقبل النفط والاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة؟

**الفرضيات:**

- نفترض أن سعر البترول في السوق يتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية.
- نفترض عدم وجود محتكر ومهيمن على سلعة البترول.
- نفترض عدم امتلاك الدول العربية لإمكانيات وموارد اقتصادية عدا النفط.
- نفترض أن الدول العربية غير النفطية تتأثر بما تتأثر به الدول العربية النفطية.

**أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال العديد من الاعتبارات:

- اعتبار البترول أهم مصدر للطاقة في العالم وبالتالي التأثير الكبير لتغير أسعاره على الاقتصاد العالمي.
- اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاديا على العائدات النفطية، وبالتالي فإن الدراسة التحليلية لهذه السوق مهمة للاقتصاد الوطني.
- التقلب المستمر في أسعار النفط يدفعنا إلى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاولة توقعها، من أجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على اقتصادنا.
- موضوع بدائل الطاقة أمر غاية في الأهمية خاصة وأن التقارير تشير إلى إمكانية نفاد النفط في حدود 2050، وهذا ما يجعل من قضية ترشيد الاستهلاك والبحث عن البدائل التنموية بالنسبة للدول العربية أمر ضروري.

**منهج الدراسة :**

سنعتمد في دراستنا على المنهج التاريخي وذلك بعرض نبذة تاريخية عن نشأة سوق البترول وأبرز المراحل التي مرت بها، والوصفي للتعريف بهذه السوق والفاعلين الأساسيين فيها وآلية تحديد الأسعار ومكانة الدول العربية في هده لسوق ومدى تأثر اقتصادياتها بها، والإحصائي بجمع بيانات وأرقام عن معدلات استهلاك هذه المادة ومعدلات إنتاجها واحتياطاتها، والعوائد المالية للدول العربية وأوجه استثمارها.

**خطة البحث:**

سنقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: يخصص للحديث عن سوق البترول العالمية خصائصها وتطورها وأبرز الفاعلين فيها بما في ذلك البترول العربي ووزنه في الاقتصاد العالمي، كما سنتعرض فيه لآليات تحديد الأسعار في سوق النفط العالمية وأبرز العوامل المؤثرة فيها.
- الفصل الثاني: سنتعرض فيه لأبرز التقلبات والهزات التي مرت بها سوق النفط العالمية خلال الفترة (1973-2006) وآثارها على الاقتصاد العربي، مركزين على كيفية تعامل الدول العربية النفطية مع حالات ارتفاع وانخفاض الأسعار.
- الفصل الثالث: سيتناول مستقبل الاقتصاد والنفط العربي في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة، خاصة تلك المتعلقة بالمنظمات والاتفاقيات الدولية ومواضيع حماية البيئة وتطوير مصادر الطاقة البديلة، وأبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.
- الخاتمة: نعطي فيها النتائج النهائية للبحث التي ستثبت لنا صحة الفرضيات من عدمها، كما نقدم من خلالها بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها تخدم الموضوع، مع محاولة فتح آفاق جديدة تسمح بمواصلة البحث في هذا المجال.

# الفصل الأول: سوق البترول العالمية خصائصها ومكوناتها

**مقدمة الفصل الأول:**

شكل اكتشاف البترول في أواخر القرن التاسع عشر تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم، حيث تحول النفط تدريجيا إلى سلعة إستراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه، وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق للاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة على إنتاج وتسويق هذه المادة الحيوية، التي أصبحت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بمثابة عصب الصناعة العالمية.

عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات والتغيرات منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى يومنا هذا، سواء من حيث الاكتشافات الجديدة والإنتاج أو من حيث الاستخدام والاستهلاك، كما تأرجحت هذه السوق بين وضعيات مختلفة من احتكار إلى تنافس وهذا ما أثر بطبيعة الحال على أسعار البترول وجعلها تشهد العديد من التقلبات.

وسنحاول خلال هذا الفصل تسليط الضوء على سوق البترول العالمية مبرزين أهمية هذه المادة بالنسبة للاقتصاد العالمي، وأهم المراحل التاريخية التي مرت بها سوق البترول وكيفية تحرك الأسعار فيها، كما سيتناول هذا الفصل أبرز القوى الفاعلة في سوق البترول العالمية من شركات نفطية عملاقة ودول منتجة بما فيها الدول العربية وأبرز الدول المستهلكة.

وجاءت خطة الفصل الأول على النحو التالي:

- ❖ المبحث الأول: تطور سوق البترول العالمية.
- ❖ المبحث الثاني: الأسعار البترولية.
- ❖ المبحث الثالث: القوى الفاعلة في سوق البترول العالمية.

## المبحث الأول: تطور سوق البترول العالمية

**تمهيد:**

خلال هذا المبحث سيتم التحدث عن البترول وأهميته كمصدر للطاقة في الاقتصاد العالمي، وعن تطور سوق النفط العالمية وذلك تبعا لظروف الإنتاج والاستهلاك (العرض والطلب)، كما سيسلط الضوء على مختلف أنواع وأشكال الأسواق البترولية، وعليه قسم المبحث إلى ثلاثة مطالب كالتالي :

- I.1. البترول وأهميته في الاقتصاد العالمي.
- I.2. نبذة تاريخية عن سوق البترول العالمية.
- I.3. أنواع الأسواق البترولية.

### I.1. البترول وأهميتـــــه فـــــي الاقتصـــاد العالمـــي:

#### I.1.1. تعـــــريف البتـــــرول:

البترول Petroleum كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر (Peter=Rock Oleum= Oil)، يوجد عادة في سطح الأرض أو في باطنها، وقد يأخذ البترول شكلا سائلا ويسمى حينئذ بالزيت الخام Crude Oil، أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى الغاز الطبيعي Natural Gaz[1]، ويمثل الكربون و الهيدروجين أهم العناصر من ناحية الوزن في تكوين البترول كما يوضح الجدول( I/01) ذلك.

**جدول ( I/01): العناصر المكونة للبترول**

| العنصر | النسبة المئوية بالوزن |
|---|---|
| **الكربون** | 87 ــ 84 |
| **الهيدروجين** | 14 ــ 11 |
| **الكبريت** | 0.05 ــ . |
| **النتروجين** | 2 ــ 0.01 |
| **الأوكسجين** | 2 ــ 0.01 |

المصدر: د/ محمد محروس إسماعيل اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، طبعة الأولى 1988،ص:51

[1]- د/ حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية القاهرة، ص:03.

### 2.1.I. تكـــويـــن البتـــرول:

يتكون البترول من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، ويبقى البترول (الذي قد يكون مختلطا بالماء) داخل مسامات تلك الطبقات الرسوبية التي تحدث فيها التواءات وانكسارات بفعل حرارة القشرة الأرضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه، وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية يتراكم فيما يسمى بالمصيدة البترولية، ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة إلا ما يحاصره في المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية. وتتكون المصيدة كذلك نتيجة تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى، وإذا تقارب عدد المصايد أو الطبقات الحاملة للبترول تقاربا يجعل منها وحدة منتجة سميت حينئذ حقلا بتروليا.[1]

### 3.1.I. وحـــدات قيـــاس البتـــــرول :[2]

يقاس البترول عادة على أساس الحجم أو الوزن:

- **الحجـــــم:**

- يعتبر البرميل (Barrel) الذي يعادل 159 لترا، الوحدة الأكثر استعمالا ويعرف بوحدة القياس الأمريكية.
- وحدة قياس المتر المكعب وتعادل 6.28 برميل، ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية.

- **الـــــوزن:** يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس ونميز بين:

- الطن الطويل يعادل 1006 كلغ؛
- الطن المتري يعادل 999 كلغ؛
- الطن القصير يعادل 906 كلغ.

---

[1]- د/ كامل بكري وآخرون: الموارد و اقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ، ص، ص: 167، 168.

[2]- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، OPU، الجزائر سنة 1983،ص، ص، ص: 9، 10، 11.

### I.1.4. تصنيف البترول:

يصنف البترول تبعا لمكان المنشأ مثلا (وسط غرب تكساس* أو برنت**) أوعن طريق وزنه النوعي مثل « API » (American Petroleum Institute)، أو عن طريق كثافته (خفيف، متوسط، ثقيل).

كما أن من يقومون بعملية التكرير يطلقون عليه حلو أو مسكر، وذلك حسب كمية الكبريت المتواجدة فيه.

**الجدول (I/02) أنواع خامات البترول المختلفة:**

| الدولة المنتجة | نوع الخام | درجة الكثافة | نسبة الكبريت | نسبة المشتقات البترولية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | بنزين ومواد خفيفة | مقطرات متوسطة | زيوت ووقود |
| السعودية | عربي خفيف | 34.2 | 1.6 | 20.5 | 31.0 | 48.5 |
| | سفانية | 27.3 | 2.84 | 16.0 | 23.25 | 60.75 |
| الكويت | | 31.3 | 2.48 | 19.35 | 25.30 | 55.35 |
| إيران | الخفيف | 34.3 | 1.35 | 22.25 | 30.25 | 47.5 |
| | الثقيل | 31.3 | 1.58 | 21.15 | 26.85 | 52.0 |
| العراق | خام البصرة | 34.0 | 1.95 | 22.0 | 28.0 | 50.0 |
| | خام كركوك | 32.1 | 1.88 | 25.0 | 30.6 | 44.4 |
| الجزائر | حاسي مسعود | 44.5 | 0.14 | 35.0 | 35.2 | 39.0 |
| | الخفيف | 33.4 | 0.15 | 21.0 | 40.25 | 38.75 |

المصدر: د.عيسى عبده: بترول المسلمين و مخططات الغاصبين، دار المعارف، القاهرة، ص:240.

*- خام وسط غرب تكساس W.T.I: ينتج أغلبه في غرب تكساس وهو من النفوط الخفيفة الحلوة وهو إحدى خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى خصوصا في أمريكا الشمالية.

**- برنت: مزيج يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية، وهو مكون من مزيج نفطي من 05 حقول مختلفة في منطقتي برنت ونينيان وبحر الشمال ويعتبر من النفوط الخفيفة الحلوة.

من خلال الجدول (02/I) يظهر أن المنتجات البترولية تنقسم إلى:

- **منتجات خفيفة:** الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، الكيروسين؛
- **منتجات متوسطة:** زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم؛
- **منتجات ثقيلة:** زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

### I.1.5. العمليات الأساسية لصناعة للبترول:

تبدأ العمليات الأساسية للبترول باستخراج البترول من الآبار ثم نقله عبر أنابيب إلى موانئ لتصديره عبر ناقلات البترول في البحر أو نقله بالمركبات في البر، بعد ذلك تتم عملية تكرير البترول وتوزيعه أو تخزينه أو استخدامه كمادة أولية في الصناعات البتروكيمياوية.

عملية تصنيع البترول المكرر تسمح لنا بالحصول على العديد من المنتجات الصناعية الأخرى، كالمواد البلاستيكية والألياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات والأصباغ وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى.

ومع تقدم البحوث والطرق التكنولوجية حدث تطور هائل في فهم كيمياء البترول، مما أدى إلى معرفة المزيد عن الكنوز التي يحتويها البترول، والتوصل إلى منتجات جديدة لها خواص تتشابه مع الخواص الطبيعية لبعض المواد مثل (الحديد والخشب والزجاج والقطن والحرير، الصوف والورق والمعادن... )، بل وأحيانا تتفوق عليها في العديد من الاستخدامات والتطبيقات.

### I.1.6. أهمية البترول في الاقتصاد العالمي:

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال أدلمان وفرنكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، رأس المال والتنظيم. وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن رفاهية المجتمع العصري أصبحت مرتبطة بهذه المادة حتى أصبح استهلاكه يعتبر معيارا للتقدم الاقتصادي.[1]

[1]- د/ حافظ البرجاس: الصراع الدولي على البترول العربي، نيسان للنشر، بيروت، الطبعة 1، 2000، ص: 74.

فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموع مصادر الطاقة الأخرى، وهذا لأسباب فنية واقتصادية عديدة مثل: درجة احتراقه العالية التي تفوق درجة احتراق الفحم الحجري، وسهولة نقله حيث يكلف نقل طن واحد من النفط أربعين (40) سنتا، في حين تصل التكلفة إلى واحد (01) دولار بالنسبة للفحم الحجري.[1]

### I.1.6.1. الأهميـــــة الصناعيـــــة للبتـــــرول:

يوجه ثلث البترول المستهلك في العالم لتشغيل الصناعة، وهكذا يمكن القول أن الصناعة العالمية لا تستطيع الاستمرار دون البترول فهو مصدر للحرارة والطاقة المحركة وأغراض أخرى،* وهو كذلك أساس للصناعة البتروكيماوية، إذ تقدر المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف منتج.

### I.2.6.1. الأهميـــــة الزراعيـــــة للبتـــــرول:

بالإضافة إلى دور البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة نجده أيضا يستعمل لإنتاج المواد البتروكيماوية من أسمدة ومبيدات، والتي لها أثر كبير على تقدم وتطوير الزراعة.

### I.3.6.1. الأهميـــــة التجـــــاريـــــة للبتـــــرول:

أصبح البترول السلعة الأكثر أهمية على صعيد التجارة العالمية، حيث يمثل حجم المبادلات البترولية أكثر من 44 % (بالمائة) من مجمل التجارة العالمية من حيث الوزن و17 % (بالمائة) من حيث القيمة الإجمالية للتجارة العالمية.[2] وبالنظر للأهمية البالغة للبترول على الصعيد التجاري نجده يؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، وهي الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول ودول الشركات البترولية الكبرى.

---

[1] د/ محمد أزهر السماك: اقتصاديات النفط، وزارة التعليم والبحث العالي، العراق، الطبعة1، 1980/1981، ص: 28.

*- تستخدم رواسب البترول في صناعة: الإسفلت، القطران لتعبيد الطرقات.

[2] -Maurice Durousset : Le marché du pétrole , Ellipses édition Marketing SA 1999, P :19.

### I.4.6.1. الأهميـــة الاجتمـاعيـــة والسيـــاسيـــة للبتـــرول:

لا تقتصر أهمية البترول على صعيد اقتصادي فقط بل تتجاوزه لتشمل الصعيد الاجتماعي، بالنظر للأهمية البالغة للبترول في قطاع النقل والمواصلات وتوليد الطاقة الكهربائية. وأكثر من هذا فقد امتد تأثير البترول ليصل إلى مجال جد حساس وهو المجال السياسي، ولعل أبرز مثال على ذلك الحروب المتعاقبة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من أزمة السويس عام 1956 إلى الحرب الأخيرة على العراق عام 2003، والتي كان البترول فيها العنوان الأكبر والهدف المعلن والخفي حتى أطلق عليها الملاحظون والخبراء تسمية حروب البترول.

## I.2. نبـذة تاريخيـة عـن سـوق البتـرول العالميـة:

### I.2.1. مرحلـة المنافسـة الكاملـة (1859 ـ 1870):

عقب الاستكشافات الأولى للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية بنسلفانيا سنة 1859 على يد أدوين دريك[1]، توجه العديد من الأفراد والشركات لاستثمار أموالهم في حفر آبار جديدة لاستخراج النفط، خاصة مع انخفاض رأس المال المستخدم في هذه العملية، مما أدى إلى زيادة المعروض من النفط بشكل لا يتناسب مع الطلب عليه.

أدت هذه الظروف إلى حتمية المنافسة التامة بين هؤلاء المنتجين الذين ظهروا في شكل شركات صغيرة تركزت خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت حدة التنافس بين هذه الشركات إلى زوال بعض منها وبداية ظهور شركات قائدة في مجال النفط نتيجة لامتلاكها لرأس مال كبير وتقنية عالية.

### I.2.2. مرحلـة احتكـار القلـة (1870 ـ 1940):

خلال هذه المرحلة بقي إنتاج البترول مركزا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه حتى أواخر الثلاثينات سيطرت أمريكا على حوالي ثلثي إنتاج العالم.[2]

---

[1] مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29 العدد 1، 2007 ص:3.

[2] – د. محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، ط1، سنة 1988، ص: 76.

ظهرت في هذه الفترة شركات كبرى أصبحت تسيطر على سوق النفط العالمية مثل: شركة ستاندر أويل، شركة نفط الخليج وشركة تكساس، واتفقت هذه الشركات الثلاثة فيما بينها على توحيد الأسعار والسيطرة عليها.

ولابد من الإشارة إلى أن هذه الشركات بالإضافة إلى شركات أخرى من بريطانيا وفرنسا استفادت كثيرا من نتائج الحرب العالمية الأولى، وحصلت على العديد من الامتيازات النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

### I.3.2. مرحلـــــة الاحتكـــــار المطلـــــق (1940 ــ 1960):

في أعقاب الحرب العالمية الثانية سيطرت سبع شركات نفطية كبرى* على سوق البترول العالمية عموما وعلى الأسعار بشكل خاص، وظهر ما يعرف بكارتل** الشقيقات السبع كأكبر تنظيم احتكاري على المستوى العالمي.

اتفقت الشركات السبع فيما بينها على ما وصفوه بمبادئ الصناعة البترولية، فيما يتعلق بتسعير النفط الخام وتقسيم الأسواق لصالحها وصالح حكوماتها الأم.

وتزامنت سيطرة هذه الشركات مع محدودية دور الدول المنتجة للنفط حديثة الاستقلال وبالأخص في الشرق الأوسط، حيث اقتصر دورها على فرض الضرائب والمطالبة بحصص إنتاج مرتفعة.

### I.4.2. مرحلـــــة ظهـــــور أوبـــــك OPEC (1960 ــ 1970):

ظهرت منظمة الأقطار المصدرة للنفط ما يعرف بـــ OPEC كرد فعل طبيعي من قبل الدول المنتجة للنفط على استغلال الشركات الكبرى لثرواتها النفطية. فعلى إثر التخفيضات التي أجرتها الشركات الكبرى على أسعار النفط الخام، جرت مشاورات بين الحكومات العربية المنتجة والمصدرة للنفط مع حكومتي إيران وفنزويلا من أجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة للنفط الخام في السوق العالمية.

---

*- سيأتي الحديث بالتفصيل عن كارتل الشركات الكبرى في المبحث الثالث من هذا الفصل.

**- الكارتل: اتفاق غالبا ما يكون مكتوبا بين عدد من المشاريع تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج لأجل تقسيم الأسواق أو تنظيم المنافسة مع الابقاء على شخصية كل مشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية، بحيث لا تندمج مع بعضها البعض.

*- انضمام الجزائر لمنظمة أوبك كان سنة 1975.

اتفقت خمس دول وهي : السعودية، الكويت، العراق، فنزويلا وإيران على اثر اجتماع عقد في بغداد في سبتمبر عام 1960، على إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول وحدد مقرها بفينا، ولقد انضمت الدول الأخرى المصدرة للنفط للمنظمة* تباعا حتى بلغ عدد أعضائها سنة 2008 " 13 عضوا".[2]

ويمكن القول أن OPEP حققت منذ تأسيسها إلى غاية 1970 العديد من الانجازات الايجابية لصالح الدول الأعضاء، ووقفت الند للند في وجه الشركات العالمية. وتمثل أول انجازات أوبك في قدرتها على الحفاظ على مستوى ثابت لأسعار نفطها الخام دون انخفاض حتى عام 1970.

**I.2. 5. مرحلـــــة احتكـــار القلـــة من طرف OPEP (1973 - 1981):**

يمكن وصف هذه المرحلة من مراحل تطور سوق البترول العالمية بمرحلة رد الاعتبار بالنسبة للدول المنتجة، حيث تميزت هذه الفترة بإقدام العديد من الدول على تأميم قطاع المحروقات بما في ذلك الجزائر**، وميلاد شركات بترولية وطنية ذات رأس مال عمومي. كما عرفت هذه المرحلة ولأول مرة استعمال الدول العربية لسلاح النفط ورفع الأسعار، مما أدى إلى زيادة العوائد النفطية للدول الأعضاء في المنظمة عموما والدول العربية على الخصوص. وصاحب هذا الارتفاع في الأسعار انخفاض في وتائر الاكتشاف وازدياد أنماط الاستهلاك، فمثلا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970غير قادرة على إنتاج كميات من النفط لتغطي إستهلاكها وأخذت تعتمد أكثر فأكثر على النفط المستورد ولم يعد بمقدورها الحفاظ على استقرار أسعار النفط العالمية.[4]

وقد أعاد هذا الوضع ترتيب المعادلة الدولية في سوق النفط العالمية، لتتحول إلى سوق للبائعين يحددون فيه كميات الإنتاج ويقررون فيه مستويات الأسعار مع مراعاة احتياجات السوق العالمية ومتطلبات النمو الاقتصادي العالمي.

---

[1]- / h.http://www.opec.org/home 10/04/2008. 12:00

**- تأميم قطاع المحروقات في الجزائر بتاريخ 1971/02/24.

[3]- ريتشارد هاينبرغ: سراب النفط، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005، ص: 118.

جدول (I/03): أسعار النفط الخام (دولار للبرميل) من(1973-1981).

| السنـــــة | 1973 | 1974 | 1979 | 1980 | 1981 |
|---|---|---|---|---|---|
| السعـــــر | $ 3.14 | $ 10.41 | $ 29.19 | $ 36.01 | $ 34.17 |

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرون 1995.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المحسوس في سعر النفط الخام منذ 1973 إلى سنة 1981، وهذا بفضل السياسة التي انتهجتها أوبك في تلك الفترة.

### I.6.2. مرحلـــــة ســـوق بتروليـــة أكثـــر تنافسيـــة (1981 ــ حاليا):

تميزت هذه المرحلة بتزايد عدد الدول المنتجة للنفط بسبب الاكتشافات الجديدة للبترول في شمال أوروبا وإفريقيا، وفي نفس الوقت تزايد عدد المستهلكين نظرا لظهور دول جديدة مستهلكة للطاقة البترولية إلى جانب الدول الغربية الصناعية والمتمثلة في دول شرق آسيا، مما أدى إلى ظهور تنافس بين المنتجين والمستهلكين في تحديد سعر البترول أنظر الجدول (I/04).

كما عرفت هذه المرحلة كذلك تطور الصفقات لأجل والتي أدت إلى تغيير نظام عمل سوق البترول العالمية، وظهرت أسواق لأجل رئيسية وهي منظمة في بورصات الموارد*: (NYMEX), (IPE), (SIMEX)، حيث أصبحت أغلبية المبادلات التجارية في هذه الأسواق تقوم على أساس تسليم لأجل وأحيانا فوري للبترول وذلك وفق شروط العقود.

جدول (I/04): تطور الإنتاج و الاستهلاك العالمي للبترول (1985/2005)
الوحدة( مليون برميل/ي).

| السنة | 1985 | 1988 | 1991 | 1994 | 1997 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج العالمي | 59.2 | 64.5 | 66.8 | 68.2 | 74.5 | 83 | 84.1 |
| الاستهلاك العالمي | 60 | 62.5 | 66.7 | 68.5 | 73.3 | 82.3 | 83.2 |

المصدر: AIE .Oil maketrepport

* - Simex , Ipe , Nymex: وهي تدخل ضمن أنواع أسواق البترول والتي سنتحدث عنها في المطلب الثالث.

## I.3. أنـــواع الأســواق البترولیـــة:

### I.3.1. الســـوق الفوريـــة (الآنية):

#### I.3.1.1. تعريف: [1]

هي تلك الأسواق الحرة التي تتم فيها المبادلات يوميا وعينيا، حيث تسلم فيها البضاعة (البترول أو المنتجات البترولية المكررة) مباشرة.

فالسوق الفورية ليست مكانا محددا سلفا أين توجد البراميل البترولية على الرفوف تنتظر المشترين. فمصطلح فوري يعني وجود مجموعة من التبادل السلعي يتحقق في منطقة حيث توجد نشاطات من أجل التفاوض لشراء أو بيع عدد مختلف من المنتجات أو السلع الخام بحد ذاتها، وتتم عمليات المبادلة بين البائع والمشتري في هذه السوق بطرق مختلفة مثل الهاتف أو شبكة الانترنت.

#### I.3.1.2. مميـــزات الســـوق الفوريـــة:

تتميز السوق الفورية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ❖ كبر حجم المبادلات التي تتم فيها؛
- ❖ استعانة المنتجين والمستهلكين بسماسرة ووسطاء من أجل إتمام الصفقات، وهنا نشير إلى أنه قد تتم عملية البيع والشراء لشحنة واحدة عدة مرات فيستفيد المتاجرون من فروقات البيع و الشراء؛
- ❖ عمليات البيع والشراء في هذه الأسواق تتسم بعدم الشفافية فيما يتعلق بالسعر والكمية (الشحنة)، بسبب غياب آلية أو هيئة مراقبة، فالعمليات تتم مباشرة بين البائعين والمشترين.

#### I.3.1.3. أهـــم الأســواق الفوريـــة:

تتوزع أهم الأسواق الفورية للبترول الخام بين أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد في أوروبا سوق لندن وفي أمريكا سوق نيويورك، وفي آسيا سوق (سنغافورة). ويتم تحديد الأسعار في هذه الأسواق بمعادلة مرتبطة بزيوت يتم تداولها في

[1] -Maurice Durousset : op.cit.1999 P : 57.

هذه الأسواق مثل: زيت برنت في أوروبا، زيت غرب تكساس الوسيط (WTI) في أمريكا الشمالية، زيت دبي وعمان في شرق آسيا.

أما فيما يتعلق بالمنتجات البترولية فتوجد أهم أسواقها في الشمال الشرقي لأوروبا وبالضبط بمنطقة (ARH) (أمستردام، روتردام ،هانوفر)، وفي البحر الأبيض المتوسط (جنوة، وليفيرا) بإيطاليا.

**I.3.1.4. وظيفـــة الســـوق الآني:**

المتدخلون في السوق الآني ينقسمون إلى:

- شركات النفط العالمية: التي تقوم بشراء النفط الخام من السوق الفوري قبل إكمال كميات التموين التي في حوزتها في معامل التكرير؛
- فئة التجار Traders: عبارة عن وسطاء دورهم القيام بتسيير المعاملات بين المشترين والبائعين.[1]

ويمكن القول أن العمليات في الأسواق الفورية تتسم بالتغيرات الشديدة والسريعة في الأسعار حيث أن المعاملات فيها تتم في فترات قصيرة جدا، وقد أدى عدم الاستقرار الذي تتميز به هذه الأسواق إلى ظهور ما يعرف بالأسواق الموازية.

**I.3.2. الســـوق الآجلـــة:**

**I.3.2.1. تعريف:**

ظهرت بوادر الأسواق الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا منذ سنة 1919، وذلك بتعامل التجار بطريقة بيع وشراء البترول الخام حيث يكون التسليم في أجل لاحق محدد مسبقا.

السوق الآجل للبترول الخام هو عبارة عن بورصة (سوق مالي)، وهذا يعني أن التعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية وهذا معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء النفط الخام والمنتجات النفطية عن طريق التزامات.

[1]- P. Jaquet et F. Nicolas : «Petrole, crise, marché, politique » IFRI. PARIS 1991, P:47.

برزت السوق الآجلة بشكل فعلي إبتداءا من 1986، حيث أصبحت المبادلات تتم فيها عن طريق عقود طويلة الأجل وهذه العقود عبارة عن تعهدات يلتزم بها التجار في الزمن t وتسلم شحنة النفط في الزمن t+n بسعر محدد سابقا في الزمن t.[1]

**I.2.2.3. أهم الأسواق الآجلة:**

يمكننا حصر أهم الأسواق الآجلة في الثلاث أسواق التالية:

* سوق نيويورك للتبادل التجاري: New york Mercantile Exchange (NYMEX)؛

* سوق المبادلات النفطية العالمية انجلترا: International petrolium Exchange (IPE) ؛

* سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي: Singapore International Montary , Exchange.

حيث تتعامل هذه الأسواق في حوالي 200 مليون برميل يوميا أي أكثر من ضعف الإنتاج العالمي للبترول.[2]

وكمثال على سرعة نمو التعاملات في الأسواق الآجلة، ارتفاع عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك من 7.3 ألف عقد عام 1982 إلى نحو 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002.[3]

**I.3.2.3. وظيفـــة الســـوق الآجـــل:**

تتم عملية البيع والشراء في هذه السوق من خلال عقود طويلة الأجل مبرمة بين طرفين يحدد فيها تاريخ الاستلام ومقدار الشحنة والسعر مسبقا، ويمكن لمشتري العقد أن يقوم ببيعه لطرف أخر قبل وصول مدة استحقاقه، ونقول هنا أن العميل قام بعملية ورقة Operation Paper أي باع العقد بدون تسليم، ويمكن أن نميز بين حالتين:

**أ- حـــالة وصـــول مـــدة استحقـــاق العقـــد:**

إذا كان السعر الابتدائي للعقد مساويا للسعر الجاري يجب أن تسلم البضاعة في حينها.

---

[1]- W:http:// Fr.wikipdia.org /wik. 16/04/2008 .19:00 h.

[2]- Maurice Durosset : op.cit. P:17.

[3]- د.حسين عبد الله: مستقبل لنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2006، ص: 249.

**ب ـ حـــالـــة عـــدم وصـــول مـــدة استحقـــاق العقـــد:**

إذا كان سعر العقد مختلف عن السعر الجاري ينتج لنا فرق بين سعر العقد الابتدائي والسعر الجاري أو ما يسمى بالقاعدة حيث:

- إذا كانت القاعدة سالبة أي أن السعر الآجل أقل من السعر الجاري معناه عدم تسليم ونقل الحمولة.

- إذا كانت القاعدة موجبة أي السعر الآجل أكبر من السعر الحالي معناه أن كميات النفط تسلم إلى المشتري.

وهناك أربع وظائف هامة تقوم بها الأسواق الآجلة وهي:

- حماية الأسعار من مختلف المخاطر؛
- تحسين تسيير المخزونات؛
- تنظيم مختلف عمليات التبادل بين المنتجات؛
- تحسين وإلمام جميع المعلومات في السوق.

لكن اليوم يمكن القول أن هذه الأسواق انحرفت عن هدفها الأصلي وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلك النفط بأسعار مستقرة، لكي تصبح مجال للمضاربة على النفط وتحقيق أرباح بالمراهنة على اتجاه الأسعار حيث أصبح بعض المحللين يرى أن هذه الأسواق أصبحت تعمل على زيادة التقلبات في سوق النفط العالمية.

## المبحـــث الثانـــي: آليات تحديد أسعار البترول

**تمهيـــد:**

يخصص هذا المبحث للحديث عن أسعار البترول وأنواعها والعوامل المؤثرة على تقلباتها، كما سيتم التركيز خلال هذا المبحث على تكاليف الصناعة البترولية ومختلف الأسس والقواعد التي اتبعت في تحديد سعر البترول قديما وحديثا.

على هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب :

II.1. الأسعار البترولية.

II.2. محركات أسعار البترول.

II.3. تكاليف الصناعة البترولية.

II.4. أسس تحديد أسعار النفط الخام.

### II.1. الأسعار البترولية:

قبل التطرق لأنواع الأسعار البترولية لا بد من التعريف بسعر البترول.

#### II.1.1. تعريف سعر البترول:[1]

يعرف سعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها.

#### II.1.2. أنواع الأسعار البترولية:

سيتم تسليط الضوء على أبرز المصطلحات السعرية المنتشرة مع مراعاة تطورها الزمني.

##### II.1.2.1. الأسعار المعلنة (posted Price):

ظهر هذا النوع من الأسعار تاريخيا لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو سعر تعلن عنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها للبترول من المنتجين، ومع

[1]- http://www.unctad.org. 06/10/2008, 11h.

### II.1.2.5. السعر الفوري (Spot Price):

تزامن ظهور هذا النوع من الأسعار مع ظهور السوق الحرة، وهو عبارة عن سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في أسواق البترول الحرة، ويمكن اعتبار هذا النوع من الأسعار بأنه غير مستقل لارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب، وانتشر السعر الفوري خاصة مع الاختلالات التي عرفها عرض البترول في نهاية السبعينات.

### II.1.2.6. السعر الحقيقي (Price in real term):

قلما يهتم الدارسون بما يسمى بالسعر الحقيقي، أو السعر بالدولارات الثابتة القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي، أو التغير في معدل تبادل الدولار والذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى.

فالسعر الحقيقي يجب أن ينتسب إلى سنة معينة هي سنة الأساس ثم يتابع تطوره عبر الزمن للوقوف على قيمته الحقيقية، ويركز الاهتمام في كثير من الدراسات على مقارنته بالسعر الاسمي والذي يتعدى كثيرا السعر الحقيقي.[1]

## II.2. محركات أسعار البترول:

ما هي العوامل المؤثرة في تحديد سعر البترول؟ سؤال بسيط لكن الجواب عليه في غاية التعقيد. فعلى عكس بقية السلع والخدمات التي يتأثر سعرها في العادة وبشكل رئيسي بعوامل اقتصادية، نجد أن سعر البترول يتدخل في تحديده مجموعة من العوامل الأخرى المتشابكة والمعقدة وهذا ما يجعلها شديدة التقلب و التذبذب.

وسنحاول خلال هذا المطلب حصر جملة العوامل والمؤثرات التي تتابعها الأطراف الفاعلة في سوق البترول والتي يرون بأنها تؤثر على أسعار النفط.

[1]- د.حسين عبد الله: أسعار النفط -التصحيح عبر آليات السوق- دراسات إستراتيجية العدد 154، 2005، ص: 25.

### II.1.2. العوامل والمؤثرات الاقتصادية:

#### II.1.1.2. الأداء الاقتصادي العالمي:

يؤثر مستوى أداء الاقتصاد العالمي في أسعار البترول خاصة في مناطق الاستهلاك الرئيسية مثل آسيا وأمريكا الشمالية، حيث أن تحسن الأداء الاقتصادي في هذه المناطق الصناعية يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الطاقة وهذا ما سيدفع حتما أسعار البترول نحو الأعلى. نتيجة لذلك فإن قوى السوق النفطية تأخذ بعين الاعتبار مستويات الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، وبيانات الاستهلاك الشخصي والناتج الصناعي ومستويات التضخم والبطالة في هذه الدول.

#### II.2.1.2. مستوى المخزون التجاري العالمي من البترول الخام والمنتجات المكررة:

ارتفاع مستويات مخزون البترول الخام يدل على أن العرض يفوق الطلب، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض في سعر البترول، ويحدث العكس في حالة انخفاض المخزون.

وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وزارة الطاقة الأمريكية ومعهد البترول الأمريكي معلومات متعلقة بمستوى المخزون التجاري للبترول الخام والمشتقات في مناطقها المختلفة، بالإضافة إلى مستويات التشغيل في مصافيها، كما تصدر بشكل شهري في كل من أوروبا واليابان معلومات عن مستويات المخزون فيها.

#### II.3.1.2. إنتاج دول أوبك OPEC:

تقوم العديد من الشركات والمنظمات بتقدير صادرات دول OPEC عن طريق حساب ومتابعة عمليات تحميل ناقلات البترول الخام من موانئ هذه الدول، وعلى إثر هذه المتابعة تقوم هذه المنظمات بإصدار تقاريرها، مثل تقرير شركة بترو استراتجيز ووكالة رويترز للأخبار وغيرها. وبالرغم من أن هذا الأسلوب لا يتمتع بدرجة دقة عالية إلا أن الأطراف الناشطة في السوق البترولية توليه أهمية كبيرة وتتابع تغيراته من شهر لآخر.

### II.1.2.4. المضاربة على الأسعار:

تتم المضاربة على أسعار النفط على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر ومختلف تقنيات الاتصال المتطورة في أهم ثلاث أسواق بورصات وهي نيويورك، لندن وسنغافورة، حيث يتم فيها التعامل يوميا على ما يسمى بالبراميل الورقية ما يزيد عدة مرات عن حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية. لذلك نجد أن الأطراف الفاعلة في السوق تولي اهتماما كبيرا لتقدير لجنة السلع الحيوية والأسواق الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية (commedeties futurs exchange comitte) الذي يصدر بعد ظهر كل جمعة على الساعة الثالثة والنصف بنيويورك[1]، حيث يعطي هذا التقرير التفاصيل عن السوق المستقبلية في بورصة نيويورك (Nymex)، ومنه تتضح مستويات العقود لدى المضاربين في الأسواق، فارتفاع معدل شراء المضاربين لعقود البترول المستقبلية عادة ما يكون مصاحبا لارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

### II.1.2.5. نشاط الشركات البترولية العالمية الكبرى:

تتابع أطراف السوق البترولية نتائج أعمال هذه الشركات من استكشافات وإنتاج وتكاليف إنتاجية وخطط أعمالها المستقبلية، كما تتابع باهتمام الأخبار التي تخص شركات البترول الوطنية.

### II.1.2.6. نشاط مصافي التكرير في العالم:

كما هو معلوم فإن البترول لا يستهلك بشكله الخام بل يحتاج إلى تكرير، وعليه فإن قوى السوق البترولية تولي اهتماما خاصا بالمعلومات المتعلقة بنشاط مصافي التكرير العالمية، حيث أن هذه الأخيرة تمر بفترات صيانة محددة تتوقف فيها عن العمل فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب على البترول، لكن هذه المصافي عادة تتجنب تنفيذ أعمال الصيانة خلال مواسم تزايد الطلب على منتجاتها.

[1]- http//: www.boursa.info 29/04/2007, 15 :10 h.

### II.2.2. العوامل والمؤثرات الأخرى:

#### II.2.2.1. التوترات السياسية:

يمكن اعتبار التوترات والاضطرابات السياسية من أبرز العوامل المؤثرة على سعر البترول. فالاضطرابات العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط تجعل الأسعار تقفز نحو الأعلى وذلك جراء المخاوف من تقلص الإمدادات النفطية للسوق العالمية. فمثلا يمكن اعتبار الأزمة النووية الإيرانية والمواجهات مع الغرب من أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار عام 2006، وهذا لوزن ومكانة إيران في سوق البترول باعتبارها تنتج حوالي 3.784 مليون برميل يوميا[1]. فأي هجوم على إيران سيؤدي إلى عرقلة إمدادات النفط من دول الخليج والتي تعتبر مموناً رئيسيا للنفط في العالم لأن معظم إنتاجها يمر عبر مضيق هرمز*.

كذلك مجرد تصريحات من الرئيس الفنزويلي أو اضطرابات داخلية في نيجيريا من شأنها أن تهدد الإنتاج النفطي العالمي، وهذا ما يدل على أن أسعار النفط شديدة الحساسية والتأثر بالاضطرابات السياسية.

#### II.2.2.2. عوامل الطقس:

يؤثر الطقس على أسواق البترول من ناحيتين:

❖ **أولا:** أن هناك مناطق إنتاج وتصدير تتعرض في بعض الفصول لعواصف وأعاصير موسمية قد تعيق إنتاج النفط وعمليات شحنه، ومن هذه الأماكن خليج المكسيك وبحر الشمال، مضيق البوسفور وموانئ التحميل في البحر الأسود، وبالتالي فإن تقارير الطقس وخاصة تلك التي تعطي التنبؤات حول تقلبات جوية من شأنها أن تؤثر على أسعار البترول؛

---

[1]- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سابق، ص: 13.

*- مضيق هرمز: يقع في منطقة الخليج العربي ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج مكران وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، تطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان، وهو أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، إذ يعبر عليه حوالي 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا.

❖ **ثانيا:** أن الطلب على بعض المشتقات البترولية يزداد في فصل الشتاء في بعض المناطق كأوروبا وشمال شرق الولايات المتحدة وشمال شرق آسيا، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في تلك المراحل من السنة بالمقارنة مع فصل الصيف.

هكذا يتضح أن أسعار النفط شديدة الحساسية لأدنى التغيرات التي تحدث على مستوى سوق البترول، فهي لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية البحتة، بل تتجاوزها لتتأثر بعوامل سياسية ومناخية يكون لها آثارا كبيرة على تقلبات الأسعار.

وبالتالي وجب على كل طرف فاعل في سوق البترول أن يدرس كل هذه العوامل التي تؤثر على الأسعار، والتي تعتبر اللغة التي يجب أن يتقنها كل راغب في فهم أسعار البترول وتقلباتها.

### II.3. تكاليف الصناعة البترولية:

المقصود بتكاليف الصناعة البترولية المقدار المنفق فعلا لاكتشاف كمية معينة من البترول وهي تشمل:

#### II.1.3. النفقات الثابتة:

تضم جميع النفقات التي تنفق قبل أن يتدفق البترول من الحقل أهمها (نفقات البحث والتنمية والاستثمارات أو المعدات الرأسمالية)، التي يلزم إقامتها لدفع البترول من باطن الأرض ومعالجته بفصل الشوائب وتخزينه على السطح، ثم نقله إلى ميناء التصدير لشحنه.

وتمثل هذه النفقة الجانب الأكبر من النفقة الكلية للوحدة، كما أن إنفاقها بالكامل قبل أن يبدأ البترول في التدفق إلى صهاريج التخزين يجعلها في حكم النفقة الثابتة، ويترتب على ذلك أن نصيب الوحدة منها يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي الثابت يوزع على عدد متزايد من تلك الوحدات.[1]

يمكن أن نضيف إلى هذه النفقات "النفقات العامة والإدارية، الإيجار المطلق*".

---

[1]- د/ حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، مرجع سابق، ص: 79.

*- الإيجار المطلق: هو ما تدفعه الشركات الأجنبية للدول المضيفة قبل الإنتاج الفعلي.

### II.2.3. الريع (الإتاوة):

تصنف ضمن التكاليف الثابتة فهي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، ويقصد بالريع إيجار الأرض الذي ينبغي دفعه للمالك سواء حقق المستأجر ربحا أم لم يحقق، لذالك اعتبرت أوبك الإتاوة نفقة من نفقات الإنتاج.

وينشأ الريع في الصناعة البترولية تماما كما ينشأ في الزراعة، حيث تتحدد قيمة النفط بنفس الطريقة التي تتحدد بها ثروات باطن الأرض، أي حسب شروط الإنتاج.[1]

ونجد في قطاع المحروقات ثلاث أنواع من الريع التي تحدد عن طريق شروط الإنتاج والتوزيع وهي:

* **الريع التفضيلي:**

مناطق إنتاج البترول في العالم متنوعة ومختلفة في مقدار ومستوى تكاليف الاستغلال. فنجد مثلا أن تكاليف بترول الشرق الأوسط منخفضة جدا مقارنة بتلك الموجودة في بحر الشمال، هذه الفروقات في تكاليف الاستغلال تنشئ ربحا إضافيا للمناطق ذات التكاليف المتدنية وهذا ما يشكل الريع التفضيلي والذي يناله مالك الأرض ونميز في هذا الريع وجود ثلاثة أنواع :

أ- **ريع الخصوبة:** تختلف الخصوبة من حقل إلى آخر، بحيث أن استثمار نفس القيمة من المال يعطي كميات متفاوتة من البترول وذلك حسب طبيعة البئر، أي أن هذا النوع من الريع يمثل الفرق بين إنتاجية الحقول.

ب- **ريع الموقع:** هي تلك القيمة الإضافية التي تستفيد منها البلدان المنتجة القريبة من السوق على حساب البلدان البعيدة.

ج- **ريع النوعية:** نوع البترول الخام يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث درجة الكثافة ومدى احتوائه على الكبريت، حيث أن سعر النفط يرتفع كلما كانت النوعية أفضل وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة هذا النوع من الريع.

---

[1]- د/ محمد أحمد الدوري: مرجع سابق، ص: 60.

* **الريع الاحتكاري:**

مالك الأرض ينال ريعا بغض النظر على ما تحتويه الأرض من ثروات طبيعية من منطلق حق استخدام الأرض، أو ما يسمى أيضا بتكلفة الإتاوة.

* **ريع الندرة:**

النفط ثروة نابضة فما يتم استخراجه لا يمكن تعويضه إلا باكتشافات أخرى جديدة وهذه الاكتشافات تتطلب رؤوس أموال واستثمارات هائلة، لذلك في الصناعة البترولية لا بد أن يدفع هذا النوع من الريع الذي يسمى بريع الندرة.

### II.3.3. النفقات المتغيرة:

هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تتطلبها جميع العمليات التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنه وتشمل: (أجور العمال، نفقات الوقود، معالجة النفط الخام، مصاريف الضغط الصناعي*).

### II.4.3. نفقات الاستغلال:

الاستغلال الرشيد لحقل بترولي يقتضي ألا يزيد معدل الإنتاج فيه لوحدة زمنية عن قدر معين وإلا تأثر معدل الاستخلاص، فما يضيع على هذا النحو ينبغي أن يدخل ضمن عناصر النفقة الاقتصادية بالنسبة لما ينتج بالفعل زيادة على الحد الأنسب.[1]

## II.4. أسس تحديد أسعار النفط الخام:

مرت صناعة البترول العالمية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في أسس وقواعد تسعير البترول والتي كانت بمثابة مرآة تعكس حقيقة الأوضاع السائدة في السوق.

---

*- مصاريف الضغط الصناعي: أغلب حقول البترول تبدأ بالتدفق تلقائيا بفعل قوى الدفع الطبيعية لكن هذا التدفق يتوقف عند مرحلة من المراحل ويصبح يتم عن طريق الضغط الصناعي.

[1]- د/ حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، مرجع سابق، ص: 81.

### II.1.4. أسعار البترول الخام في ظل سيطرة الشركات النفطية الكبرى:

نظام التسعير المتبع في هذه الفترة كان يخدم بالأساس مصالح الشركات العالمية ومصالح حكوماتها الأم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت المعقل الرئيسي لهذه الشركات وقد عرفت هذه المرحلة نظامين لتسعير البترول الخام:

#### II.1.1.4. نظام نقطة الأساس الوحيدة:

هذا النظام يعني باختصار أن سعر النفط العالمي يتحدد في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي تكلفة النقل من نقطة الأساس (خليج المكسيك) إلى نقطة التسليم.

ومن خلال متابعة مسيرة الأسعار المعلنة للنفط الخام وفق نظام التسعير الأحادي منذ 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد أن مؤشر أسعار النفط الخام تراوح بين 1.02 دولار للبرميل و 1.21 دولار للبرميل كحد أعلى.

الجدول (05/I) يوضح مسار الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام خلال الفترة (1861-1945).

**جدول رقم (05/I): الأسعار المعلنة للنفط الأمريكي الخام للفترة(1861-1945)**
**الوحدة (دولار للبرميل).**

| السنوات | السعر المعلن |
|---|---|
| 1861 | 0.49 |
| 1870 | 3.86 |
| 1875 | 1.35 |
| 1880 | 0.95 |
| 1890 | 0.87 |
| 1900 | 1.19 |
| 1905 | 0.62 |
| 1910 | 0.61 |
| 1915 | 0.64 |
| 1930 | 1.19 |
| 1935 | 0.97 |
| 1940 | 1.02 |
| 1945 | 1.21 |

المصدر :د/ الرومي نواف ، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، ليبيا 2000 ص:75.

وقد فرضت الشركات الكبرى هذا النظام على النفط المستورد من أقطار الخليج العربي، وبذلك ظهر العامل المهم في ارتباط أسعار النفط العربي في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي في خليج المكسيك.

وقد حقق نظام التسعير الأحادي غرضه من خلال استمرار الشركات الكبرى في تحقيق أرباح طائلة بتصديرها للنفط العربي الرخيص الكلفة إلى أسواق قريبة، والحصول على نفقات الشحن الإضافية.

### II.2.1.4. نظام نقطتي الأساس:

ظروف الحرب العالمية الثانية ونتائجها أدت إلى تغيير ظروف سوق البترول العالمية خاصة مع تزايد أهمية الشرق الأوسط وتحوله كواحد من المصادر الرئيسية للبترول في العالم، وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر في نظام التسعير السائد (نظام نقطة الأساس الوحيد).

فأثناء الحرب العالمية الثانية أخذت شحنات البترول من الشرق الأوسط تتضخم، مما أدى إلى ضيق الحكومة البريطانية من جراء تزايد تكاليف الشحن الوهمية المفروضة على صادرات البترول، حيث أجرت مفاوضات مع شركات البترول انتهت إلى تحديد نقطة أساس جديدة لتسعير النفط الخام وهي الخليج العربي وكان ذلك سنة 1945.[1] ليبدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، وأصبح بإمكان المشترين لنفط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن من أقرب الخليجين إليهم.

وما يمكن ملاحظته خلال هذه المرحلة هو أن الدول المنتجة للبترول كانت مغيبة تماما ولم يكن لها أي موقف أو دور للتأثير على أسعار البترول وهذا ما جعلها عرضة للاستغلال، لذلك كان من الضروري أن تتخذ الدول المنتجة مواقف صارمة تعيد من خلالها توزيع الأدوار في سوق البترول العالمية، وهذا ما حدث فعلا ومهد لمرحلة جديدة في تحديد الأسعار.

---

[1]- د/ عيسى عبده: بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، دار المعارف، القاهرة، ص: 174.

### II.2.4. مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار (أوبك):

لقد أدى ظهور منظمة أوبك كإحدى القوى الفاعلة في سوق البترول العالمية إلى تغيير نظم التسعير السائدة، والتي اتسمت كما سبق وأن أشرنا بإجحاف حق الدول المنتجة. استطاعت أوبك أن تحد من تقلبات وانخفاض أسعار البترول حيث حافظت على مستوى مستقر للأسعار طيلة عشر سنوات من عام 1960 إلى عام 1970، بالرغم من أن الأسعار الفعلية للبترول كانت أقل من الأسعار المعلنة، حيث أصبحت هذه الأخيرة عبارة عن أسعار مرجعية تتخذ أساسا لحساب عائدات الدول المنتجة. وبصرف النظر عن السعر الفعلي التي تبيع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20 إلى 25 % (في المائة) خلال هذه الفترة.

وقد كانت التجربة الليبية في عامي 1969 و 1970 تجسيدا أوليا للصراع بين الحكومات المنتجة والشركات البترولية حول قضية الأسعار، بحيث شجع حسم هذا الصراع لصالح الحكومة الليبية في عام 1970 إلى استمرار المواجهة، والسعي من جانب الدول المنتجة لتحسين الأسعار البترولية حيث توالت بعد ذلك انتصارات الدول المنتجة والتي كانت تؤكد في كل مرة تزايد ثقلها ووزنها في سوق البترول العالمية.

### II.3.4. أسعار البترول في ظل المنافسة الحرة:

خلال هذه المرحلة شهدت سوق البترول العالمية تغيرات وتطورات هيكلية، حيث أصبحت العمليات تتم فيها إما في سوق حرة أو عن طريق عقود طويلة الأجل.

ظهرت السوق الحرة من قبل الشركات الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية بنفسها وتوفير حاجيات السوق الأوروبية، ومنذ سنة 1983 تغير اتجاه هذه السوق لسببين رئيسيين هما :[1]

❖ **الحصار البترولي عام 1973:**

و الذي لجأ من خلاله بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون البترول الخام في قبضتهم.

[1] -Pierre Jaquet , François Nicolas : op.cit. p: 50.

❖ **التغيير في هيكل الصناعة البترولية:**

حيث تغير الوضع القانوني للشركات البترولية في البلدان المنتجة، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1973 أكبر مستورد للخام.

هذه التغيرات ألقت بضلالها على مبادئ تسعير النفط الخام في السوق العالمية، حيث أصبحت عمليات بيع خام البترول تتم ضمن عقود طويلة الأجل فيما يعرف بالسوق الآجلة وازدادت أهمية هذه السوق مع الأزمة البترولية الثانية عام 1979.

فأطراف السوق أصبحت ترى أن السوق الفورية فاقدة للاستقرار، وبالتالي تحول الاهتمام إلى الأسواق الآجلة من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن التغيرات المفاجئة في الأسعار والتسيير الأمثل للمخزون باعتبارها مؤثرا هاما وفعالا في تحديد أسعار الخامات.

وعرفت الفترة الممتدة من 1981 إلى يومنا هذا تقلبات وتذبذبات في أسعار النفط الخام حيث انخفض السعر إلى 13 دولار للبرميل عام 1986، ثم ارتفع عام 1992 ليعود وينخفض سنة 1998، وعاود الارتفاع عام 2005 ليسجل رقما قياسيا 50.6 دولار، وهاهو في سنة 2008 يتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل، وهذا ما يدل على أنه من الصعب في الوقت الراهن التحكم في الأسعار والسيطرة عليها.

## المبحث الثالث: قوى سوق البترول العالمية

**تمهيد:**

خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على أبرز القوى الفاعلة والمؤثرة في سوق البترول العالمية، وهي بطبيعة الحال (الشركات الكبرى، الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط) حيث أن كل تحرك أو تصرف من قبل هذه الأطراف سينعكس بصورة مباشرة على أوضاع سوق البترول العالمية. كما سنتناول خلال هذا المبحث النفط العربي ووزنه في السوق العالمية.

ويحتوي المبحث على أربعة مطالب:

III.1. الشركات البترولية الكبرى.

III.2. الدول المنتجة للبترول (العرض).

III.3. النفط العربي وأهميته في السوق العالمية.

III.4. الدول المستهلكة للبترول (الطلب).

### III.1. الشركات البترولية الكبرى:

#### III.1.1. التعريف بالشركات البترولية الكبرى:

ظلت صناعة البترول العالمية لفترة طويلة من الزمن في قبضة عدد قليل من شركات البترول الكبرى The Majors، وقد بلغ عدد هذه الشركات سبعة وهي على النحو التالي :[1]

- **خمسة شركات أمريكية** : أكسون (Exxon)، موبيل (Mobil)، شيفرون(Chevron)، تكساكو (Txaco)، قولف (Gulf)؛
- **شركتين أوربيتين** : شل (Shell)، وهي شركة هولندية /بريطانية تمثل فيها المصالح الهولندية 60% من رأس المال والمصالح البريطانية 40%، الشركة البريطانية بريتش بتروليم (BP) وتمتلك الحكومة البريطانية 51% من رأس مالها، وأحيانا تضاف الشركة الفرنسية للبترول (C.E.P) وهي شركة تمتلك فيها

[1]- د/ محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات البترول و الطاقة، دار الجامعات المصرية، طبعة1، 1988، ص: 120.

الحكومة الفرنسية قدرا كبيرا من رأس المال، وكانت تمارس نشاطها في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر عندما كانت مستعمرة فرنسية، إلا أن حجم هذه الشركة يعتبر صغيرا بالمقارنة بالشركات السبع الأخرى.

في عام 1952 أعلن تقرير لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية أن السمة البارزة في الصناعة البترولية العالمية هي سيطرة سبع شركات عالمية، تمتد سيطرتها من الاحتياطات إلى الإنتاج ثم إلى النقل فالتكرير والتسويق من خلال عمليات التكامل العمودي والأفقي التي كانت تنتهجها هذه الشركات.

وفي عام 1953 قدرت سيطرة هذه الشركات على النحو التالي:[1]

- احتياطي البترول: 90.8%
- إنتاج البترول: 90.2%
- الطاقة التكريرية: 75.6%
- مبيعات المنتجات البترولية: 74.3%

### III.1.2. كارتل الشركات البترولية الكبرى:

ظهر كارتل الشركات الكبرى في العشرينيات من القرن الماضي، وبالضبط في 1928/09/17 استنادا إلى ما يعرف بـــ Pool association والمعروفة أكثر باتفاقية أكناكاري (Aachnacarry Agreement) أو قاعدة إبقاء الأوضاع على ما هي عليه.

يعود تاريخ هذه الاتفاقية إلى التقاء ثلاثة من أقوى رجال النفط في العالم في ذلك الوقت وهم رؤساء رويال ديتش وشل **(السير هنري دنبردنك)**، وستندر أويل كمباني أوف نيوجرسي **(السير والتر تيكل)** والأنكلو بريشيان **(السير جون كاسن)**، وذلك خلال رحلة صيد في قلعة باسكتلندا هي أكناكاري لتنظيم صناعة النفط العالمية.

حيث اتفق الثلاثة الكبار الذين يشكلون لوحدهم أكثر من 50% من مجموع مبيعات النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية (28% بالنسبة لجرسي، 16% لشل، 11%

[1] – د/ محمد محروس إسماعيل: مرجع نفسه، ص: 121.

بالنسبة لبريتش بتروليوم)[1] في سنة 1928 على المبادئ التالية لإعادة النظام في سوق النفط العالمية:

- ❖ المحافظة على المنافع المتمثلة بالموقع الجغرافي لكل منطقة منتجة؛
- ❖ تجنب الازدواجية غير الضرورية في إضافة تسهيلات جديدة؛
- ❖ القبول بالوضع الراهن في سنة 1928 بالنسبة لحصص السوق النسبية بين مختلف الشركات و الإبقاء عليها؛
- ❖ منع تحقيق فائض في النفط الخام من أية منطقة جغرافية من شأنه الإخلال في هيكل الأسعار في أي منطقة أخرى؛

ولقد انضمت الشركات النفطية الأخرى إلى هذا الكارتل حتى تشكل ما عرف بكارتل **الشقيقات السبع** **Saven sisters** التي بسطت نفوذها تماما على سوق النفط العالمية .

**الجدول (06/I): الدخل الصافي شركات البترول العالمية الكبرى الوحدة(مليون دولار)**

| السنوات | البريطانية للبترول | اكسون | جلف | موبيل | شل الهولندية | سوكال الشفرون | تكساس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1978 | 444 | 2.763 | 780 | 1.131 | 1.086 | 1.106 | 753 |
| 1979 | 1.621 | 4.295 | 1.322 | 2.007 | 3.050 | 1.785 | 1.759 |
| 1980 | 1.435 | 5.350 | 1.407 | 2.813 | 2.362 | 2.401 | 2.642 |
| 1981 | 1.072 | 4.826 | 1.231 | 2.433 | 1.989 | 2.380 | 2.310 |
| 1982 | 716 | 4.186 | 900 | 1.213 | 1.993 | 1.377 | 1.281 |
| 1983 | 866 | 4.978 | 978 | 1.503 | 2.754 | 1.590 | 1.233 |
| 1984 | 1.402 | 5.52 | — | 1.268 | 3.648 | 1.534 | 1.071 |

المصدر: د/ محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات البترول و الطاقة، ص: 123.

هذه الأرقام تعبر عن مدى ضخامة وإمكانيات الشركات السبعة والتي سجل غالبها زيادة معتبرة في مداخيلها الصافية خلال الفترة الممتدة من سنة 1978 إلى 1984.

[1]- ايان سمور: أوبك أداة للتغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1983، ص: 17.

ولقد استطاعت هذه الشركات بما تمتلكه من قوة تكنولوجية ومادية ونفوذ لدى حكومات دولها الأم استغلال بترول الدول المنتجة، من خلال توقيع اتفاقيات امتياز حصلت بموجبها على حق التنقيب عن البترول في تلك الدول لمدة زمنية طويلة ومجحفة، وقد أعطت هذه الاتفاقيات سلطة واسعة لها في تحديد الأسعار ومعدلات الإنتاج والصادرات والضرائب والرسوم وبرامج التنقيب وتطوير الاستثمار، في الوقت الذي تحصل فيه الدول المضيفة لها على أتاوات ثابتة خلال مدة هذه الاتفاقية. واستمر هذا الوضع إلى غاية ظهور منظمة (OPEC) كفاعل رئيسي في سوق البترول العالمية عام 1960.

### III.3.1. صراع الشركات الكبرى مع قوى السوق البترولية:

#### III.1.3.1. الصراع مع الشركات الصغرى:

احتدم الصراع بين الشركات الكبرى والشركات الصغرى، هذه الأخيرة التي صارعت كثيرا من أجل حجز مكان في سوق تسيطر عليه شركات عملاقة ذات رؤوس أموال ضخمة. ففي سنة 1966 خفضت جرسي أسعار البنزين في أوروبا كلها، فاضطرت الشركات الست الأخرى إلى تخفيض الأسعار، وكلف هذا التخفيض الشركات 30 مليون جنيه إسترليني في انجلترا وحدها.[1] ولم يكن أمام الشركات الصغرى إلا تخفيض أسعارها أيضا وتحمل الخسارة حتى لا تخرج من السوق، وتكررت هذه العملية مما أدى إلى إفلاس بعض الشركات الصغيرة، وابتلاع البعض الأخر منها من طرف الشركات الكبرى.

#### III.2.3.1. الصراع مع الدول المنتجة:

تجلى هذا الصراع مع محاولات تأميم قطاعات البترول من قبل الدول المنتجة، وسنحاول إبراز بعض أوجه هذا الصراع في الأمثلة التالية:[2]

- في الفاتح ماي 1951 أممت إيران شركة البترول الانجليزية الإيرانية ورفضت

[1]- د/ عيسى عبده: مرجع سابق، ص:160.
[2]- - د/ عيسى عبده: مرجع نفسه، ص:161.

مقترحات الشركة بتسوية النزاع، فسافر آخر العمال الانجليز يوم 13 أكتوبر من نفس العام تاركا إيران من دون خبراء إنتاج وتسويق، كما قامت الحكومة البريطانية بفرض حضر على بترول إيران. وخلال العامين التاليين صدرت إيران 132 ألف طن من البترول، في حين أنها صدرت في العامين السابقين 54 مليون طن، هذه الخسائر كلها جعلت إيران تخضع وترضى بالاقتراحات التي قدمتها بريطانيا.

- ألغت الأرجنتين تأميم البترول في عام 1958 وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل في البلاد للتنقيب والبحث والاستغلال، وكان السبب وراء ذلك هو أن الأرجنتين وجدت نفسها تدفع مبالغ طائلة بالعملات الصعبة لاستيراد البترول، وبعد إلغاء التأميم استطاعت الشركات أن تضاعف إنتاج البترول في الأرجنتين بـــ3 مرات.
- في سنة 1959 بدأت المحادثات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق لتعديل عقود الامتياز، ودامت المفاوضات ثلاث سنوات لجأت الشركة خلالها إلى أسلوب جديد للضغط على الحكومة العراقية لعدم زيادة إنتاج البترول ومن تم عدم ازدياد إيرادات الحكومة منه، وفي أحد الشهور دخلت المفاوضات بين شركة البترول والحكومة مرحلة حرجة فلجأت الشركة إلى تخفيض الإنتاج العراقي بنسبة 30%.

والملاحظ أن هذا الصراع استمر طويلا سعيا من الدول المنتجة لاسترداد جزءا من حقوقها الضائعة من قبل هذه الشركات التي كانت تدافع بدورها بشراسة عن مصالحها مدعومة من قبل حكوماتها.

### III.1.3.3. الصراع بين الشركات الكبرى والدول المستهلكة:

ظهر هذا الصراع من خلال احتجاج الدول المستهلكة على الأسعار المرتفعة التي كانت تفرضها الشركات الكبرى على هذه الدول ومن أمثلة هذا الصراع :[1]

- احتجاج الهند في أواخر الخمسينات على شركات البترول لأنها تبيع لها البترول بسعر مرتفع وطالبت بتخفيض السعر إلى 22%، فتقدم الاتحاد السوفيتي سابقا

[1]- د/عيسى عبده: مرجع نفسه، ص: 162.

ليتعامل مع الهند ويصدر إليها البترول، فاضطرت الشركات إلى تخفيض الأسعار ولكن بأقل من النسبة المطلوبة.

- أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على أن تصدر في عام 1950 قرارا يسمح لشركات البترول الأجنبية بالمساهمة بخمسين في المائة من رؤوس أموال مصانع تكرير البترول اليابانية، مقابل تعهد هذه الشركات بأن تقدم لمصانع التكرير ما تحتاجه من بترول. ففي سنة 1950 كان البترول يمثل 7% من الطاقة التي تستهلكها اليابان مقابل 60% فحم، ولكن بعد هذا القانون أصبح الفحم يمثل 17% فقط والبترول 74% وهذا ما عزز موقف شركات النفط هناك.

### III.4.1. اتجاهات الشركات الكبرى في الوقت الراهن:

اتجهت الشركات الكبرى منذ السبعينات إلى الاندماج فيما بينها، وهذا من أجل التوسع والحفاظ على بقائها حيث انخفض عددها من ثماني شركات كبرى إلى خمس بعد أن ابتلع كل منها عدد من الشركات الأصغر، وصارت الآن تعرف بالشقيقات الخمس Five Sisters وتتمثل هذه الخمس شركات في (Total Fina Elf Exon .Chevron Texaco .Shell. BP- Amoco .Mobil).

وقد عدل اسم جرسى في يناير1973 حيث صار (Exxon) وشهرتها التجارية (Esso)، كما عدل اسم سكوني فصار موبيل (Mobil) ثم اندمجت الشركتان مؤخرا ليصبح الاسم الجديد (Exxon Mobil). كذلك اندمجت البريطانية (BP) مع (Amoco) التي انبثقت عن (Indianastandar) وصار الاسم الجديد (BP- Amoco).

وكان الهدف من وراء هذه الحركة من الاندماج خفض النفقات في عصر صارت فيه المنافسة تعصف بالكيانات الصغيرة.

وبالرغم من اتساع حجم سوق النفط العالمية وتطور الاستهلاك العالمي إلى نحو 75 م ب/ي عام 2001، فإن هذه الشركات (الشقيقات الخمس) مازلت تسيطر حتى عام 2000 على مبيعات 29 م ب/ي من المنتجات النفطية المكررة، أي ما يقارب 40% من

الاستهلاك العالمي، أما حجم إنتاجها المباشر من النفط الخام فبلغ حوالي 10 م ب/ي، وهو ما يعادل 14% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، كذلك تمتلك هذه الشركات مجموعة من المصافي تمكنها من تكرير حوالي 17 م ب/ي لحسابها، في حين أنها تستوفي باقي احتياجات مصافيها من السوق.[1]

ويلاحظ أن الشركات الكبرى قد توجهت في هذه المرحلة إلى الاستثمار في مجال البحث عن النفط وإنتاجه بالنظر إلى ما تمتلكه من تكنولوجيا وتقنية هائلة، وهذا ما حقق لها عوائد معتبرة وأمن لها في الوقت نفسه احتياجاتها من النفط الخام.

ويجدر الإشارة إلى أن شركات النفط الكبرى عملت على تنويع نشاطها خاصة في مجال البتروكيماويات، وامتدت نشاطاتها حتى إلى مجالات لا ترتبط مباشرة بالنفط مثل تشغيل الفنادق وصنع معدات وآلات متنوعة، و تجارة الأراضي والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار حماية البيئة، كما دخلت هذه الشركات مجال المضاربة بقصد تحقيق الربح بالمراهنة على الأسعار.

ويمكن القول أن أهم ما انطوت عليه سياسة التنويع أن هذه الشركات أخذت تتحول إلى شركات للطاقة تكرس جهودها للسيطرة على بدائل النفط مثل الفحم والطاقة النووية إضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يرتبط ارتباطا عضويا بالنفط الخام، كما أن بعض الشركات النفطية ارتبط اسمها بمجموعات مصرفية قوية وهو ما ساعدها على توفير التمويل اللازم لمشاريعها.

وفيما يلي نوجز أهم الأدوار التي صارت شركات النفط العالمية تؤديها في الوقت الراهن :

- **دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك:** وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والاستمرارية لضمان تدفق النفط والمنتجات النفطية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد وبالقدر والنوع الملائمين.

[1]- د/ حسين عبد الله: البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص: 88.

- ❖ **دورها كمستثمر Project Investor:** حيث لا تزال بعض الدول المصدرة للنفط تفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن النفط وإنتاجه.
- ❖ **دورها كبائع للتقنيات وخدماتها:** وهو دور لا يقتصر على تقديم عدد من خبرائها للعمل لحساب الدول المصدرة للنفط، بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساندة التقنية والإدارية ويغلب أن تتم نقل التقنية إلى الدول المضيفة في إطار عقد خدمة يشمل كل مراحل العملية.
- ❖ **عودة الشركات العالمية للتنقيب في دول OPEC:** إن الدلائل تشير إلى أنه يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في دول الخليج العربي، ولكنها تحتاج إلى مقدرة تمويلية كبيرة وخبرة تقنية عالية، وهو ما دعا بعض دول المنطقة إلى دعوة الشركات العالمية للعودة إلى التنقيب في أراضيها، حيث قامت السعودية عام 1998 بدعوة الشركات العالمية لتقديم مقترحاتها بشأن المشاركة في التنقيب عن مصادر الغاز غير المصاحب* لمواجهة الاحتياجات المحلية المتزايدة منه وبخاصة في مشروعات توليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر وغير ذلك من الاستخدامات الصناعية.

وتتكرر هذه الدعوة في باقي دول OPEC وغيرها من الدول المصدرة، والجديد في هذه الدعوات أنها تقترن بظروف مختلفة جوهريا عن عقود الامتياز التقليدية الاستغلالية.

*- الغاز غير المصاحب: هو الغاز الذي يتواجد في حقول مستقلة عن حقول البترول، أما الغاز المصاحب فهو الذي يتواجد مع البترول في حقل واحد.

## جدول(I/07): أهم معالم شركات النفط الكبرى عام 2000

| بيان | أكسون موبيل | شل | B P اموكو | شفرون تكساكو | توتال | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **(القسم الأول) الإنتاج و التكرير والتسويق** | | | | | | |
| احتياطي الزيت الخام * | 12.2 | 9.7 | 6.5 | 8.5 | 7.0 | 44.0 |
| احتياطي الغاز الطبيعي** | 56.0 | 56.0 | 41.0 | 17.9 | 20.7 | 191.6 |
| إنتاج الزيت الخام3 | 2.6 | 2.3 | 1.9 | 2.0 | 1.4 | 10.2 |
| التكرير و التصنيع 3 | 5.6 | 2.8 | 2.9 | 2.7 | 2.4 | 16.4 |
| مبيعات المنتجات المكررة3 | 8.0 | 5.6 | 5.9 | 5.4 | 3.7 | 28.6 |
| مبيعات الغاز الطبيعي4 | 10.3 | 8.2 | 7.6 | 9.7 | 3.3 | 39.2 |
| **(القسم الثاني)الإيرادات و الأرباح و الضرائب عام 1997 (مليار دولار)** | | | | | | |
| الإيرادات | 201.7 | 171.7 | 108.6 | 88.7 | 83.6 | 65.4 |
| كلفة المبيعات | 182.4 | 156.5 | 99.0 | 79.8 | 77.5 | 595 |
| الأرباح قبل الضرائب | 19.3 | 15.2 | 9.6 | 8.9 | 6.1 | 59 |
| ضرائب الداخل | 7.6 | 7.4 | 3.0 | 2.9 | 3.3 | 24 |
| صافي الربح | 11.7 | 7.8 | 6.6 | 6.0 | 2.7 | 35 |
| **(القسم الثالث) المصروفات الرأس مالية وتوزيعها عام 1997 (مليار دولار)** | | | | | | |
| البحث و التنقيب | 8.2 | 5.7 | 7.9 | 8.1 | 5.1 | 35.0 |
| النقل | غير متاح | غير متاح | غير متاح | 1.1 | غير متاح | 1.1 |
| التكرير و الكيماويات | 1.3 | 2.4 | 1.1 | 0.7 | 1.3 | 6.9 |
| التسويق | 2.9 | 3.9 | 1.7 | 1.4 | 2.4 | 12.5 |
| متنوعة | 0.6 | 0.3 | 0.6 | 0.1 | 00 | 1.6 |
| الجملة | 13.0 | 12.3 | 11.4 | 11.4 | 7.7 | 57.0 |

*مليار برميل في نهاية 2000. 3 مليون برميل يوميا.

**ترليون قدم مكعب في نهاية 2000. 4 مليار قدم مكعب يوميا.

المصدر: د/ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي ص: 495.

### 2.III. الدول المنتجة للبترول:

تتوزع الدول المنتجة للبترول عبر مختلف مناطق العالم، ويتركز إنتاجه جغرافيا في المناطق التالية[1]:

- **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** تشمل هذه المنطقة كل البلاد العربية المنتجة للبترول بالإضافة إلى إيران وتركيا، ويبلغ نصيبها من الإنتاج العالمي 35.8%.
- **أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي:** تشمل الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، كولومبيا، فنزويلا، جزيرة ترنيداد، وتسهم بحوالي 23.5%.
- **الاتحاد السوفيتي السابق:** يسهم بحوالي 11.1%.
- **مناطق أخرى ثانوية** : أهمها نيجيريا، اندونيسيا، الصين، النرويج، بريطانيا.

**شكل(01): أبرز المناطق والدول المصدرة للنفط في العالم.**

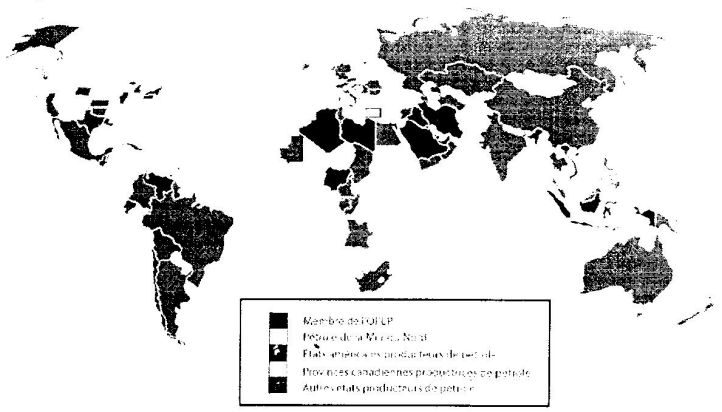

المصدر: W:http:// Fr.wikipdia.org /wik

[1]-أ د/ منيمنة سارة حسن: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية، بيروت سنة 1996، ص،ص: 326، 327.

### III.1.2. الدول المنتجة التابعة لأوبك OPEC :

سبق وأن تحدثنا عن ظروف نشأة OPEC وتاريخ تأسيسها في 14-10-1960، حيث كان عدد الأعضاء عند التأسيس 5 دول وهي: إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا. وبلغ عدد الأعضاء سنة 2008 ثلاثة عشرة عضوا حيث انضمت كل من: قطر عام (1961)، ليبيا واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي 1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، أنغولا (2007)، الإكوادور (2007) في حين أن الغابون انضمت عام 1975 وانسحبت عام 1995.[1]

وتعمل أوبك على استقرار سوق البترول العالمية وحماية مصالح الدول المنتجة. فحسب القانون الداخلي للمنظمة يتمثل الهدف الأساسي في توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء للمحافظة على مصالحها الفردية والجماعية، وذلك كما نصت عليه المنظمة في المادة الثانية (إن هدف المنظمة يكمن في التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في الصناعة البترولية وتطوير العلاقات فيما بينها في هذا المجال...).[2]

وتشترك دول أوبك في عدد من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي :

- أنها دول نامية على مستوى متفاوت في درجة النمو، ولذلك فإن حاجاتها إلى الموارد المالية الأجنبية شديدة؛
- اعتمادها الشديد على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات وهذا ما يجعل اقتصادياتها تتأثر كثيرا بما يحدث في سوق النفط؛
- أن صناعة النفط بدأت في هذه الدول كصناعة أجنبية تسيطر عليها الشركات العالمية الكبرى وهذا ما جعلها عرضة لاستغلال تلك الشركات؛

وتعتبر أوبك حاليا واحدة من أبرز الفاعلين في سوق البترول العالمية بالنظر لطاقاتها الإنتاجية الهائلة والتي بلغت سنة 2006 حوالي 44.5%[3]، من إنتاج النفط العالمي.

---

[1] - http://www.opec.org/home/. 15/04/2008,10.00h.
[2] -OPEC statue 1992, article 02, p: 03.
[3] OPEC annual statistical bulletin 2006, p: 22.

**الجدول (08/I): إنتاج البترول لأوبك (الوحدة : مليون برميل/ يوميا)**

| الدول | 2005 | سداسي2006/1 | سداسي2006/2 | جوان 2006 |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | 9.06 | 9.27 | 9.01 | 9.06 |
| إيران | 3.88 | 3.84 | 3.71 | 3.75 |
| عراق | 1.81 | 1.71 | 1.99 | 2.08 |
| إمارات | 2.46 | 2.20 | 2.61 | 2.56 |
| كويت | 2.13 | 2.22 | 2.22 | 2.22 |
| منطقة محايدة | 0.58 | 0.59 | 0.58 | 0.58 |
| قطر | 0.80 | 0.82 | 0.83 | 0.83 |
| نيجيريا | 2.40 | 2.23 | 2.19 | 2.29 |
| ليبيا | 1.64 | 1.67 | 1.70 | 1.70 |
| الجزائر | 1.34 | 1.36 | 1.34 | 1.33 |
| فنزويلا | 2.71 | 2.63 | 2.58 | 2.51 |
| اندونيسيا | 0.94 | 0.92 | 0.91 | 0.90 |
| مجموع النفط الخام | 29.76 | 29.87 | 29.68 | 29.80 |
| مجموع LNG* | 4.46 | 4.62 | 4.66 | 4.68 |
| مجموع OPEC | 34.23 | 34.48 | 34.34 | 34.48 |

*LNG: الغاز المسال.

المصدر: Oil Marker Report. Feb 2007.

هذه الأرقام تؤكد على مكانة أوبك كأحد أبرز المنتجين في سوق البترول العالمية وتعطيها قوة أكبر في هذه السوق، وتجعل من قراراتها جد مؤثرة خاصة من خلال سقف الإنتاج التي تحدده المنظمة والتي تلتزم به جميع الدول الأعضاء، وأبرز دليل على ذلك أنه عقب الارتفاعات القياسية لسعر البترول وتجاوزه حاجز 100دولار/للبرميل سارعت الدول المستهلكة إلى مطالبة أوبك بزيادة حجم الإنتاج لتهدئة ارتفاع الأسعار.

### III.2.2. الدول المنتجة خارج OPEC:

هناك مجموعة أخرى من المنظمات والدول والتي تساهم بقسط كبير في إنتاج وتصدير البترول في السوق العالمية ولديها احتياطات معقولة، ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)* والتي تضم : المكسيك، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، النرويج وأستراليا.

كما تبرز روسيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا كجهة بارزة من المنتجين خارج أوبك حيث قدرت احتياطات روسيا المؤكدة عام 1999 بـــ 20%.

وتتمتع دول خارج أوبك بثقل معتبر في سوق البترول العالمية نظرا لكبر حصتها من إجمالي العرض العالمي حيث قدر عرضها سنة 2006 بـــ 1.4 مل ب/ي.[1]

وتشير التقارير إلى أن إنتاج دول خارج أوبك في تزايد مستمر، وهذا راجع خاصة إلى التقدم التكنولوجي في هذه الدول الذي أدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.

**جدول (I /09): يوضح حجم عرض دول خارج OPEC من إجمالي العرض العالمي الوحدة(مليون برميل/يوميا)**

| عرض دول خارج OPEC | 2004 | 2005 | 2006 | السداسي4/2007 |
|---|---|---|---|---|
| منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية | 21.3 | 20.3 | 20.4 | 20.9 |
| امريكا الشمالية | 14.6 | 14.1 | 14.4 | 15.0 |
| اوروبا الغربية | 6.2 | 5.7 | 5.4 | 5.6 |
| الباسيفيك | 0.6 | 0.6 | 0.5 | 0.6 |
| دول سائرة في النمو | 12.1 | 12.6 | 13.2 | 14.1 |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 11.1 | 11.5 | 12.1 | 12.9 |
| دول أوروبية أخرى | 0.2 | 0.2 | 0.1 | 0.1 |
| الصين | 3.5 | 3.6 | 3.7 | 3.8 |
| المجموع | 50.0 | 50.1 | 51.4 | 54.0 |

المصدر: OPEC, Monthly, Oil, market report juillet 2006

* - OCDE : Organisation Cooperationand Development Economic.

[1] - le centre arabe d'étude pétrolière : Le pétrole et le gaz arabe, Août 2006, p: 8.

أرقام الجدول توضح لنا أن حجم عرض دول خارج OPEC في تزايد مستمر منذ عام 2004، وهذا مهم بالنسبة لتوازن سوق النفط العالمية، لكن نقطة الضعف بالنسبة لهذه الدول أن جزءا منها يعمل بصفة انفرادية عن باقي الدول وهذا ما يضعف تأثيرها على السوق مقارنة بـــ OPEC.

**III.3.2. الشركات الوطنية:**

ظهرت الشركات الوطنية كنتيجة للتغيرات الهيكلية التي عرفتها سوق البترول العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث رأت الدول المصدرة بأنه من الضروري أن يكون لكل واحدة منها سياسة مستقلة تحمي مصالحها، وأن تقيم لتنفيذ تلك السياسة أجهزة تنفيذية قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تصارع في تلك السوق.

ومن هنا برزت فكرة إنشاء الشركات الوطنية للنفط وكانت أولى تلك الشركات الشركة الإيرانية (NIOC) والتي أنشأت في 1951/04/30 عقب تأميم النفط الإيراني وتوال بعد ذلك إنشاء العديد من الشركات الوطنية في الدول المصدرة للنفط. فظهرت (CVP) الفنزويلية في 1960/04/19، (KNPC) الكويتية في 1960/10/03، (PETRAMINA) الاندونيسية في عام 1961، (PETROMIN) السعودية في 1962/11/30، (SONATRACH) الجزائرية في 1963/12/31، و(INOC) العراقية عام 1964 و(المؤسسة العامة للنفط) الليبية في 1968/04/14[1]، هذا بالنسبة لدول OPEC.

أما خارج أوبك فكانت المكسيك من أسبق الدول التي أنشأت مؤسسة النفط العام في سنة 1938، كما أنشأت مصر المؤسسة العامة للنفط* عام 1958، وكذلك ظهرت شركات وطنية في أمريكا اللاتينية (VPE) في الأرجنتين، و (PETRORAS) في البرازيل و (ENAP) في الشيلي و (EPE) في البيرو، (FCO PETROL) في كولومبيا.

---

[1]- د/ حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص: 87.

*- غير اسمها إلى الهيئة المصرية العامة للنفط EGPC سنة 1976.

وتتلخص أهداف الشركات الوطنية في:

- القيام بجميع الأنشطة النفطية داخل السوق المحلية (إنتاج، تصنيع، نقل، تسويق)؛
- تنمية واستغلال الموارد النفطية مثل التنقيب عن مصادر نفطية جديدة؛
- الإشراف على تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة للأجانب من خلال مراقبة جميع أنشطة الشركات الأجنبية داخل الوطن ومدى التزامها بالعقود المبرمة؛
- التكامل والتنويع لممارسة جميع الأنشطة النفطية من البئر إلى المستهلك النهائي داخل وخارج الوطن والدخول في مجال الصناعة البتروكيماوية؛
- تعمل الشركات الوطنية على تدريب العمالة الوطنية لكي تحل محل العمالة الأجنبية في مختلف مجالات الصناعة البترولية؛
- تطوير صناعة النفط بإقامة معامل للأبحاث وتشجيع الجامعات على القيام بذلك مع إرسال بعثات للخارج؛
- القيام بعمليات أخرى مثل استيراد بعض الموارد النفطية التي تعاني السوق الداخلية عجزا فيها وتصدير ما يفيض عن حاجتها.

### III.3. النفط العربي وأهميته في السوق العالمية:

يعود اكتشاف البترول في المنطقة العربية إلى فترة بعيدة من الزمن وبالضبط إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تشير الدراسات إلى أن أول بئر حفرت بهدف التنقيب عن الزيت الخام كانت في مصر في حقل جسمة، وذلك سنة 1896م وتحقق أول اكتشاف سنة 1907م في نفس الحقل، إلا أن الاكتشافات الكبرى لم تتم إلا في عام 1927 بالعراق في حقل كركوك.[1]

ثم توالت الإكتشافات المهمة بعد ذلك في الكويت، السعودية والإمارات هذا بالنسبة لدول المشرق العربي، أما عن دول شمال إفريقيا فلم يتم اكتشاف النفط فيها بكميات كبيرة إلا في فترة الخمسينات.

1- http://pulpit-alwatnvioce.com/content-377760-html.24/06/2008.14:40h.

جدول (I/10): النفط في الدول العربية

| البيان / الدول | تاريخ اكتشاف النفط | أبرز الحقول النفطية | الإنتاج عام 2006 الوحدة(ألف برم/يوم) |
|---|---|---|---|
| الإمارات | 1962 | أم شليف، زاكوم، أبوظبي، فاتح دبي | 2.591 |
| الجزائر | 1954 | حاسي مسعود | 1.345 |
| السعودية | 1936 | بقيق، القطيف، الدمام، السفانية | 9.208 |
| العراق | 1925 | كركوك، خانة خانقين، عين زالة، الرميلة | 1.915 |
| قطر | 1939 | دخان، البندق، أم سعيد | 820 |
| الكويت | 1937 | البرقان، الروضتين، أم قدير | 2.644 |
| ليبيا | 1959 | زلطى، الجبل، حالو | 1.700 |
| مصر | 1910 | سدر، مطارمة، عسل | 634 |
| عمان | 1963 | ناطحين، الفهو | 738 |

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن مراجع متعددة.

### III.1.3. خصائص النفط العربي:

يتميز النفط العربي بمجموعة من الخصائص التي تعطيه ميزة نسبية على حساب أنواع النفوط الأخرى في العالم، وتتمثل في:

#### III.1.1.3. انخفاض تكلفة الإنتاج:

أحد أهم الخصائص التي يتمتع بها النفط العربي هي انخفاض حجم التكاليف الإجمالية لعملية التنقيب عن البترول واستخراجه، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في حجم الإيرادات البترولية لدول المنطقة.

وتعتبر تكلفة إنتاج البترول بمنطقة الشرق الأوسط الأخفض بين مناطق العالم -انظر الجدول (I/11)- حيث بلغت تكلفة إنتاج البرميل الواحد حوالي 25 سنت أمريكي بينما بلغت دولارين (2 $) بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك قبل عام 1950.[1]

[1]- يسري محمد أبو العلا: دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، مطبوعة، 1981 ص: 5.

وهذا يعني ارتفاع نسبة الأرباح على الأموال الموظفة في الصناعة البترولية لدول الوطن العربي.

**جدول(11/I): حجم التكاليف اللازمة لإنتاج البترول فترة (1966/1955).(مليون دولار)**

| منطقة البحث | مجموع ما صرف بالمليون دولار أمريكي |
|---|---|
| الولايات المتحدة | 7010 |
| كندا | 1185 |
| فنزويلا | 305 |
| أوربا الغربية | 590 |
| الشرق الأقصى | 575 |
| أفريقيا | 1060 |
| الشرق الأوسط | 400 |

المصدر: يسري محمد أبو العلا: دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط رسالة لنيل درجة الدكتوراه، ص: 7.

يبدو أن مجموع النفقات التي صرفت على عمليات البحث والتنقيب عن البترول بمنطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة منخفضة حيث تقع في المرتبة الثانية بعد فنزويلا.

### III.3.1.2. غزارة إنتاجية البئر:

تتميز الآبار البترولية في المنطقة العربية، وخاصة منطقة الشرق الأوسط بغزارة الإنتاج ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

- ✦ التدفق الذاتي للآبار نتيجة الاحتياطات الغزيرة؛
- ✦ عمق البئر الذي لا يتجاوز مسافة ميل عن سطح الأرض، حيث يبلغ سمك مستودعات البترول تحت سطح الأرض عدة آلاف من الأمتار مما يجعل تدفق البترول ذاتيا نتيجة ضغط الغاز، وهذا ما يجعل الآبار العربية تحقق أعلى معدلات الإنتاج في العالم.

### III.3.1.3. موقع الآبار:

الموقع الجغرافي للدول العربية يعطي ميزة للبترول العربي، وذلك نتيجة وجود منافذ تجعله قريبا من مناطق الاستهلاك في العالم، فبترول العراق، الكويت والإمارات والسعودية ينقل إلى أسواق الاستهلاك الأوربية عبر قناة السويس، وذلك مرورا بخطوط أنابيب بلبنان وسوريا والأردن، أما بترول شمال إفريقيا فهو قريب من أوربا وذلك عبر

بوابة البحر الأبيض المتوسط، وهذا يعني انخفاض في تكاليف النقل وبالتالي زيادة في الأرباح البترولية لدول المنطقة.

### III.4.1.3. جودة الخام:

تعتبر درجة جودة الخام عاملا مهما في تحديد سعر البترول، وما يلاحظ في هـذا المجال أن درجة جودة خام البترول العربي مرتفعة، حيث يخلو مـن الـشوائب ويتميـز بانخفاض نسبة الكبريت.

### III.2.3. مكانة النفط العربي في السوق العالمية:

يحتل النفط العربي مكانة هامة في سوق البترول العالمية، وذلك بالنظر للطاقة الإنتاجية الهائلة التي تتمتع بها الدول العربية.

### III.1.2.3. الإنتاج:

تساهم الدول العربية مساهمة كبيرة في تزويد العالم بالبترول، حيث بلغ إنتاج الدول العربية، 23 مليون برميل يوميا عام 2006، بنسبة 31.7% من الإنتاج العالمي.[1]

**الشكل (02): تطور إنتاج النفط الخام في الأقطار العربية (2006/2002) (مليون بر/ي)**

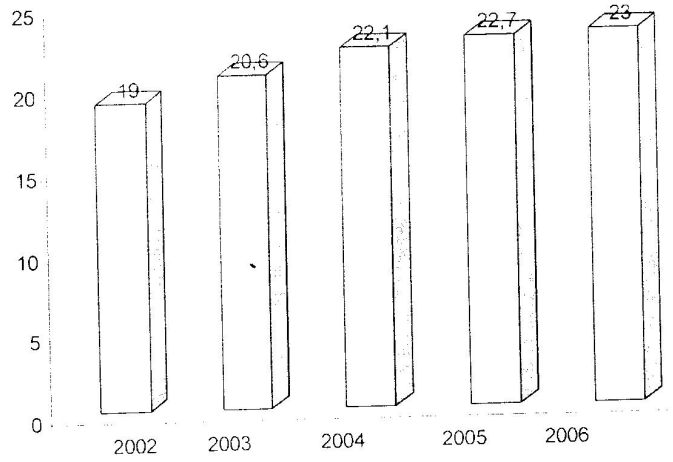


المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص:94.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الفصل الخامس، ص:94.

من خلال الشكل يبدو واضحا أن إنتاج الدول العربية من النفط الخام في تزايد من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على القدرات الإنتاجية التي تتمتع بها، والتي تجعل منها رقما رئيسيا في سوق البترول العالمية.

### III.2.2.3. الطلب (الاستهلاك):

فيما يتعلق باستهلاك الطاقة في الدول العربية يعتبر القطاع الصناعي القطاع الرئيسي المستهلك للطاقة، يليه قطاع المواصلات، ثم القطاعات الأخرى (المنزلي، التجاري، الزراعي) جدول (I/12). حيث تساهم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسب متساوية تقريبا في تلبية متطلبات القطاع الصناعي من الطاقة في الدول العربية، وغطت المنتجات البترولية 46.3 من متطلبات هذا القطاع عام 2004، مقابل 46.1 في المائة للغاز الطبيعي.[1]

**جدول(I/12): التوزيع النسبي للطلب النهائي على الطاقة وفق المصدر والقطاعات في الدول العربية عام 2004.** (نسبة مئوية)

| | القطاع الصناعي | قطاع المواصلات | القطاعات الأخرى* | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| النفط | 20.8 | 32.1 | 10.0 | 62.9 |
| الغاز الطبيعي | 20.7 | 0.0 | 1.9 | 22.6 |
| الكهرباء | 3.0 | 0.0 | 11.0 | 14.1 |
| الفحم | 0.4 | 0.0 | 0.0 | 0.4 |
| **إجمالي الطاقة** | **44.9** | **32.1** | **22.9** | **100.0** |

* القطاع المنزلي والتجاري والزراعي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

على عكس الإنتاج والعرض فإن الطلب على البترول في الدول العربية لا يمثل جزءا كبيرا من الطلب العالمي، حيث بلغ نصيبها من الطلب العالمي 6.8 بالمائة عام 2005، ويوجه القسم الأكبر من البترول إلى الدول الصناعية الكبرى.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص: 99.

### III.3.3. العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

توصلنا سابقا إلى أن العرض العالمي للبترول يتم عن طريق الشركات العالمية والدول المصدرة التي ينطوي بعض منها تحت منظمات إقليمية ودولية تحمي مصالحها، ودول أخرى ترسم سياساتها حسب ما تمليه عليها متطلباتها الاقتصادية وأوضاعها المالية وتعرض إنتاجها تماشيا مع أوضاع السوق البترولية. لكن عمليا يمكن اختزال عملية عرض البترول في طرفين يعرضان هذه المادة في السوق هما: الشركات البترولية الكبرى والشركات البترولية الوطنية، وهناك عاملين أساسيين يؤثران على عرض البترول:

❖ **أولا- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:**

تلعب الاحتياطات والطاقة الإنتاجية دورا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة بواسطة رفع معدل الاستخلاص أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أي زيادة الطاقة الإنتاجية.

❖ **ثانيا- الأحداث السياسية:**

التطورات السياسية غير المتوقعة هي إحدى أهم العناصر التي تؤثر على العرض العالمي للنفط والغاز، فالأحداث السياسية لا يمكن توقعها، لكن هناك مؤثرات تنبئ بحدوثها في مناطق معينة وتتسبب في انقطاع إمدادات النفط والأمثلة على ذلك كثيرة.

### III.4. الدول المستهلكة للبترول (الطلب):

يستهلك البترول في جميع دول العالم وهذا بالنظر للأهمية البالغة لهذه المادة كمصدر للطاقة، لكن درجة الاستهلاك والطلب على النفط تختلف من دولة إلى أخرى. ومما لا شك فيه فإن الدول الصناعية الكبرى هي أكبر مستهلك لهذه المادة، حيث تستهلك الدول الصناعية الكبرى السبع حوالي 46% من إجمالي حجم الاستهلاك العالمي للطاقة

مما يجعل منها طرفا مؤثرا وفعالا في تحديد ميزان الطاقة العالمي، خاصة في أسواق النفط والغاز.

ولا بد من الإشارة إلى أن الطلب على النفط كسلعة يأخذ صورتين أساسيتين هما:

* صورة البترول كمادة خام؛

* المنتجات البترولية المشتقة.

بحيث تأثر كل واحدة منهما بالطلب على الآخر.

**شكل(03): أبرز الدول والمناطق المستوردة للنفط في العالم.**

المصدر: W:http:// Fr.wikipdia.org /wiki

### III.1.4. دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

تعتبر مجموعة OCDE من أهم الدول المستهلكة والمستوردة للنفط في العالم حيث بلغ استهلاكها عام 2006 حوالي 49.7 مليون ب/ي، بنسبة تجاوزت 50% من الطلب العالمي للبترول في تلك السنة والذي قدر بـــ 84.6 مليون ب/ي[1].

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المستهلكة للبترول وهذا منذ القديم حيث بلغ متوسط استهلاكها من البترول في عام 1984 حوالي 15.7 مليون ب/ي وهو ما مثل حوالي 26% من الاستهلاك العالمي.[2]

[1] - Le pétrole et le gaz arabes : op.cit, P:08.

[2] - د/ محمد محروس اسماعيل : مرجع سابق، ص: 36.

### III.2.4. الدول الآسيوية (النمور الأسيوية) ودول الاتحاد السوفيتي سابقا:

تبرز بعض الدول الأسيوية كأحد أبرز مستهلكي البترول في العالم وبالأخص الدول التي تعرف بالنمور الآسيوية، حيث ارتفع النمو الاقتصادي في هذه المجموعة بـــ 6.2% سنة 1997[1]، وقبل هذه السنة كان حجم الاستهلاك النفطي في هذه الدول يشهد ارتفاعا تبعا لزيادة النمو الاقتصادي، حيث تستهلك دول منطقة آسيا باستثناء اليابان خمس الاستهلاك العالمي من الطاقة، كما تستهلك روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق حوالي 11% من حجم الاستهلاك العالمي من الطاقة.

**جدول (I/13): الطلب على البترول في مختلف مناطق العالم.**
**(مليون برميل/يوميا)**

| الطلب العالمي | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|
| OCDE | 49.3 | 49.5 | 49.7 | 50.9 |
| أمريكا الشمالية | 25.4 | 25.5 | 25.6 | 26.1 |
| أوروبا الغربية | 15.5 | 15.5 | 15.5 | 15.8 |
| الباسفيك | 8.5 | 8.6 | 8.6 | 8.6 |
| الدول السائرة في طريق النمو | 21.7 | 22.5 | 23.1 | 23.7 |
| الإتحاد السوفيتي سابقا | 3.8 | 3.8 | 3.8 | 4.7 |
| دول أوروبية أخرى | 0.9 | 0.9 | 0.9 | 0.9 |
| الصين | 6.5 | 6.5 | 7.0 | 7.5 |
| مجموع الطلب العالمي | 82.3 | 83.2 | 84.6 | 87.3 |

*هناك تكرار في الحساب حيث أن دول أوربا الغربية تدخل ضمن OCDE لذلك يأتي المجموع غير مضبوط.
Source: OPEP, Monthly oil Market Report, Juillet 2006.

يلاحظ أن الطلب العالمي الكلي على البترول في تزايد سنة بعد سنة وهذا نتيجة نمو الاقتصاد العالمي، كما نلاحظ أن الدول السائرة في طريق النمو تشكل قسما معتبرا من الطلب العالمي على البترول وذلك لطبيعة المرحلة التي تمر بها اقتصادياتها.

[1]- أوبك: تقرير حول متابعة أزمة النمور الآسيوية ــ أكتوبر 1999، ص: 4.

### III.3.4. الوكالة الدولية للطاقة I E A:

بدعوى من الولايات المتحدة الأمريكية وبالضبط من الرئيس نيكسون اجتمعت الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط في واشنطن في 1974/02/11[1]، لمناقشة قضايا الطاقة حيث انتقدت هذه الدول الارتفاع في أسعار البترول الذي كانت تفرضه الدول المصدرة. وباقتراح من "هنري كيسنجر*" تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، والتي ضمت في عضويتها كل دول OCDE في تلك الفترة عدا فرنسا ويبلغ عدد أعضائها الآن سبعة وعشرون دولة.

وقامت الوكالة الدولية للطاقة بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط وأصبح لها سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة، ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبالرغم من صعوبة إيجاد التوازن بين مصالح هذه الدول، إلا أن الوكالة تمكنت من التنسيق والتوحيد بشكل مباشر بين الدول الأعضاء بتوجيه أنماط استهلاك الطاقة خلال الأجلين القريب والبعيد، وانتهجت منذ ذلك التاريخ سياسة تهدف إلى خفض الاعتماد على نفط أوبك، وفرض ضرائب على المنتوجات النفطية ورفع أسعارها والاشتراك في مشاريع و أبحاث لتطوير استخدام بدائل النفط.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة فيما يلي:[2]

- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة؛
- تطوير مصادر الطاقة البديلة، ويشمل ذلك التعاون فيما بين هذه الدول في مجال الأبحاث الخاصة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- الاتفاق على سعر مرتفع للبترول داخل الدول الغربية بهدف تشجيع مصادر الطاقة البديلة المتوفرة في هذه البلاد وخاصة الفحم والوقود الصناعي؛
- المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء وذلك بهدف حثها على بذل مجهودات أكبر لترشيد استهلاك الطاقة والعمل على تطوير المصادر البديلة؛

---

[1]- د/ حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مرجع سابق ص: 275.

*- هنري كيسنجر: وزير الخارجية الأمريكي خلال الفترة (1973 – 1977).

[2] – د. محمد محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص: 191.

- تجميع المعلومات المتعلقة بسوق البترول ونشاطات البترول الدولية؛

- وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية المتوفرة لديها (Emergency Energy Sharing Plan) ، والذي يعتبر من أهم أهداف الوكالة التي وضعت في أواخر 1984. وتتطلب الخطة قيام كل دولة عضو بالاحتفاظ بمخزون من البترول يعادل 90 يوم من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة، ويجب على كل دولة أن تضع خطة طوارئ تتمكن بموجبها من تخفيض استهلاكها بنسبة 7 % في الحال ونسبة 10 % بعد ذلك.

ولقد أدت الإجراءات التحفظية في الاستهلاك، وعدم الاعتماد على البترول المستورد خارج دول الوكالة إلى تحقيق النتائج المرجوة، فقد انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من 53 % إلى 42 % خلال الفترة (1985/1973)، بسبب الاتجاه نحو بدائل قوية مثل الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة. أما الطاقة النووية فأصبحت أكثر جاذبية من غيرها في محطات توليد الكهرباء بالرغم من كل المحاذير والمخاطر التي تواجهها من قبل المعارضين لاستخدامها.

إلى جانب هذا فقد انخفضت حصة أوبك من الإنتاج العالمي من 67 % إلى 29 % خلال الفترة (1985/1973)، وانخفضت حصتها من الصادرات العالمية من النفط من 87% إلى 53 % خلال نفس الفترة، وهذا بسبب الاكتشافات الجديدة البترولية خاصة في حقول نفط الشمال.[1]

### III.4.4. الوسطاء في سوق البترول العالمية:

بعد تحدثنا عن مختلف الدول المستهلكة للبترول والتي تمثل جانب الطلب في السوق، لابد من الحديث عن الشركات النفطية المتخصصة في عملية الوساطة في سوق البترول، والتي تشكل جزءا من الطلب على النفط، حيث تقوم الشركات الوسيطة بشراء النفط الخام ثم تعيد بيعه لشركات التكرير، أي أن هذه الشركات تقوم بعملية المتاجرة بالنفط لذلك فهي تسمى بالشركات المتاجرة - Traders- وأهم الشركات التي تقوم بعملية

[1] - د/ماجد عبد الله المنيف: النفط والتعاون العربي، 1999، عدد 89، منظمة أوابك، الكويت، ص: 28.

المتاجرة هي: (Phibro, Marc rich, copechim). ويقتصر نشاط هذه الشركات على الوساطة بين المنتجين والمستهلكين دون التدخل في عملية الإنتاج والتكرير، حيث تسمح لها هذه العملية بتحقيق هامش ربح من عملية الشراء والبيع.

تتم علاقة الوسطاء مع المنتجين إما عن طريق عقود قانونية طويلة، وإما عن طريق اتفاقيات تحصل بموجبها الشركات الوسيطة على شحنات من البترول في أوقات زمنية معينة ومنظمة.

وتلجأ بعض الشركات الوطنية البترولية إلى الاستعانة بوسطاء من أجل بيع بترولها، كما حدث مع الشركة الإيرانية (NIOC) التي عهدت بتجارة نفطها نحو أوربا لبعض شركات الوساطة التي سبق ذكرها.

### III.5.4. العوامل المؤثرة على طلب البترول:

العوامل المؤثرة على طلب البترول مختلفة ومتعددة يمكننا ذكر أهمها في النقاط التالية:

- **السعر:** مثل بقية السلع الأخرى يتأثر الطلب البترولي بمستوى الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الطلب وانخفاضها إلى ارتفاعه.
- **النمو الاقتصادي:** علاقة النمو الاقتصادي بالطلب على البترول هي علاقة طردية، فكلما زاد معدل نمو الاقتصاد العالمي زاد معه مستوى الطلب البترولي. فارتفاع نسبة النمو الاقتصادي العالمي تعني زيادة في مستوى الإنتاج والاستهلاك الصناعي، وهذا بالتأكيد سيدفع الطلب على مصادر الطاقة نحو الأعلى عموما، وعلى النفط خاصة.

**شكل (04): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط .في الدول الآسيوية النامية (1995 – 1999)**

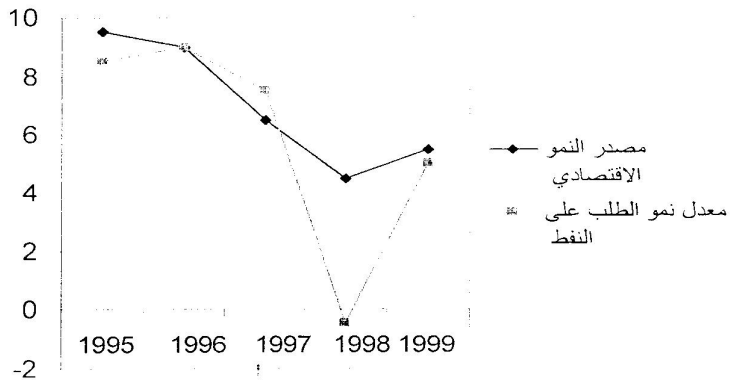


المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن تقرير عن متابعة أزمة النمور الأسيوية، منظمة الأقطار المصدرة العربية المصدرة للنفط (أوابك) سنة 2000.

يظهر الشكل أن معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب على النفط يسيران في نفس الاتجاه، حيث توافقت أخفض نسبة نمو للطلب على النفط في هذه الدول مع أخفض نسبة نمو اقتصادي وذلك سنة 1998.

- **السلع البديلة:** السلع المنافسة مثل الغاز الطبيعي تؤثر كذلك على الطلب البترولي، فهي تؤثر إيجابا في حالة كان سعرها أعلى من سعر البترول وسلبا في حالة كان سعرها أقل، حيث يكون بإمكانها في هذه الحالة أن تحل محل السلع البترولية وبالتالي تخفيض الطلب البترولي.
- **النمو السكاني:** تزايد عدد سكان العالم يرافقه تزايد في الطلب على الطاقة وقد قدر السيد هولدرن أن زيادة عدد السكان بـــ100% يقابلها زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة تتراوح بين 50% و30%، وعليه عند تقدير الطلب على الطاقة لابد أن نأخذ عامل النمو السكاني بالإعتبار.[1]
- **الطقس:** وهو عامل ثانوي وليس أساسي، حيث يتغير الطلب على البترول ومشتقاته في بعض المناطق نتيجة لتغير الظروف المناخية بين البرد والحر.

[1] Holdren :population and environnement.12(1999), p :231.

أخيرا يمكن القول أن العاملين الأكثر تأثيرا على طلب البترول هما السعر والنمو الاقتصادي، في حين يبقى تأثير العوامل الأخرى متفاوتا من منطقة إلى أخرى وذلك حسب الظروف.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال كل ما تم عرضه في الفصل الأول من هذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أبرزها:

- أهمية النفط على الصعيد العالمي في جميع المجالات صناعيا وتجاريا وحتى اجتماعيا وسياسيا وعسكريا، هذه الأهمية البالغة جعلت الأفراد والشركات والدول تتسابق من أجل السيطرة على منابع النفط ومن تم السيطرة على عملية إنتاجه وتسويقه. وقد ألقى هذا التسابق والتنافس على المصدر الأول للطاقة في العالم بضلاله على سوق النفط العالمية التي كانت في البداية خاضعة لسيطرة الشركات النفطية العملاقة، التي عملت ولفترة طويلة على استنزاف ثروات الدول النفطية المتخلفة وخدمة مصالحها ومصالح الدول الصناعية الكبرى من خلال تعظيم أرباحها وتوفير النفط لدولها بأسعار منخفضة.

- استمرار معاناة الدول النفطية إلى غاية ظهور منظمة أوبك كطرف فاعل ومؤثر في سوق البترول العالمية حيث عملت في مرحلة أولى على توحيد توجهات وسياسات الدول النفطية للسيطرة على عملية العرض، ثم قامت في مرحلة ثانية ببسط نفوذها على السوق وفرض نفسها كقوة مؤثرة، لتطوي صفحة عصر البترول الرخيص وتعلن عن بداية مرحلة جديدة وهي مرحلة سيطرة الدول المنتجة على السوق وتحكمها في الأسعار.

- بمرور الوقت واتساع رقعة الاكتشافات عالميا ظهرت قوى إنتاجية جديدة غير تابعة لأوبك قامت بخلق نوع من التوازن في سوق النفط العالمية، وهكذا اتجهت السوق إلى مرحلة جديدة أخرى وهي مرحلة التنافس ليصبح سعر البترول يخضع أكثر فأكثر لقوى السوق من عرض وطلب، إلا أن الواقع ظل يثبت أن سعر سلعة البترول ليس كباقي أسعار السلع الأخرى حيث تتأثر ببعض العوامل الغير الاقتصادية أبرزها الاضطرابات السياسية والحروب والظروف المناخية.

- مكانة وأهمية نفط الدول العربية في السوق العالمية بالنظر لطاقاتها الإنتاجية الهائلة والتي تشكل نصيبا هاما من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، وبالنظر كذلك للخصائص التي يتمتع بها النفط العربي والتي تعطيه ميزة نسبية تجعله يتفوق على باقي أنواع النفوط الأخرى مما يتيح للدول العربية موردا ماليا هاما لتمويل عملية التنمية.

# الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العربي بين (1973 - 2006)

**مقدمـــــة الفصـــــل الثـــــاني:**

مرت سوق النفط العالمية خلال الفترة الممتدة بين (1973-2006) بالعديد من الهزات والتقلبات التي كان لها أثرا مدويا على الاقتصاد العالمي ومن تم على الاقتصاد العربي، وهذا بالنظر لأهمية البترول ومكانته في الاقتصاديات العربية.

ففي عامي (1973) و (1979) شهدت السوق العالمية للبترول ما عرف اصطلاحا بالصدمتين البتروليتين الأولى والثانية، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية غير مسبوقة متأثرة بمجوعة من العوامل الاقتصادية والظروف السياسية التي سادت العالم في تلك الفترة.

بحلول عام 1986 انقلبت الأوضاع في سوق النفط رأسا على عقب، وتحركت الأسعار باتجاه معاكس مقارنة مع اتجاهها في الصدمتين السابقتين، وهوت إلى أدنى المستويات فيما عرف بالصدمة النفطية المعاكسة.

كما عرفت أسعار النفط تقلبات وهزات مختلفة بين (1990-2006) متأثرة بظروف اقتصادية وسياسية مختلفة.

وقد تأثرت مختلف قوى السوق بهذه الهزات، حيث كانت الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها الدول العربية أكبر المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط وتعاظم العوائد المالية، في حين كانت الدول الصناعية المستهلكة للطاقة أكبر المتضررين من هذا الوضع.

أما انخفاض الأسعار فقد قلب أطراف المعادلة وحول المستفيد إلى متضرر والمتضرر إلى مستفيد.

وسيخصص هذا الفصل لدراسة مختلف ظروف وأسباب هذه الأزمات وانعكاساتها على قوى السوق وبالأخص الدول العربية، مبينين كيفية تعامل الدول العربية مع الظروف المتقلبة للسوق.

وجاءت خطة الفصل على الشكل التالي:

- المبحث الأول: الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية (أسباب ونتائج).
- المبحث الثاني: تطور العوائد النفطية العربية وأشكال استثمارها.

- ❖ المبحث الثالث: الأزمة النفطية المعاكسة 1986.
- ❖ المبحث الرابع: التطورات السياسية والاقتصادية وآثارها على النفط والاقتصاد العربي بين (1990-2006) .

## المبحث الأول: الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية وتطور العوائد العربية

تميزت الفترة الممتدة بين (1973 و 1980) بارتفاعات هامة في أسعار النفط وذلك نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت العالم في تلك الفترة. ووصف الخبراء والمحللون هذه التغيرات في الأسعار بالصدمات النفطية، بالنظر لانعكاساتها الكبيرة على جميع الأطراف الفاعلة في سوق البترول العالمية.

وقد خصص هذا المبحث لدراسة أسباب الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية، ونتائجهما على اقتصاديات الدول العربية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

I.1. الصدمة البترولية الأولى (1973- 1974).

I. 2. الصدمة البترولية الثانية (1979- 1980).

I.3. تطور العوائد النفطية العربية ما بين (1973 - 1982).

### I.1. الصدمة البترولية الأولى (1973 - 1974):

ارتفعت أسعار البترول في سوق النفط العالمية مسجلة مستويات قياسية لم تحقق من قبل، حيث تضاعف سعر برميل خام عربي خفيف 4 مرات بين أكتوبر 1973 وديسمبر 1973، من 2.9 دولار إلى 11.68 دولار.

#### I.1.1. أسباب الصدمة البترولية الأولى:

يمكن تقسيم الأسباب التي أدت إلى حدوث الصدمة البترولية الأولى إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية.

##### I.1.1.1. الأسباب الاقتصادية:

وتمثلت في:

- **تدهور أسعار الدولار في سوق العملات الدولية:** باعتبار الدولار واحد من بين العملات الرئيسية في العالم، فإن مستواه يؤثر على أسعار جميع المنتجات الهامة وبالأخص البترول. وبما أن لسعر النفط قيمة حقيقية وقيمة اسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية فإن أي انخفاض في قيمة الدولار لابد أن يصاحبه ارتفاع في أسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية.

وقد تميزت سنة 1971 بتخلي الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب (انهيار نظام بروتن وودز)، مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار بنسبة 8% واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1973، حيث أثر هذا الوضع على أسعار النفط.

- **التضخم العالمي:** استفحلت ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية، وقد تم تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية كسلع مصنعة استهلاكية أو إنتاجية وتكنولوجية، حيث كانت الدول البترولية من بين الدول التي تأثرت بظاهرة التضخم السائدة في العالم.

بدأت هذه الظاهرة التضخمية في فترة الستينات حيث بلغت 6%، وهي راجعة لتعطيل القدرات الإنتاجية، وتميزت هذه الفترة ببقاء أسعار البترول عند مستواها في حين أن أسعار السلع والخدمات المصدرة من قبل الدول الصناعية ارتفعت بمقدار 11.6%،[1] وهذا ما جعل من ارتفاع أسعار البترول أمرا ضروريا بالنسبة للدول المنتجة.

- **المنافسة العالمية على الطاقة:** ازداد تنافس الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى زيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، ولكن إقدام دول أوبك على تقليص تمويناتها النفطية جعل الدول الصناعية تعيش وضعا صعبا، حيث أصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية احتياجاتها مقابل السعر الذي تحدده الدول المنتجة.
- **توسع دور أوبك في السوق العالمية:** عرفت مرحلة السبعينات انتعاش في منظمة أوبك خاصة مع انضمام دول جديدة للمنظمة ذات طاقة إنتاجية معتبرة، الأمر الذي زاد من قوة OPEC وقدرتها على التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمية.

[1] -SID-DHMED ABDELKADDER : L'OPEP : Passé, Présentent et perspectives, OPU. Alger, 1980, P: 248.

### 2.1.1.I. الأسباب السياسية:

تمثلت في:

- **الصراع العربي الإسرائيلي واستخدام العرب لسلاح النفط:**[1]

على أثر اندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل، اجتمع وزراء البترول العرب بالكويت وأعلنوا بتاريخ 1973/10/17 تخفيض إنتاج النفط بمقدار 5% فورا وبخمسة في المائة كل شهر بعد ذلك، حتى يتم تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه، وكذلك قرروا فرض الحظر على تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا لموقف الدولتين المعادي للعرب. وقد تأكدت جدية استخدام العرب لسلاح البترول من حقيقة مبادرة المملكة العربية السعودية إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 10% متجاوزة إلى حد الضعف التخفيض المقرر في اجتماع الكويت.

وعاود وزراء البترول العرب الاجتماع في الكويت بين الرابع والخامس نوفمبر 1973، وقرروا تخفيض نسبة الإنتاج إلى 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973، وتأكيد الحظر البترولي على الجهات الداعمة لإسرائيل، وهنا ازدادت القلاقل في العالم وبدأت الأسعار في الاشتعال.

- **الاستقلال الاقتصادي للدول المنتجة:** اعتبرت هذه الأزمة مظهرا من مظاهر الاستقلال الاقتصادي تبع الاستقلال السياسي في معظم الدول العربية لسنوات الخمسينات والستينات مما خلق نوعا من الحوار بين بائعي ومشتري البترول، وتخلي الدول العربية المنتجة للنفط عن دور الشريك النائم "Sleeping Partner" والتي كانت تعاني خلاله من استغلال الدول الكبرى لثروتها النفطية.

[1]- د/ صديق محمد عفيفي: مرجع سابق، ص، ص: 269، 270.

### I.1.2. نتائج الصدمة البترولية الأولى:

كانت نتائج الصدمة البترولية متعددة مست جميع الأطراف والدول في العالم ويمكن إجمال هذه النتائج في النقاط التالية:

*** ارتفاع مدا خيل الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى:**

ارتفاع أسعار البترول انعكس بالإيجاب على جميع الأطراف التي تشكل جانب العرض البترولي، حيث أن الأسعار الجديدة للبترول تجاوزت تكاليف الإنتاج في أسوأ الأماكن مثل بحر الشمال وألاسكا.

*** ظهور نظام جديد للأسعار (نظام سعر أوبك):**

بعد الحظر العربي للبترول انخفضت المحزونات البترولية في الدول المستهلكة بنسبة 69%، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة فقامت أوبك بتحديد السعر الاسمي للخام المرجعي العربي الخفيف عند مستوى 11.6 دولار للبرميل.

*** انخفاض نمو الاقتصاد العالمي وتبني سياسات ترشيد استهلاك الطاقة:**

انخفاض النمو الاقتصادي العالمي جاء نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الطاقة (البترول)، والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي دفعها إلى إتباع سياسات جديدة لترشيد استخدام الطاقة تمثلت في:[1]

- تطوير الإنتاج الوطني من الطاقات البديلة المتمثلة في الفحم والطاقة الذرية والطاقات المتجددة؛
- إحلال كل من الغاز الطبيعي والفحم مكان البترول من أجل توزيع مخاطر الإمدادات؛
- تنويع أماكن التموين بالنفط عن طريق العقود طويلة الأجل.

*** ظهور منتجين جدد خارج منظمة أوبك:**

بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة مستمرة، خاصة وأن ارتفاع الأسعار جعل من دول مثل: المملكة المتحدة، النرويج، البرازيل، مصر، الهند والصين

[1]- Patrick Criqui et Nina kouznetzoff : Energie 1995, Après les chocs, Economica, Paris, 1986, p : 42.

تدخل دائرة الإنتاج بقوة، حيث أصبحت قادرة على أن تغطي تكاليف إنتاج البترول الباهظة في أراضيها، وهذا ما قلص من حجم إنتاج أوبك على الصعيد العالمي.

*** مشكل توازن الميزانيات والمبادلات العالمية:**

على الصعيد الدولي نحو 125 مليار دولار اقتطعت من دخول الدول المستوردة للنفط إلى الدول المنتجة، مما أدى إلى حدوث تغير في موازين المدفوعات الدولية وفي النظام المالي الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية كدولة تمتلك عملة رئيسية لم تتمكن من تمويل صادراتها من فائضها التجاري، في حين أصبحت الدول المصدرة للبترول تتمتع بفوائض مالية معتبرة أضحت تشكل المصدر الرئيسي للسيولة العالمية.[1]

## I. 2. الصدمة البترولية الثانية (1979 – 1980):

مرة أخرى تطورت مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية سنة 1979 مؤدية إلى حدوث صدمة ثانية في سوق النفط العالمية، والتي أدت إلى ارتفاع سعر برميل بترول عربي خفيف من 12.7 دولار في مارس 1979، إلى 24.5 دولار في ديسمبر من نفس السنة.

### I.1.2. أسباب الصدمة البترولية الثانية:

إن أسباب الصدمة البترولية الثانية تشبه إلى حد بعيد أسباب الأزمة النفطية الأولى حيث شهدت الفترة التي سبقت الأزمة تحولات اقتصادية وسياسية كان لها أثرا قويا على أسعار النفط التي تضاعفت بنسبة 50%، حيث أن الأسباب الاقتصادية انعكست مباشرة على الأسعار، في حين كان تأثير الأسباب السياسية على الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط.

#### I.1.1.2. الأسباب الاقتصادية:تمثلت في:

*** انخفاض مستوى الإنتاج الإيراني:**

خلال هذه الفترة انخفض الإنتاج الإيراني بمقدار كبير، مما أثر على إمدادات النفط في السوق العالمية والجدول (01/II) يوضح ذلك.

---

[1]- عبد المجيد فريد: عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في اثار هبوط العوائد النفطية الطبعة1، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، 1986، ص: 159.

**الجدول (01/II) تطور الإنتاج الإيراني من أكتوبر 1978 إلى أكتوبر 1979 الوحدة (ألاف البراميل)**

| الشهر | أكتوبر 1978 | نوفمبر | ديسمبر | جانفي 1979 | فيفري | مارس | أفريل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج | 17150 | 104800 | 73500 | 13300 | 19600 | 73850 | 10800 |
| الشهر | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | |
| الإنتاج | 127000 | 11700 | 108500 | 120000 | 117500 | 97500 | |

المصدر: Pétrole Economist, novembre 1979

يلاحظ أن الإنتاج الإيراني انخفض من 17150 برميل في اليوم في أكتوبر من عام 1978 إلى 13300 برميل في اليوم في جانفي 1979، وبقي الإنتاج الإيراني خلال الفترات اللاحقة بعيدا عن مستواه الحقيقي بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية الفعلية لإيران.

وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد المخاوف لدى الدول الصناعية الكبرى التي كانت لازالت تتسابق من أجل الحصول على الإمدادات النفطية اللازمة.

*** تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:**

تواصل انخفاض الدولار في سوق العملات الدولية، أدى إلى ظهور عملات رئيسية قوية منافسة للدولار الأمريكي، مثل: الفرنك الفرنسي والمارك الألماني، هذه الظروف أدت إلى فقدان الثقة في الدولار الأمريكي، مما انعكس سلبا على السعر الحقيقي لبرميل النفط وبالتالي كان من الضروري من وجهة نظر أوبك أن يتماشى سعر النفط مع التغيرات الحادثة في أسعار العملات وبالأخص الدولار الأمريكي.

**2.1.2.I. الأسباب السياسية:**

أبرز الأسباب السياسية التي أدت إلى حدوث صدمة 1979 تمثلت في:

**- الثورة الإيرانية:**

على أثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وسقوط نظام الشاه توترت العلاقة بين أمريكا وإيران، حيث اتخذت إيران قرار سياسي باستخدام المارك الألماني لتسويق نفطها بدلا من الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تعقيد المعاملات الإيرانية مع البنوك العالمية.

**- توتر العلاقة بين إيران والعراق:**

أدى نشوب خلاف حدودي بين إيران والعراق في إقليم بحري وبالضبط في منطقة بترولية تدعى "شط العرب"، إلى تخوف الأوساط البترولية من نشوب حرب بين الطرفين (عراق – إيران)، وانقطاع آخر للإمدادات البترولية خاصة العراقية، والذي كان يعني حدوث كارثة حقيقية في عرض النفط العالمي.

**I.2.2. نتائج الصدمة البترولية الثانية:**

ألقت الصدمة البترولية الثانية بظلالها على مختلف الجهات الفاعلة في سوق البترول العالمية، من منتجين ومستهلكين ويمكن تلخيص نتائج هذه الأزمة في النقاط التالية:

**- بروز تغيرات جديدة في عملية تسويق النفط الخام:**

الارتفاعات الحادة للأسعار بعد الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، دفعت الشركات البترولية إلى التوجه نحو الأسواق الآنية بدلا من العقود الطويلة الأجل وذلك من أجل الإسراع في استثماراتها.[1]

**- محاولة خلق علاقات تجارية بين الدول المستهلكة ودول أوبك:**

في هذه الفترة كانت دول أوبك تحاول القيام بعمليات البناء التحتي لاقتصادياتها باستخدام السلع والتكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية، فأسعار مبادلات البترول الخام مقابل السلع والخدمات ارتفعت ب 50%، وهذا النظام أدى إلى تطوير الاستثمارات بين الدول المستهلكة للنفط ودول المنظمة.[2]

**- تزايد مداخيل منظمة أوبك:**

بلغت إيرادات دول منظمة أوبك حوالي 264 مليار دولار عام 1980، بعدما كانت 80 مليار دولار في عام 1979، هذا الارتفاع كان نتيجة منطقية للارتفاع الذي عرفته أسعار النفط عام 1980.

---

[1]- Antoine Ayoub ; pétrole économie et politique « éd. economica », 1999, p: 166.

[2]– عبد المجيد فريد: مرجع سابق، ص: 107.

**- انخفاض نصيب أوبك في السوق العالمية:**

أثرت هذه الصدمة البترولية على حصة أوبك في السوق النفطية، حيث انخفضت من 49% سنة 1980 إلى حوالي 39% في سنة 1981 أي (انخفاض سنوي بلغ10%)، ولم يقف انخفاض نصيب أوبك عند هذا الحد بل تطور إلى أبعد من ذلك ليصل خلال السداسي الأول من سنة 1982 إلى حوالي 33% من الإنتاج العالمي.[1]

**- ارتفاع مخزونات الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

خوفا من حدوث أزمة عجز في الإمدادات النفطية، قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) برفع مخزوناتها بنسبة 113.9%[2]، وهذا لمواجهة التذبذبات التي تعرفها الأسعار.

**- تغير السياسة النقدية الأمريكية:**

قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع سعر صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل تخفيض معدلات التضخم، وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الاسمية.

**- اضطرابات الأسواق المالية:**

اضطربت الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأونسة، نظرا للقرار الذي اتخذته أمريكا ضد إيران المتعلق بتجميد أرصدتها المالية.[3]

### I.3. تطور العوائد النفطية العربية ما بين (1973– 1982):

اتخذت أسعار البترول بصفة عامة منحى تصاعديا منذ أكتوبر 1973 وإلى غاية 1980، كما يوضح الجدول(**02/II**) ذلك، وقد انعكست هذه الزيادة في الأسعار بشكل إيجابي على العائدات المالية النفطية العربية التي قفزت من 22.4 مليار دولار عام 1973 إلى 74.6 مليار دولار عام 1974، ولم يصل عام 1980 حتى كانت العائدات المالية للدول العربية قد بلغت 213.7 مليار دولار. انظر الشكل (05).

---

[1]- البيان الإحصائي السنوي – أوبيك – 16 ديسمبر 1982، ص:11.

[2] - pétrole et gaz arabe, N°330, 16 Décembre 1982, p: 13.

[3]- عبد المجيد فريد، مرجع سابق، ص: 42.

وتقدر المصادر العربية جملة الفوائض الرسمية المتراكمة لمجموعة دول OPEC خلال الفترة (1973 - 1982) بحوالي 374 مليار دولار أمريكي، وأن نصيب أربع دول عربية منها هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات وقطر بلغ حوالي 75% من إجمالي الفوائض المتراكمة.[1]

**جدول(02/II): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1973 - 1980 (دولار للبرميل)**

| السنوات | السعـــــر |
|---|---|
| 1973 | 3.1 |
| 1974 | 10.4 |
| 1975 | 10.4 |
| 1976 | 11.6 |
| 1977 | 12.6 |
| 1978 | 12.9 |
| 1979 | 29.2 |
| 1980 | 36.0 |

المصدر: التقرير السنوي لمنطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2005، ص:65.

الجدول يظهر لنا بشكل واضح مسار الأسعار خلال الفترة (1973 - 1980) ويبين قفزات الأسعار الحادة خلال الصدمتين، وبالضبط بين 1973 و1974 وبين 1979 و1980 والتي كانت الأكثر جنونا في ارتفاع الأسعار إن صح التعبير، هذا الارتفاع في الأسعار جعل من النفط الذي يعتبر المصدر الأول للطاقة في العالم سلعة باهظة ومكلفة خاصة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى التي تمثل أكبر مستهلك لهذه المادة، وهذا ما جعلها تبدأ في التفكير بشكل جدي في إستراتيجية جديدة لاستهلاك الطاقة، في حين استفادت الدول المنتجة بشكل عام من هذا الارتفاع في الأسعار وفي مقدمتها الدول العربية.

[1]- سليمان المنذري: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة 1995 ص: 71.

الشكل (05): العائدات البترولية للأقطار العربية مجتمعة لفترة (1973 – 1980) مليار دولار

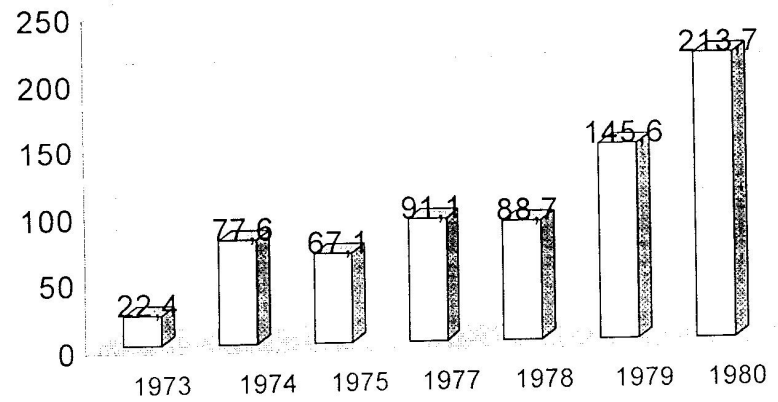


- يشمل جميع الأقطار العربية المصدرة عدا السودان، عمان، اليمن.

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن تقرير الأمين العام السنوي أوابك 2004.

أرقام الشكل (05) تظهر أن الدول العربية النفطية كانت من أكبر المستفيدين من نتائج الصدمتين البتروليتين وبالأخص دول الخليج العربي، وهذا ما تؤكده أيضا أرقام الجدول (03/II) الذي تبين إحصائياته تطور العائدات المالية النفطية للأقطار العربية خلال سنوات ارتفاع الأسعار.

جدول(03/II): العائدات المالية من النفط للأقطار العربية بين (1973/1980) (مليار دولار)

| السنوات / الدول | 1973 | 1974 | 1977 | 1979 | 1980 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية | 1.74 | 6.40 | 9.09 | 12.86 | 19.5 |
| البحرين | 0.33 | 1.07 | 1.45 | 0.78 | 3.2 |
| السعودية | 7.89 | 30.74 | 41.11 | 57.52 | 101.4 |
| عمان | 0.27 | 1.21 | 1.58 | 1.64 | 3.3 |
| قطر | 0.60 | 1.95 | 1.97 | 3.64 | 5.4 |
| الكويت | 3.04 | 9.53 | 8.82 | 16.86 | 18.4 |
| ليبيا | 3.50 | 7.17 | 9.75 | 15.22 | 21.9 |
| العراق | 1.89 | 6.53 | 9.5 | 21.29 | 26.1 |
| الجزائر | 1.48 | 4.384 | 5.53 | 7.57 | 12.6 |
| مصر | 0.063 | 0.183 | 0.71 | 1.22 | 2 |
| سوريا | 0.076 | 0.43 | 0.61 | 1.13 | 1.3 |
| تونس | 0.100 | 0.240 | 0.275 | 0.37 | 1.1 |

المصدر: د/ نجيب عيسى: النفط والمجال الاقتصادي العربي، ص: 183.

فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي أصبحت في هذه الفترة من أغنى مناطق العالم. فكان لدى مؤسسة النقد السعودية في نهاية 1983 ما يوازي 3.5 بليون دولار كاحتياطات نقدية (وهو ما كان يمتلكه البنك المركزي الفرنسي)، مع العلم أن سكان فرنسا في هذه الفترة بلغ سبعة أضعاف سكان السعودية.[1] كما تميزت هذه الفترة بازدياد احتياط الدول العربية من العملات الرئيسية.

وجاء ارتفاع العائدات المالية للنفط في أعقاب تحولات سياسية هامة شهدتها أغلبية الأقطار العربية المصدرة للنفط، تمثلت بحصول بعض هذه الأقطار على استقلالها السياسي مثل (الإمارات، قطر، البحرين، عمان)، وبتغير في أنظمة الحكم (ليبيا وإلى حد ما العراق)، كما جاء هذا الارتفاع في الأسعار في سياق حركة ناشطة للسيطرة الوطنية على شركات النفط الأجنبية.

1- د/ محمد عبد العزيز عجمية: فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص: 277.

## المبحث الثاني: توظيف العوائد النفطية العربية وأشكال استثمارها

استفادت الدول العربية النفطية بشكل كبير من نتائج الصدمتين البتروليتين الأولى والثانية، وتجلى ذلك من خلال ارتفاع العوائد المالية للصادرات النفطية كما تم إيضاحه في المبحث السابق. وخلال هذا المبحث ستيتم إيضاح كيفية تعامل الدول العربية مع الثروة المالية التي كانت بحوزتها، وأين تم استثمارها مع إبراز دورها في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

قسم المبحث إلى ثلاثة مطالب:

II.1. توظيف العوائد المالية العربية.

II.2. مخاطر استثمار الأموال العربية بالخارج.

II.3. أثر البترول على التنمية والتكامل العربي.

### II.1. توظيف العوائد المالية العربية:

#### II.1.1. التوظيف الداخلي:

عقب ارتفاع الفوائض المالية في الدول العربية ظهر جليا أن النفقات الحكومية زادت بشكل واضح في هذه الدول، حيث تم استغلال هذه العوائد في تطوير وتوسيع الهياكل الأساسية والتجهيزات والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية والترفيهية، هذه الأخيرة التي تجاوزت في بعض الأحيان الحد المطلوب خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي بالغت في هذه العملية بشكل يفيض عن حاجاتها الداخلية كما ونوعا.

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع معتبر في واردات معظم الأقطار العربية وبالأخص النفطية كما يوضحه الجدول (II/04).

**(II/04) حجم الواردات السلعية العربية فترة (1973 / 1975) (الوحدة مليون دولار).**

| تصنيف الدول العربية | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 |
|---|---|---|---|---|
| أ. البلدان النفطية | 9.6 | 18.5 | 27.8 | 33.8 |
| ب. البلدان الغير النفطية | 5.9 | 8.6 | 12.0 | 12.9 |
| حملة البلدان العربية | 15.5 | 27.7 | 39.8 | 46.7 |

المصدر: عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج ص: 80.

يظهر من الجدول أن جزءا هاما من العوائد النفطية العربية تم إنفاقه على الواردات السلعية وبالأخص السلع الاستهلاكية لتغطية الطلب الداخلي.

ويمكن القول أن النجاح الذي حققته البلدان العربية خلال هذه الفترة تمثل في التقدم الملحوظ في قطاع الخدمات والصحة والتعليم والمنشآت، هذا إلى جانب تأميم معظم الشركات النفطية الأجنبية العاملة عبر أراضيها، في حين ظل السعي من أجل السيطرة على عمليات التسويق والتكرير قضية تحتاج إلى الكثير من الجهد والجرأة.

### II.2.1. التوظيف الخارجي للعوائد المالية:

ارتبطت عملية التوظيف الخارجي للعوائد المالية العربية بظاهرة تشكل الفوائض المالية.

#### II.1.2.1. تعريف الفائض المالي:[1]

هي تلك الأموال الناتجة عن عمليات النشاط الاقتصادي الوطني، والتي لا تجد لها فرصا للتوظيف داخله.

#### II.2.2.1. أسباب تشكل الفوائض المالية:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي، ويرجع ذلك أساسا إلى صغر مساحتها وعدد سكانها خاصة في دول الخليج العربي، حيث نجد أن شطرا كبيرا من الأموال المتوفرة عندها لا تجد فرصا للتوظيف داخليا؛

**جدول(II/05): الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربي عام 1976**
**الوحدة (مليون دولار)**

| البلـــــد | عائد البترول | العائد الإجمالي | الاستيعاب | الفائض |
|---|---|---|---|---|
| الكويت | 8.4 | 9.1 | 2.6 | 6.5 |
| قطر | 2.2 | 2.2 | 1.2 | 1.0 |
| السعودية | 23.2 | 33.3 | 10.2 | 23.7 |
| العراق | 9.8 | 10.2 | 8.4 | 1.8 |
| الإمارات | 8.3 | 8.8 | 3.3 | 5.5 |
| الإجمالي | 51.9 | 23.6 | 25.7 | 37.9 |

المصدر: عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج ص: 79.

[1]- أ. د/ مجذاب بدر عناد: المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، ايطاليا 1998 ص: 335.

يلاحظ أن جميع هذه الدول تتميز بصغر طاقتها الاستيعابية المحلية، حيث أن الفوائض المالية تفوق بكثير ما يتم استغلاله محليا، وهذا باستثناء العراق التي سجل فيها فائض مالي منخفض مقارنة مع الطاقة الاستيعابية.

- ✦ نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول الذي يركز على إقامة مشروعات صغيرة لإنتاج سلع خفيفة لا تتطلب استثمارات كبيرة، وتوجه معظم الإنفاق صوب المجالات الخدمية، أما المشاريع الصناعية الكبرى فهي قليلة؛
- ✦ تعثر الجهد العربي في مجال العمل الاقتصادي المشترك، مما حال دون انتقال هذه الأموال إلى دول عربية أخرى تتوفر فيها فرص الاستثمار.

### II.1.2.3. المساعدات الخارجية للأقطار العربية غير النفطية:

عملت بعض الدول العربية النفطية ذات الفائض المالي على إيجاد فرص بديلة للاستثمار أموالها في الأقطار العربية غير النفطية، وذلك عن طريق المساعدات والمنح والقروض المقدمة من الحكومات وصناديق التنمية القطرية في الأقطار النفطية إلى الأقطار العربية الأخرى. وقد قفزت هذه المساعدات من حوالي 2119 مليون دولار عام 1974 إلى حوالي 4592 مليون دولار عام 1980، أي بما يقارب 2350 مليون دولار خلال الفترة (1974-1980)، وإذا أخذنا الفترة الممتدة بين (1970 - 1980) يكون مجموع هذا النوع من المساعدات بلغ حوالي 25 مليار دولار[1].

يبدو أن حجم هذه المساعدات كبيرا، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تشكل سوى نسبة متواضعة من الناتج القومي الإجمالي للأقطار المانحة، لكن الأهم من ذلك هو أن هذه المساعدات والأموال كانت ذات أهمية بالغة بالنسبة للأقطار المتلقية من حيث وجوه استعمالها وقياسا إلى حاجاتها التنموية.

### II.1.2.4. الفوائض العربية في الدول الغربية:

في النصف الأول من عام 1977 أعلن فيصل البشير نائب وزير التخطيط السعودي أن حجم الاستثمارات السعودية بالخارج بلغ 30 مليار دولار تتركز معظمها

[1]- د/ نجيب عيسى: النفط والمجال الاقتصادي العربي، دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الأقطار العربية، سلسلة دراسات المجال العربي، دار الإنماء العربي، بيروت، 1991، ص: 61.

بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث سعت الدول العربية لإيجاد مركز ثقل في اقتصاديات أوربا وأمريكا لتشكيل ما أسموه جماعات الضغط وبؤر مؤثرة في صنع القرار السياسي لصالح القضايا العربية. ونشطت رؤوس الأموال العربية لتحقيق هذا الوهم، فبدأت بشراء بعض أسهم الشركات الكبرى في الدول الغربية مثل شركة "ديملروننيز" بألمانيا وامتدت للترست الصناعي الضخم "كروب" وشركة N. C. R وشركة IBM، واستمان كودال وفيات وفولكس فاجن وجنرال إلكتريك. وعلى سبيل المثال بلغت الاستثمارات المباشرة للعربية السعودية في المملكة المتحدة نهاية 1979 حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي وفي الولايات المتحدة الأمريكية قدرت ب0.3 مليار دولار أمريكي. [1]

### II.5.2.1. الفوائض العربية وظاهرة التدوير الخارجي:

**شكل (06)**

**ظاهرة التدوير الخارجي**

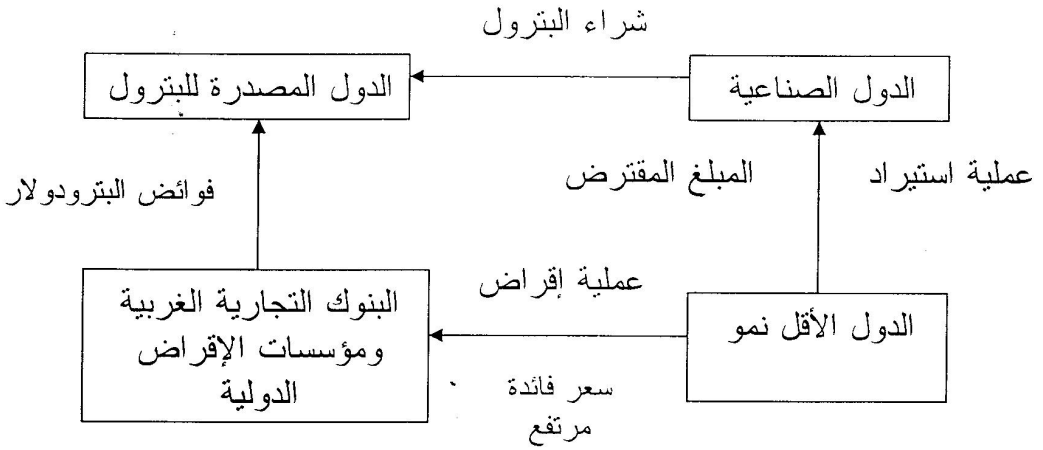


المصدر: من إعداد الباحث

أعيد تدوير قسم كبير من الفوائض البترودولارية* عن طريق البنوك التجارية في الولايات المتحدة والدول الصناعية، إضافة إلى المؤسسات الدولية حيث أن أكثر زبائنها هي من الدول النامية.

---

[1]- عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص، ص: 88، 89.

*- الفوائض البترودولارية: هي دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع البترول غير أنها لم تستوعب لتلبية احتياجات التنمية الداخلية.

فأوربا الغربية، اليابان والولايات المتحدة تشتري البترول من الدول المصدرة للنفط، والدول الأقل نمو تدفع ثمن وارداتها البترولية وغيرها من السلع والخدمات الأجنبية من الأموال التي اقترضتها من البنوك الغربية، وتكتمل عملية التدوير عندما تتحصل المؤسسات والبنوك الغربية على الأموال والاستثمارات من الدول المصدرة للبترول.

كما ساهمت الفوائض البترودولارية عقب أزمتي البترول (1973 - 1979) في نمو سوق النقد الأوربية، حيث أثارت هذه الفوائض شهية البنوك الغربية التي كانت تبحث عن مقترضين لودائع هذه السوق الجديدة، وبالتالي ازدادت القروض الدولية المقدمة من السوق الأوربية إلى الدول الأقل نمو.

**- جدول (06/II):توزيع الفوائض البترودولارية بين (1984/1974)**

| السنة | فوائض النقد القابل للاستثمار | النسبة من مجموع فوائض النقد القابلة للاستثمار | | |
|---|---|---|---|---|
| | بليون دولار | U. S. A | السوق المصرفية الأوربية | الدول المتقدمة |
| 1974 | 61.50 | %19 | %37 | %23 |
| 1975 | 10.25 | %20 | %20 | %25 |
| 1976 | 39.25 | %28 | %28 | %21 |
| 1977 | 43.75 | %17 | %27 | %23 |
| 1978 | 16.25 | %2 | %15 | %37 |
| 1979 | 66.75 | | | |
| 1980 | 124.50 | %11 | %43 | %16 |
| 1981 | 59.25 | %12 | %28 | %26 |
| إجمالي 74 - 1981 | 451.50 | %25 | %5 | %38 |
| 1982 | 3.00 - | | | |
| 1983 | 11.00 - | | | |
| النصف الأول من 1984 | 1.25 - | | | |
| المجموع 1974 إلى النصف الأول من 1984 | 436.25 | | | |

المصدر: النفط والتعاون العربي المجلد 12 العدد 3 و4 سنة 1986 ص: 141.

## 2.II. مخاطر استثمار الأموال العربية بالخارج:

لابد وأن ظاهرة استثمار الأموال العربية في الخارج سواء في الأسواق المالية والنقدية، أو الاستثمارات المباشرة تنطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تهدد هذه الأموال التي تعتبر مصدرا لثروة الدول العربية.

في 13 ديسمبر 1974 أعلن المستشار الألماني "هيلموت شميت" قائلا: "لن نسمح للأموال العربية بأن تستثمر في القطاعات الحساسة والمؤثرة على الأمن القومي"، وفي 28 ديسمبر 1977 صدر قانون "الصلاحيات الاقتصادية خلال الأزمات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، ليمكن الرئيس من السيطرة على الأموال الأجنبية في الوقت الذي يرى فيه أن هناك ما يشير إلى احتمال سحبها من الاقتصاد الأمريكي، وامتدت الحملة واستقرت في أروقة الكونغرس الأمريكي".[1]

هكذا يمكن القول أن الأرصدة العربية وقعت في مصيدة أحكمت بعناية، بحيث فقد أصحاب هذه الأموال القدرة على السيطرة عليها وتوجيهها كيفما شاءوا.

ويمكن إجمال المخاطر الرئيسية على الأرصدة النفطية المودعة والمستثمرة في البلدان الرأسمالية الكبرى في المحاور التالية:

### 1.2.II. تدهور أسعار العملات الرئيسية وهبوط قيمتها الشرائية:

الانخفاض الذي شهده سعر صرف الدولار في سوق العملات كان له أثر سلبي على العوائد المالية العربية، وهذا ما جعل معظم الدول المنتجة للبترول في العالم تعمل على رفع سعر البترول لتحسين قيمة عوائدها.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشجع هذا الانخفاض في سعر صرف الدولار خاصة بعد 1974، وذلك للتأثير على الأحجام الحقيقية للودائع والأرصدة النفطية الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية أو في السوق الأوربية. فهذه السياسة وضعت الأقطار العربية التي كانت تودع أموالها في الولايات المتحدة أمام خيارين لا ثالث لهما.

---

[1]- عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص: 90.

✦ **الخيار الأول:**

محاولة الحفاظ على القوة الشرائية لهذه الودائع وذلك بالارتباط أكثر من ذي قبل بالدولار الأمريكي كعملة دولية، وزيادة التعامل التجاري مع الولايات المتحدة، وهذا يكرس وضعها كتابع لأمريكا ويقلص من حريتها في تحويل أرصدتها إلى عملات أوربية أخرى.

✦ **الخيار الثاني:**

استبدال الأرصدة من الدولار بعملات أخرى أقوى (المارك الألماني، الين الياباني....)، وفي هذه الحالة سوف تحقق الولايات المتحدة الأمريكية هدفين في آن واحد. فمن ناحية سوف تتأثر هذه الودائع بلإنخفاض، ومن جهة أخرى سيساهم هذا الوضع في نقل عبء التضخم إلى الدول المستقبلة لهذه الودائع.

ورغم المحاولات المستمرة للتخلص من المصيدة الدولارية بطرح أفكار مثل الدينار العربي الموحد أو سلة العملات التي تحسب على أساسها أسعار النفط، إلا أن أوبك ظلت تحتفظ بنسبة مرتفعة من أرصدتها – خاصة الأقطار العربية– بالدولار.

### II.2.2. التضخم في الدول الغربية:

ارتفاع معدلات التضخم في الدول الغربية الرئيسية أدى إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، وضد مصالح الدول النفطية بشكل خاص، حيث تعرضت الأرصدة العربية لتدهور كبير جراء التضخم الذي عانت منه تلك الدول، ولم تستطع الارتفاعات المقابلة لأسعار الفائدة في أوربا وأمريكا تعويض هذه الخسارة.

ففي عام 1974 كانت أسعار الفائدة الحقيقية على الأموال المستمرة في سوق الدولار الأوربي وبريطانيا بالسالب (- 5 في المائة)، وهذا ما أدى إلى تآكل الأرصدة والودائع النفطية العربية المودعة في البنوك الأوربية والأمريكية، كما انعكست ظاهرة التضخم على الدول العربية من خلال عمليات التجارة الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الصناعية المصدرة من دول التضخم الكبرى إلى الدول النفطية.

### II.3.2. المخاطر السياسية:

تتمثل هذه المخاطر أساسا في احتمالات تجميد الفوائض المالية في حالة مواجهة أزمة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية العارضة، فتعتبر معه الاستثمارات في بلد أجنبي رهينة مالية وذلك لخضوع مالكها لما يتخذ من قرارات سياسية أو اقتصادية.[1]

وتتمثل المخاطر السياسية في التأميم، المصادرة، نزع الملكية والتجميد، والتاريخ يشير إلى أن الدول الغربية لم تتردد في استعمال وإشهار هذه الأسلحة في وجه الدول صاحبة الاستثمارات عند توتر العلاقات، والأمثلة على ذلك كثيرة منها تجميد الأرصدة المصرية المودعة في البنوك الفرنسية والإنجليزية عقب أزمة السويس عام 1956، بالإضافة إلى تجميد الأرصدة العراقية بعد حرب الخليج، والأرصدة الليبية بعد الأزمة مع الغرب، وفي كل هذه الحالات كانت الدول العربية عاجزة عن التصرف في أموالها.

### II.3. أثر البترول على التنمية والتكامل العربي:

بالرغم من كل المآخذ التي تسجل على طريقة تعامل الدول العربية مع العوائد المالية البترولية وكيفية استغلالها، إلا أنه يمكن القول بأن تلك الأموال ساهمت بقسط كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية في مجمل الوطن العربي، وتحسين الظروف الاجتماعية والمستوى المعيشي. كما أنها سمحت ببعث فكرة التعاون الاقتصادي العربي المشترك من خلال مجموعة المشاريع العربية التي أقيمت في تلك الفترة.

### II.1.3. أثر البترول على التنمية في الدول العربية:

### II.1.1.3. الأثر على التنمية البشرية:

بعد صدمتي البترول لعامي (1973- 1979) تحسنت الظروف المعيشية للدول العربية، وتجلى ذلك من خلال زيادة النفقات العمومية على قطاع الصحة والخدمات والسكن والتعليم والتي تعتبر أحد أهم دعائم التنمية البشرية، حيث بلغت نفقات الخدمات الاجتماعية* نسبة 28.2% من إجمالي النفقات العامة لسنة 1980.[2]

---

[1]- سليمان المنذري: مرجع سابق، ص: 92.

[2]- د. نجيب عيسى: مرجع سابق، ص: 200.

*- نفقات الخدمات الاجتماعية: تضم التعليم، الصحة، السكن، دعم السلع وخدمات أخرى.

كما أن نصيب الفرد من الصادرات البترولية ازداد من 425 دولار سنة 1970 إلى 2500 دولار سنة 1980، في حين أن نصيبه من الواردات الإجمالية ارتفع من 475 دولار إلى 1760 دولار خلال نفس الفترة.[1]

كل هذه المعطيات تظهر الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على المستوى المعيشي للمجتمعات العربية، حتى أصبح البعض منها -دول الخليج- يعيش رفاهية لا تحظى بها مجتمعات أوربية متقدمة.

**2.1.3.II. الأثر على نمو الناتج المحلي ومكوناته:**

يعتبر النفط أحد أهم مصادر الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى نمو الناتج المحلي في معظم الأقطار العربية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي في العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين (1970 – 1980) نسبة 10.6%، وفي الكويت 2.5%، أما في ليبيا فقدر ب 2.2%، وبلغ 7% في الجزائر و12.7% في العراق.[2]

وبصفة عامة فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي سنة 1980 أكثر من 408 مليار دولار بالأسعار الجارية.

على صعيد مكونات الناتج المحلي الإجمالي استمرت خلال هذه الفترة هيمنة الصناعات البترولية والنشاطات المرتبطة بها في تكوين هذا الناتج، ويبدو هذا الأمر واضحا في الدول العربية البترولية حيث ظل نصيب الصناعات الإستخراجية فيها بحدود 54% خلال الفترة (1975 – 1980)، من جهة أخرى فقد حدثت تطورات متباينة في القطاعات المختلفة حيث تزايدت الأهمية النسبية لقطاع التشييد الذي وصل إلى 85%

---

[1]- عبد العزيز الوتاري: الموارد النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 55 الكويت 1989، ص: 13.

[2]- علي أحمد عتيقة و د/سمية مسعود: النفط والمشروعات العربية المشتركة، ص: 30. مؤسسة الكميل، دار الشباب، قبرص، الطبعة الأولى نوفمبر 1988.

وقطاع الخدمات ب 30.2%، أما القطاعات التي تناقصت حصتها فهي القطاع الزراعي بنسبة 4.3% وقطاع الصناعات التحويلية والكهرباء ب 38%.[1]

**II.3.1.3. الأثر على الميزان التجاري:**

تزايدت حصيلة الصادرات البترولية العربية بشكل كبير لتبلغ 264 مليار دولار سنة 1980، مولت فيما متزايدة من الواردات الإجمالية وصلت إلى 186 مليار دولار سنة 1980 مقابل 37 مليار دولار عام 1970 مقومة بالأسعار الثابتة، ونتيجة لذلك تحول العجز المحقق سنة 1970 بنسبة 10% إلى فائض سنة 1980 بنسبة تزيد عن 40%.[2]

**II.4.1.3. الأثر على حركة العمالة:**

نتج عن التطورات الحاصلة في الدول البترولية المحدودة السكان حدوث حركة انتقال كبيرة للقوى العاملة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى الدول البترولية، حيث كانت التحويلات الخاصة الناجمة عن هذه الحركة أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة للعمالة.

وفي عام 1976 بلغ مجموع هذه التحويلات 4956 مليون دولار، حيث تزايد انتقال العمالة العربية من 279 ألف عامل قبل أكتوبر 1973 (كان أكثرهم يعمل في السعودية يليها الكويت وليبيا) إلى 1041 ألف عام 1975 ثم 1763 ألف عام 1980.[3] وقد أسهمت هذه العمالة العربية الوافدة إسهاما كبيرا في تنفيذ البرامج الإنمائية في الدول العربية النفطية.

---

[1]- عبد العزيز الوتاري: مرجع سابق، ص: 18.
[2]- عبد العزيز الوتاري: مرجع نفسه، ص: 12.
[3]- نجيب عيسى: مرجع سابق، ص: 187.

### II.2.3. أثر البترول على التكامل العربي:

#### II.1.2.3. البترول والمشاريع العربية المشتركة:

##### II.1.1.2.3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC:[1]

تعتبر منظمة أوابك (OAPEC) من أبرز مظاهر التعاون العربي المشترك في مجال البترول والطاقة، وأنشئت هذه المنظمة في 9 جانفي 1986، بموجب الاتفاقية التي أبرمت بين ثلاثة دول عربية هي السعودية، ليبيا والكويت وحدد مقرها بالكويت.

انضمت كل من الإمارات، قطر، البحرين، الجزائر، إلى المنظمة عام 1970، أما مصر، سوريا والعراق فقد انظموا سنة 1972، ويقدر عدد أعضاء المنظمة حاليا 11 عضوا*، حيث تجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرا هاما لدخلها الوطني وبموافقة ¾ أصوات دول الأعضاء.

###### II.1.1.1.2.3. أهداف المنظمة:

تهدف المنظمة إلى تحقيق ما يلي:

- تنسيق البيانات البترولية للدول الأعضاء؛
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء للوصول إلى حلول للمشكلات التي تواجهها في قطاع الصناعة البترولية؛
- مساعدة الدول الأعضاء في تبادل المعلومات والخبرات وإفساح المجال للمواطنين للعمل والتدريب في نطاق صناعة البترول؛
- استخدام الموارد المالية للدول الأعضاء وإقامة مشروعات مشتركة في مجال الصناعة البترولية؛
- توحيد المجهودات لضمان وصول البترول إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادية ومعقولة.

---

[1]- www.oapecorg.org.30/06/2008.12:00h

*- الدول الأعضاء: الجزائر، مصر، البحرين، العراق، الكويت، قطر، ليبيا، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات.

### II.3.2.2.1.1. المشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن المنظمة:

انبثق عن المنظمة العديد من المشاريع العربية المشتركة في مجال البترول تمثلت في:[1]

- **الشركة العربية البحرية لنقل البترول:** مقرها الكويت تأسست في 7 جانفي 1973 بهدف تشغيل وتأجير أسطول من ناقلات النفط الخام والمواد البترولية. قدر رأس مال الشركة المصرح به 200 مليون دولار والمكتتب 150 مليون دولار.
- **الشركة السعودية لبناء وإصلاح السفن (أسوي):** أنشئت في ديسمبر 1974، مقرها البحرين، برأسمال مدفوع بالكامل قدره 340 مليون دولار بغرض إنشاء وتشغيل حوض لإصلاح السفن.
- **الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ايبكورب):** أنشئت في نوفمبر 1975 مقرها السعودية، برأسمال مصرح به قدره 1200 مليون دولار، ورأسمال مدفوع بالكامل قدره 460 مليون دولار.
- **الشركة العربية للخدمات البترولية:** تأسست بتاريخ 8 جانفي 1977، مقرها ليبيا برأسمال مصرح به قدره 100 مليون دينار ليبي ورأسمال مكتب مدفوع قدره 15 مليون دينار.

### II.3.2.2.2. البترول والتعاون الاقتصادي العربي:

### II.3.2.2.1. حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية:

لم تحدث ثورة الأسعار النفطية تحولا مهما من الناحية الكمية أو النوعية على صعيد التبادل التجاري بين الأقطار العربية النفطية والأقطار غير النفطية، وعليه يمكن القول أن حركة التجارة البينية العربية بقيت تقريبا على نفس المستوى الذي كانت عليه قبل ارتفاع أسعار النفط.

---

[1]- تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرون: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2002، ص، ص: 214، 216، 218.

### II.3.2.2.2. العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية القطرية والجماعية:

بلغ مجموع القروض التي قدمتها مؤسسات التنشئة العربية القطرية والجماعية*

إلى ستة عشرة قطرا حتى نهاية سنة 1982 أكثر من 10 مليار دولار من أصل نحو 16.5 مليار دولار، هي مجموع القروض التي قدمتها هذه المؤسسات إلى أقطار عربية وغير عربية.[1]

### II.3.2.2.3. الاستثمارات المباشرة:

تميزت هذه المرحلة بنمو نسبة الاستثمارات المباشرة للأقطار النفطية في الأقطار غير النفطية، ولقد حظي هذا النوع من الإستثمارات بقدر عظيم من الرهان على نجاحه كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في مرحلة الفورة النفطية.

كما شهدت حقبة الفورة النفطية قيام عدد كبير من المشروعات العربية المشتركة ناهز 257 مشروعا، إلا أن مساهمة هذه المشروعات في التنمية العربية المتكاملة لم تأت بمستوى الآمال التي عقدت عليها.

---

*- هذه المؤسسات هي: الصندوق الكويتي، والصندوق السعودي والصندوق العراقي وصندوق أبو ظبي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وصندوق الأوبك المصرفي العربي والبنك الإماراتي.

[1]- نجيب عيسى: مرجع سابق، ص، ص: 61، 63.

## المبحـــث الثالـــث: الصدمة البترولية المعاكسة 1986

سميت هذه الصدمة بالصدمة النفطية المعاكسة لأن تغيرات اتجاهات الأسعار فيها جاءت عكس اتجاهات الأسعار في الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية، فمنذ عام 1986 اتخذت أسعار النفط منحى تنازليا وهبطت إلى مستويات متدنية غير مسبوقة منذ أكثر من ثلاثة عشرة عاما.

وقد انعكس هذا الوضع بصورة مباشرة على الدول النفطية بما فيها الدول العربية التي أصبحت تعيش على عتبات أزمة اقتصادية، نتيجة تراجع العوائد والموارد المالية النفطية، في حين خدم هذا الوضع الجديد مصالح الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تحصل على النفط بأسعار متدنية.

### III.1. أوضاع السوق النفطية العالمية غداة أزمة 1986:

شهد العالم خلال منتصف الثمانينات مجموعة من الأحداث الاقتصادية والسياسية ألقت بظلالها على سوق النفط العالمية وعلى الأطراف الفاعلة فيها، وتسببت في قلب المعطيات السائدة في السوق خاصة فيما يتعلق بمستويات الأسعار.

#### III.1.1. أسباب الصدمة النفطية المعاكسة:

يعود السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى زيادة تدفق الكميات المعروضة من النفط بشكل كبير بالمقارنة مع الطلب، وقد حدثت هذه الزيادة في العرض نتيجة عدة عوامل أبرزها عدم التزام دول OPEC بقرارات المنظمة، وتحسن مستوى عرض دول خارج OPEC. أما تراجع الطلب فكان بدرجة أولى نتيجة توجه الدول الصناعية إلى مصادر الطاقة البديلة وتخفيض الاعتماد على البترول.

ويمكن تلخيص مجمل الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الصدمة المعاكسة فيما يلي:

##### III.1.1.1 عدم انضباط أعضاء منظمة OPEC:

في مطلع الثمانينات فرضت منظمة OPEC نظام حصص الإنتاج على جميع الدول الأعضاء بهدف الضغط على الأسعار والتحكم فيها وضمان بقائها عند مستويات تتناسب

مع تطلعات المنظمة واحتياجات أعضائها، وفي مارس من عام 1982 اتخذت OPEC قرارين مهمين:[1]

- تثبيت سقف الإنتاج بالنسبة لجميع الدول الأعضاء عند مستوى 18 مليون برميل يوميا، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع مستوى الإنتاج الذي كان سائدا عام 1979 والذي كان يقدر بحوالي 30 مليون ب/ي؛
- تحديد حصة إنتاج بالنسبة لكل الدول الأعضاء باستثناء العربية السعودية التي كانت تلعب دور المنتج المتأرجح، وهذا للمحافظة على مستوى إنتاج يتناسب مع الأسعار باعتبارها أكبر الدول المنتجة.

لكن هذه القرارات لم تحقق الأهداف المرجوة منها بالنظر لعدم احترامها من قبل بعض الدول الأعضاء مثل نيجيريا التي قامت برفع حصتها من الإنتاج بكمية يصل قدرها إلى 200000 برميل يوميا، وكذلك الأمر بالنسبة للإمارات التي وصلت زيادتها إلى 30000 ب/ي.[2]

وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور أسعار النفط أكثر فأكثر فأصبح سعر السوق أقل من السعر الرسمي المحدد من قبل OPEC، وكانت العربية السعودية أكبر المتضررين من هذا الوضع حيث خسرت حوالي 80% من عوائدها بين (1981 - 1983).

تحرك أعضاء OPEC من جديد في مارس من عام 1983 من خلال عقد مؤتمر آخر في لندن، اتخذوا فيه قرارات جديدة تمثلت في تخفيض حصص الإنتاج إلى17 مليون برميل يوميا، كما تم تخفيض السعر الرسمي لأوبك من 32 $ إلى 29 $ للبرميل.

لكن محاولات OPEC الساعية للحفاظ على مستوى مقبول للأسعار لم تنجح حيث استمرت الأسعار في الانخفاض وبشكل سريع.

---

[1]- Maurice Durosset : op.cit. 1999, p :54.

[2]- Chems Eddine chitour : « La politique et le nouvel ordre pétrolière internationale», Edition Dahleb, Alger, 1995,p :177.

وقد تدهور الوضع أكثر بحلول عام 1985 مع تراجع قيمة الدولار*، وما إن حل صيف 1985 حتى كانت العربية السعودية قد تخلت عن السعر الرسمي المحدد من قبل OPEC وقامت بإغراق السوق من أجل:

- تخفيض الأسعار لتقليل حصة المنتجين من خارج OPEC في السوق؛
- محاولة تعويض ما تخسره في السعر بالكمية (بيع كمية أكبر بسعر أقل).

وهكذا انخفض سعر برميل عربي خفيف من 28 $ للبرميل عام 1985، إلى أقل من 14 $ منتصف عام 1986، وهناك بعض الحالات التي هبط فيها مستوى الأسعار إلى أدنى من 10 $ في منتصف شهر جويلية من عام 1986.

**شكل(07): تطور السعر الرئيسي للنفط الخام فترة (1981 /1986)**
**(دولار للبرميل)**

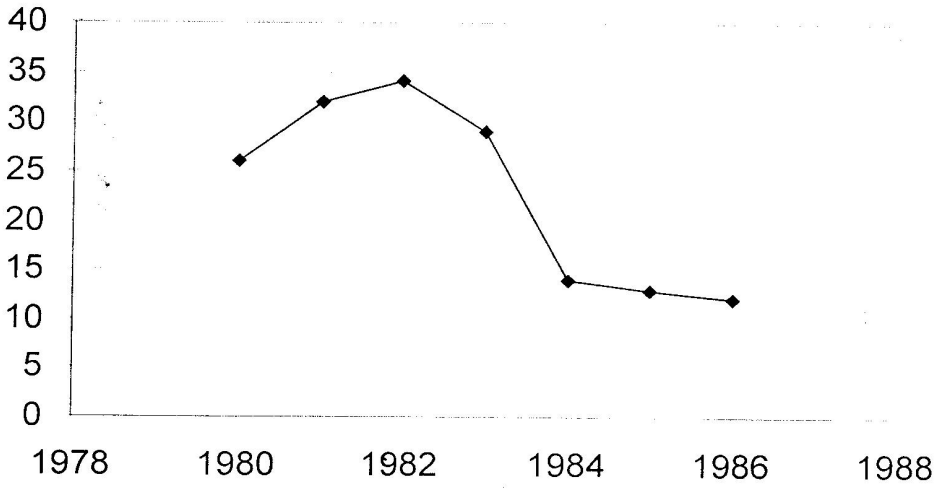


المصدر: Mourice Durousset : Le marché du pétrole, P : 51

### III.1.1.2. ارتفاع حصة إنتاج دول خارج OPEC في السوق العالمية:

عرفت هذه الفترة ازدياد نصيب دول خارج أوبك OPEC مثل( بريطانيا، النرويج، المكسيك ...) من سوق النفط العالمية، وذلك في إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

* - تخفيض الدولار كان بقرار من قبل القوى الصناعية الكبرى على أثر المؤتمر الذي عقد بنيويورك بفندق PLAZZA عام 1985.

لتشجيع عمليات البحث والتنقيب عن النفط في هذه الدول، مما جعل منها قوى حقيقية منافسة لـــ OPEC في السوق.

فبعدما كانت أوبك تسيطر على حوالي 85% من الصادرات النفطية العالمية خلال سنوات السبعينات تراجع نصيبها إلى 60%، نتيجة احتدام المنافسة مع الدول غير الأعضاء في منظمة (OPEC)، حيث عملت تلك الدول على تعويض الكميات الناقصة من النفط في السوق العالمية من خلال العمل بأقصى طاقاتها حتى وصل إنتاجها إلى أكثر من 86 مل ب/ي. واستطاعت هذه الدول على مدى عشرة سنوات زيادة طاقاتها الإنتاجية بنسبة 75%. وقد حاولت أوبك احتواء الموقف فدعت الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى ضرورة تنسيق سياستها النفطية للحفاظ على هيكل الأسعار، إلا أن تلك الدول لم تستجب لدعوة أوبك، الأمر الذي دفع أوبك إلى التخلي عن نظام سقف الإنتاج بعدما انخفضت حصتها إلى أكثر من النصف خلال الفترة (1974 - 1985).[1]

**شكل(08): تطور إنتاج البترول خلال الفترة (1971 - 1986)**

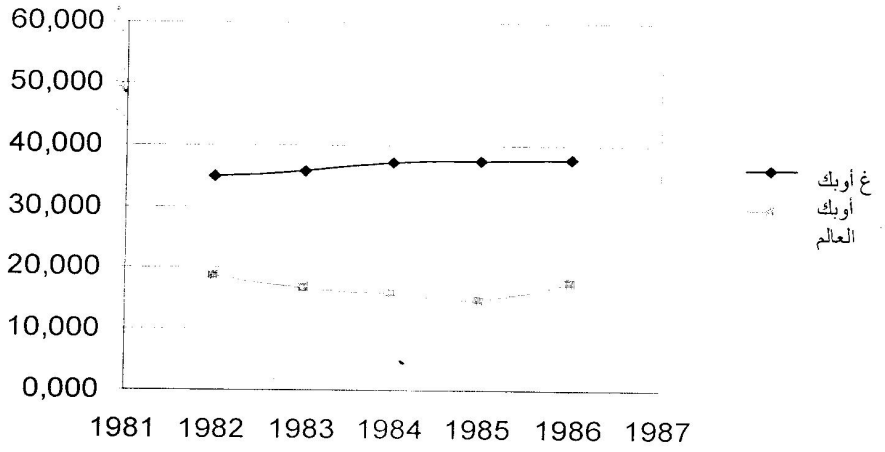


http://www.opec.org/libary/Annual%20Statistical%20Bulletin/pdf/AB002002.pdf

### III.1.1.3. انخفاض الطلب العالمي على النفط:

انخفاض الطلب العالمي على النفط كان من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع أسعاره في الأسواق العالمية، خاصة وأن الدول الصناعية المستهلكة للبترول اتبعت

[1]- حسين عبد الله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مرجع سابق، ص: 68.

سياسات خاصة في الاستهلاك عقب ارتفاع الأسعار سنتي 1973 و1979، وذلك بالتوجه نحو استخدام مصادر الطاقة البديلة وترشيد الاستهلاك. فالولايات المتحدة خفضت استهلاكها من النفط من 868 مليون طن عام 1979 إلى 720 مليون طن عام 1985، كما انخفض استهلاك المجموعة الأوربية من 716 مليون طن إلى أقل من 578 خلال نفس الفترة، وبصورة عامة فإن الطلب العالمي على النفط انخفض بنسبة 4.003% عام 1985 فبلغ 60.19 مليون ب/ي مقارنة بسنة 1980 أين قدر بـــ 62.7 مليون ب/ي[1]، حيث تم تعويض هذه الكميات بمصادر أخرى أهمها الفحم والغاز.

*** جدول (07/II): تطور استعمال أنواع الطاقة حسب المناطق أو بعض الدول الصناعية الكبرى الوحدة (مليون طن مكافئ نفط ونسب مئوية)**

| الدول والمناطق | 1973 | | 1980 | | 1985 | | 1987 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | م ط م | % | م ط م | % | م ط م | % | م ط م | % |
| * الولايات المتحدة | 1822.7 | 100 | 1843.1 | 100 | 1864.4 | 100 | 2012.71 | 100 |
| - بترول خام | 335.0 | 18 | 409.9 | 22 | 440.6 | 24 | 467.0 | 23 |
| - الغاز الطبيعي | 818.0 | 45 | 971.1 | 43 | 779.5 | 42 | 848.0 | 42 |
| - الكهرباء | 572.3 | 31 | 492.0 | 27 | 449.9 | 24 | 474.6 | 24 |
| * اليابان | 354.9 | 100 | 362.0 | 100 | 380.1 | 100 | 414.5 | 100 |
| - البترول الخام | 97.4 | 17 | 149.8 | 16 | 194.4 | 19 | 222.5 | 18 |
| - الغاز الطبيعي | 269.1 | 76 | 240.9 | 67 | 210.2 | 55 | 231.2 | 56 |
| - الكهرباء | 5.3 | 1 | 22.7 | 6 | 33.9 | 9 | 40.8 | 10 |
| - الوقود الصلبة | 60.9 | 6 | 57.6 | 8 | 73.6 | 10 | 73.7 | 11 |
| * أوربا الغربية | 1240.9 | 100 | 1283.1 | 100 | 1246.8 | 100 | 2316.6 | 100 |
| - البترول الخام | 253.6 | 20 | 266.2 | 21 | 256.1 | 21 | 268.5 | 20 |
| - الغاز الطبيعي | 748.9 | 60 | 682.5 | 53 | 266.4 | 45 | 294.1 | 45 |
| - الكهرباء | 129.9 | 10 | 184.9 | 14 | 191.9 | 15 | 207.5 | 16 |
| - الوقود الصلبة | 19.6 | 6 | 41.4 | 11 | 62.9 | 17 | 66.8 | 16 |

P.Jaquet et F.Nicolas : Pétrole, marchés, Politique IFRI, PARAIS 1991, p : 159.

[1]- Evolution de l'offre, demande mondiale de pétrole entre (1970/1993), Bulletin de l'industrie pétrolière-BIP- Vol 31 N°7654, 8 Aout 1994 p. p : 1.2.

### 4.1.1.III. توسع المعاملات النفطية في الأسواق الفورية والأسواق الآجلة:

ازدادت أهمية الأسواق الفورية حيث أخذ جزءا هاما من النفط المتداول عالميا سواء من دول أوبك أو غيرها يتجه إلى تلك الأسواق خارج إطار التسعير الرسمي لمنظمة أوبك مما أثر على هيكل الأسعار الرسمية وتماسكها.

وازدادت خلال نفس الفترة أهمية الأسواق الآجلة للنفط من خلال عقود البترول ضمن نشاط سوق نيويورك للتبادل السلعي NYMEX عام 1983 فجاءت مكملة للأسواق الفورية.

### 2.III. انعكاسات الصدمة النفطية المعاكسة على الاقتصاد العالمي:

قبل التطرق إلى انعكاسات الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 على الدول العربية، سيتم إظهار نتائج وآثار هذه الأزمة على مختلف الأطراف البارزة في سوق البترول العالمية، حيث تمثلت هذه النتائج في:

### 1.2.III. تبني أوبك لقواعد السوق وتخليها عن سعر البيع الرسمي:

لم تنجح سياسة التسعير التي استخدمتها العربية السعودية في تحديد سعر الخام وهي صافي العائد من البرميل المكرر* (Net back)، فاتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ سنة 1988.

وبعد تخلي أوبك عن نظام سعر البيع الرسمي ظهرت أسعار مرجعية جديدة بدلا من العربي الخفيف، واختلفت هذه الأسعار حسب المناطق حيث ظهر:

- نفط ألاسكا؛
- البرنت الممثل لبحر الشمال؛
- خام دبي وعمان كأسعار مرجعية بالنسبة لمنطقة الخليج العربي.

*- صافي العائد من البرميل المكرر: تحديد قيمة سعر برميل النفط الخام من خلال شبكة تكاليف قيمة المنتجات المستخرجة من عملية التكرير.

### III.2.2. ارتفاع حصة OPEC في السوق العالمية:

في عام 1989 وصل إنتاج أوبك إلى 1080 مليون طن، مقابل 960 مليون طن عام 1988، و800 مليون عام 1985، وقد جاء حوالي 92% من هذا الارتفاع من دول الشرق الأوسط.[1]

وقد رافق هذا الارتفاع النسبي في الإنتاج ارتفاع في سعر الخام إلى 17 $ البرميل بين (1988 – 1989).

*** جدول (II/08): إنتاج أوبك من النفط الخام بين (1986 – 1990)**
**(الوحدة ألف برميل/ي):**

| | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإنتاج العالمي | 55.1115 | 54.6352 | 56 | 57.7964 | 59.1016 |
| إنتاج OPEC | 17.9425 | 17.0992 | 19.2935 | 20.5890 | 22.4348 |
| النسبة المئوية لـــOPEC | 32.6 | 31.3 | 33.9 | 36.1 | 38.1 |

المصدر: http/ :www.opec.org/libary/annual%reports/pdf/ar2006.pdf

يلاحظ أن حصة إنتاج أوبك كانت في تزايد مستمر بدءا من سنة 1987، وهذا كنتيجة لزيادة الطلب على النفط عقب انخفاض الأسعار عام 1986.

### III. 3.2. ارتفاع الطلب العالمي على النفط:

أدى انخفاض أسعار النفط عام 1986 إلى ارتفاع الطلب في أغلب مناطق العام، خاصة في الدول الصناعية الكبرى والتي بدأت تتخلى عن سياساتها التحفظية في استهلاك البترول. فارتفع استهلاك البترول الخام بحوالي 5% بالنسبة لدول OCDE في الثلاثي الثاني من سنة 1986، وهذا راجع لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن استهلاك اليابان من النفط وصل إلى 4.85 مل ب/ي في بداية 1987م.[2]

[1]- Jean. Séguret : Un troisième choc pétrolier en 1993, BIP N°6550 7Mars 1990, P :1.
[2]- LYRUS.H. Talimassebi: long terme: world energy out Look in market reach corporate department ashold oil, January 1990, P: 6.

### III.4.2. انخفاض استخراج النفط ونشاطات البحث والتنقيب:

عقب الانهيار الكبير لمستوى الأسعار عام 1986، عرفت عمليات البحث والتنقيب عن البترول تراجعا ملحوظا سواء من قبل الشركات النفطية الكبرى أو من قبل الدول. حيث عرفت عمليات حفر الآبار في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا من 35000 بئر إلى 18000 بئر ما بين 1986 و1989، أي أنها تراجعت بنسبة 60 %، كما تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر إلى 600 بئر خلال نفس الفترة.[1]

### III.5.2. تراجع مداخيل الشركات الكبرى:

كانت الشركات البترولية الكبرى من أكبر المتضررين من الصدمة البترولية المعاكسة، حيث تراجعت مداخيلها بشكل محسوس في تلك الفترة كما تراجعت هوامش أرباحها من 18.4 مليار عام 1985 إلى 8 ملايير $ عام 1986.

*** جدول (09/II): نتائج بعض الشركات البترولية الكبرى بعد أزمة 1986 التطور ب(%) بين (1985 - 1986)**

| الشركات | رقم الأعمال | الربح الصافي | الإستثمار والتنقيب |
|---|---|---|---|
| إكسون EXOU | - 17.5 | 10.2 | - 33.3 |
| موبيل Mobil | - 17.7 | 35.3 | - 13.33 |
| تكساكو TEXACO | - 31.4 | - 41.2 | - 11 |
| شفرون CHEVVON | - 40.1 | - 53.8 | - 25.2 |
| شل Chell | - 29.9 | 16.2 | - 23.8 |
| بيتش بيتروليوم B. P | - 50.8 | - 25.4 | غير موجود |
| ستندار أويل Standar Oil | - 27.5 | غير موجود | - 35.7 |
| بيترو كندا Pétro Canada | - 3.9 | غير موجود | غير موجود |
| سان كومباني Sun Company | غير موجود | // | -37.5 |

المصدر: Rapport d'activité de compagnies. Base de donnes, Institue d'Economie. Politique de l'Energie (I.E.P.E) p : 10.

[1]- محمد علي حملاوي: أثر أسعار البترول المنخفضة على الإنتاج، مجلة أخبار النفط والصناعة، السنة 29 العدد 33، آب أغسطس 1998، ص:218.

### III.3. آثار الصدمة البترولية المعاكسة على اقتصاديات الدول العربية:

كانت نتائج هذه الصدمة وخيمة على اقتصاديات الدول العربية، حيث أدت إلى انخفاض العوائد المالية النفطية التي كانت تشكل المورد الرئيسي للنقد الأجنبي في هذه الدول، وهذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة العربية على جميع الأصعدة والمستويات، حيث تقلصت الصادرات مما أدى إلى تسجيل عجز في موازين مدفوعات بعض الدول العربية حتى اضطر البعض منها إلى الاستدانة من العالم الخارجي لتغطية الحاجات الاستهلاكية المحلية.

ويمكن القول أن آثار الصدمة كانت متفاوتة على الدول العربية، فبالنسبة للدول الغنية في منظمة OPEC مثل دول الخليج فإن تضررها كان أقل، حيث أن خسائرها كانت مركبة من انخفاض قيمة الدولار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة باعتبار أنها دول مقرضة ومستثمرة في الخارج، وبالتالي فإن آثار الأزمة لم تكن واضحة بشكل كبير على هذه الدول بالنظر إلى أن حاجاتها الداخلية لم تكن كبيرة مقارنة بدول عربية أخرى مثل الجزائر التي كانت تعرف معدل نمو سكاني يزيد عن 3% سنويا، حيث أن انخفاض في أسعار البترول بمقدار دولار واحد كان يعني خسارة الجزائر 500 مليون دولار في إيراداتها.

#### III.3.1. أثر الأزمة على العوائد النفطية العربية:

بطبيعة الحال تأثرت العوائد المالية النفطية العربية بصورة كبيرة من جراء الانخفاض في مستوى أسعار النفط في السوق العالمية، والجدول(II/10) يظهر ذلك.

*** جدول (10/II): العائدات المالية من النفط للأقطار العربية (1982 / 1987)**
**الوحدة (مليار دولار أمريكي)**

| السنة / القطر | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 14.5 | 11.4 | 12.4 | 12.5 | 07 | 8.8 |
| البحرين | 3.1 | 2.6 | 2.4 | 2.4 | 1.8 | 1.8 |
| السعودية | 73.3 | 44.8 | 31.5 | 18.3 | 13.6 | 22.7 |
| عمان | 4.1 | 4.2 | 3.9 | 4.7 | 2.5 | 3.5 |
| قطر | 4.2 | 3.0 | 4.2 | 3.2 | 1 | 1.9 |
| الكويت | 9.1 | 10.1 | 11 | 9.7 | 6 | 6.6 |
| ليبيا | 13.7 | 11.1 | 11.1 | 10.9 | 5 | 6.3 |
| العراق | 10.1 | 9.7 | 11.2 | 12.5 | 7 | 11.3 |
| الجزائر | 10.8 | 9.5 | 9.2 | 8.2 | 4 | 8.9 |
| مصر | 2.1 | 1.8 | 1.9 | 2.6 | 1.1 | 1.6 |
| تونس | 0.9 | 0.8 | 0.8 | 0.7 | 0.3 | 0.5 |
| سوريا | 01 | 01 | 0.9 | 0.8 | 0.4 | 0.6 |
| المجموع | 146.9 | 110 | 100.8 | 86.5 | 49.7 | 74.5 |

المصدر: نجيب عيسى: النفط والمجال العربي، ص: 183.

يلاحظ أن العائدات بلغت الحد الأدنى سنة 1986 حيث قدرت بـــ 51.5 مليار دولار وهو المستوى الأدنى منذ 1974، وقد مس هذا الانخفاض في العائدات جميع الدول العربية بما في ذلك أكبر القوى الإنتاجية كالسعودية والإمارات والعراق.

### 2.3.III. أثر الأزمة على الواردات العربية:

تراجع الصادرات البترولية العربية سنة 1987 بنسبة تعادل 43% من قيمتها بداية الثمانيات، انعكس بصفة آلية على الواردات العربية من السلع والخدمات التي بلغت حوالي 122 مليار دولار سنة 1987، أي بنسبة 66% مما كانت عليه سنة 1980.

فكما هو معلوم فإن العائدات التي تذرها الصادرات النفطية تشكل المصدر الرئيسي للواردات العربية التي تعتمد عليها لسد حاجاتها المحلية.

### 3.3.III. أثر الصدمة المعاكسة على الناتج المحلي الإجمالي:

عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية ككل انخفاضا عام 1987 بحوالي 14% عن مستواه عام 1980، مع العلم أن عدد سكان الوطن العربي قد تزايد بأكثر من 21% خلال نفس الفترة، وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد

تدهور بما يعادل 5% سنويا في المتوسط خلال الفترة (1980 – 1987) أي أنه فقد ما يقارب الثلث من قيمته.[1]

### III.4.3. أثر الصدمة المعاكسة على القطاعات الاقتصادية المختلفة:

نتج عن تدهور أسعار البترول انخفاض مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من 49% سنة 1980 إلى 17.5% سنة 1986، من حوالي 199 مليار دولار إلى 63 مليار دولار، وعلى صعيد الدول العربية البترولية فإن هذا الانخفاض الحاد في مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية وصل إلى 18.2% سنة 1986.[1] وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع نسبي في مساهمة القطاعات غير البترولية في تكوين الناتج المحلي، حيث ازدادت أهمية قطاع الخدمات والتوزيع لتصل إلى 50% عام 1986، وحافظ قطاع البناء والتشييد على مساهمته النسبية ليحقق زيادة معتدلة وصلت إلى 10%، بينما حصلت في هذه الفترة حركة معاكسة بالنسبة للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية والكهرباء إذ ارتفعت قيمتهما إلى 11% تقريبا لكل منهما.[2]

### III.5.3. أثر الصدمة على موازين المدفوعات:

بعدما حققت الدول العربية بشكل عام فائضا متزايدا في موازين المدفوعات وصل ذروته سنة 1980، بدأ ظهور عجز منذ سنة 1982، حتى بلغ 11.6 مليار دولار سنة 1986. هذا الوضع أدى إلى إعادة النظر في العديد من خطط التنمية من أجل التخفيض في الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك، وتبعا لذلك تم تأجيل العديد من المشاريع الإنمائية أو إلغائها. أما الدول العربية غير البترولية فقد كان لهذا الوضع أثر أكبر خاصة مع تراجع حجم المساعدات وتحويلات العاملين الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتفاقم المشاكل الاقتصادية في هذه الدول.

---

[1]- عبد العزيز الوتاري: مرجع سابق، ص: 22.

[2]- عبد العزيز الوتاري: مرجع نفسه ، ص:21.

## * جدول (11/II): الدين العام العربي الخارجي المقترض خلال الفترة (1982 – 1988)

| السنـــــــــة | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدين العام الخارجي مليار$ | 82.3 | 96.9 | 91.2 | 103.9 | 118.3 | 134.7 | 136.3 |
| نسبة من الناتج | 56.0 | 55.7 | 55.0 | 66.9 | 70.8 | 070.5 | 84 |

المصدر: د/ محمد حامد عبد الله: الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، مطابع جامعة الملك سعود سنة 1998، ص: 148.

## المبحث الرابع: التطورات الاقتصادية والسياسية وآثارها على النفط والاقتصاد العربي بين (1990-2006)

كانت الفترة الممتدة بين 1990 و2006 مليئة بالتطورات والأحداث التي كان لها تأثيرا متباينا على أسعار النفط في السوق العالمية، وعلى اقتصاديات الدول العربية التي كانت قريبة من بؤر الأحداث.

سيتم خلال هذا المبحث توضيح أبرز التقلبات في سوق النفط العالمية وأبعادها على اقتصاديات الدول العربية خلال هذه الفترة، من خلال المطالب التالية:

1.IV حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على النفط والاقتصاد العربيين.

2.IV أثر انهيار أسعار النفط سنة 1998 على الاقتصاد العربي.

3.IV أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العربي.

4.IV. ارتفاع الأسعار بين 2004 و2006 وتبعاته على الاقتصاد العربي.

### 1.IV. حرب الخليج الثانية وانعكاساتها على النفط والاقتصاد العربي:

أدى غزو العراق للكويت في عام 1990، أو ما عرف بحرب الخليج الثانية إلى انعكاسات كبيرة على سوق النفط العالمية بشكل عام، وعلى اقتصاديات الدول العربية بشكل خاص (دول المشرق العربي)، التي كانت جد قريبة من بؤرة الحدث.

#### 1.1.IV. الظروف السائدة في سوق النفط العالمية بين (1988 - 1991):

شهدت سوق النفط العالمية خلال هذه الفترة العديد من التطورات أهمها:

- تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يشكل واحدا من أبرز منتجي النفط في العالم؛
- الاختلاف بين أعضاء أوبك فيما يخص إستراتيجية تحديد الأسعار، حيث كانت دول الخليج تدعو إلى رفع الأسعار على المدى الطويل من أجل الحفاظ على الاحتياطات، في حين كانت الدول الأعضاء الأخرى تدعوا إلى ضرورة رفع السعر على المدى القصير، بالنظر إلى حاجياتها المالية المتزايدة وخاصة وأنها مازالت متأثرة بنتائج الأزمة المعاكسة لـــ 1986؛
- عدم التزام دول OPEC بحصص الإنتاج؛

- بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية ارتفع الإنتاج النفطي العراقي، لتصبح العراق ابتداء من عام 1988 الممول العربي الثاني للولايات المتحدة الأمريكية بعد العربية السعودية بمبيعات قدرت بـــ 641000 ب/ي في جانفي 1990.[1]

**2.1.IV انعكاسات حرب الخليج الثانية على السوق العالمية للبترول:**

**1.2.1.IV الانعكاسات على الإمدادات:**

جاء الغزو العراقي للكويت مفاجئا خاصة وأنه حدث بعد أربعة أيام من الاتفاق الجماعي لوزراء دول أوبك في 27 جويلية 1990، على رفع الأسعار من 18 إلى 21 دولار للبرميل، والالتزام بسقف إنتاج لأوبك بـــ22.49 مل ب/ي للنصف الثاني من عام 1990.

أدى اندلاع الحرب إلى تغيرات جوهرية في سوق البترول، حيث انخفضت الإمدادات النفطية للسوق على أثر التوقف التام للصادرات البترولية العراقية والكويتية مما دفع الأسعار إلى الارتفاع، ولأول مرة منذ عقود كاد الطلب على البترول أن يتجاوز العرض حيث انخفض إنتاج البترول العالمي من 53.2 مل ب/ي في جويلية 1990 إلى 49.7 مليون ب/ي في أوت من نفس السنة.[2]

**2.2.1.IV. تحرك الأسعار خلال حرب الخليج الثانية:**

على إثر اندلاع الحرب ارتفعت أسعار البترول الخام مباشرة وبعد أربعة أيام فقط سجل برميل سلة خامات أوبك سعر 26.5 دولار في 1990/08/16، تم تجاوزت الأسعار هذا المستوى لتبلغ 34.6 دولار، واستمر الارتفاع حتى كاد يتخطى حاجز 40 دولار للبرميل[3]، وذلك نتيجة للمضاربات وردود الأفعال والتصريحات والتخوف من اندلاع الحرب على نطاق أوسع.

في ظل هذه الظروف عقدت أوبك اجتماعا استثنائيا في أوت 1990، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين تغطية الطلب العالمي على البترول عن طريق الإنتاج بأقصى

[1]- Pétrole et gaz arabe N°506 Avril 1990.p :5.
[2]- Jean Pierre pauwels : Réflexion sur le choc pétrolier de 1990 et proposition d'action pour la venir, Revue de L'ENERGIE N : 129 Avril, 1991, P : 216.
[3]-http://www.muqatel.com/openshare/Bahoth/Ektesad8/Pétrol/Sec07-doc-CVI-06/07/2008-14:00h.

طاقة ممكنة لتعويض ما فقدته السوق نتيجة توقف الإنتاج العراقي والكويتي، على أن تعاود الالتزام بالحصص المحددة بعد انتهاء الأزمة. يجدر الإشارة إلى أن منظمة أوبك أصدرت في هذا المؤتمر الاستثنائي دعوة لمستهلكي البترول للمشاركة في الحفاظ على استقرار السوق العالمية، وهذا لتخوفها من انهيار الأسعار في حالة انتهاء الأزمة.

عند قيام دول التحالف الدولي بتوجيه أول ضربة جوية كان رد الفعل الفوري في أسواق البترول هو زيادة حادة في الأسعار تجاوز على أثرها خام برنت البريطاني 33 $ للبرميل، وبعد تناقل أنباء نجاح قوات التحالف وضعف الجانب العراقي وعدم إصابة معامل التكرير والمنشآت البترولية في المملكة العربية السعودية بدأت الأسعار تتراجع حتى انخفضت إلى 25 دولار، ومع تزايد الثقة استقرت الأسعار عند حوالي 18 دولار للبرميل في منتصف مارس 1991 ثم انخفضت إلى 17.11 $ للبرميل خلال الفترة الممتدة بين1 و5 أفريل من 1991.

### 3.1.IV. أثـــر الحـــرب على الاقتصاديات العربية:

كما تم الإشارة إليه سابقا أن الحرب أدت إلى انقطاع الإمدادات البترولية من الكويت والعراق (2.5 مل ب/ي من العراق و 1.5 مل ب/ي من الكويت)، لكن الدول العربية عوضت هذا النقص فازدادت الإمدادات من البترول وسوائل الغاز الطبيعي عالميا من 66 مل ب/ي في عام 1989 إلى 67 مل ب/ي في عام 1990، ثم تراجعت بصورة طفيفة عام 1991. وبلغت مساهمة الدول العربية حوالي 26% حيث قدرت الصادرات العربية عام 90 بـــ 4.6 مل / ب/ي.[1]

وبلغ إجمالي العائدات العربية سنة 1990 حوالي 97.4 مليار دولار[2]، وحققت السعودية أعلى معدلات الزيادة في العائدات إبان الحرب من بين جميع دول OPEC حيث تضاعفت عائداتها من 24 بليون دولار عام 1989، إلى 48 بليون دولار عام 1990.[3] وقد تم توجيه معظم هذه الزيادة في العائدات لتمويل التكاليف المباشرة وغير المباشرة

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992، ص: 79.

[2]- تقرير الأمين العام السنوي 2004، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، ص:50 .

[3]-http://www.muqatel.com/openshare/Bahoth/Ektesad8/Pétrol/Sec07-doc-CVI, -06/07/2008-14:00h.

للعمليات العسكرية في المنطقة، كما استفادت دول شمال إفريقيا وبالأخص الجزائر وليبيا من ظروف الحرب حيث تحسنت عوائدها خلال فترة الحرب. أنظر جدول (12/II).

أما بالنسبة للكويت فقد فقدت ما يقارب 1.5 بليون برميل من احتياطاتها النفطية التي تعتبر مصدر ثروتها الطبيعية ومصدر دخلها الأساسي، وذلك نتيجة لتدمير أبار النفط والتي يبلغ عددها 943 بئر (اشتعلت النيران في 613 بئرا وتدمر منها 99 ، ولم يسلم من عملية التخريب إلا 155 بئرا). كما تكونت نتيجة لذلك بحيرات نفطية قدر حجمها بعشرين مليون برميل. ويقدر معدل العائد اليومي الناجم عن هذا التدمير ما بين 642 مليون برميل يوميا أي بدخل مفقود يتراوح ما بين 40 و120 مليون دولار يوميا على أساس سعر البرميل يعادل 20 مليون دولار، كما تقدر الخسارة اليومية من توقف صناعة المنتجات البترولية المكررة بـــ20 مليون دولار يوميا، ناهيك عن الخسائر المترتبة عن توقف الإنتاج النفطي الخام منذ 1990/08/02 إلى نهاية شهر جويلية 1992 والتي تقدر بحوالي 12 مليون دولار، ومن الإيرادات الضائعة الأخرى للكويت العوائد المفقودة من جراء تسييل جزء كبير من الاحتياطات المالية المستثمرة بالخارج من أجل تمويل إعادة البناء.[1]

كما تأثرت الدول العربية الأخرى من نتائج الحرب مثل (مصر، الأردن، لبنان واليمن، السودان) نتيجة لانقطاع تحويلات العاملين القادمة من العراق والكويت، والتي كانت تشكل مصدرا مهما للأموال في تلك الدول، وتأثر كذلك قطاع السياحة في كل من تونس ومصر حيث كانتا تستقبلان العديد من السياح من دول الخليج.

وأدت ظروف الحرب إلى هجرة العمالة العربية من دول الخليج وانقطاع تحويلاتهم كما تراجعت الإيرادات المالية لبعض الدول العربية بعد ما قطعت دول الخليج برامج المساعدات والقروض التي كانت تمنحها للدول غير النفطية، حيث كانت تلك البرامج جزءا أساسيا من الموارد المالية في تلك الدول، وتراجعت الإيرادات المالية من قطاع

[1]-د/ يوسف إبراهيم وآخرون: الاقتصاديات العربية وغزو النظام العراقي للكويت، الآثار والسياسات والتعاون الاقتصادي العربي، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1996، ص. ص: 43. 44.

السياحة وقطاع التجارة وقطاع النقل (قناة السويس وأنابيب نقل النفط والترانزيت) في مصر وسوريا ولبنان والأردن.

لكن الأوضاع عادت لتتحسن بعد انتهاء الحرب خاصة في مصر وسوريا، في حين بقيت بعض الأطراف الأخرى تعاني من أضرار الحرب لفترة أطول.

**جدول (II /12): العائدات البترولية العربية (1987 - 1991) (مليون دولار).**

| السنة / الدول | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 5460 | 4141 | 10360 | 15320 | 15390 |
| البحرين | 660 | 688 | 660 | 700 | 580 |
| تونس | 480 | 480 | 620 | 600 | 500 |
| الجزائر | 4536 | 4091 | 9000 | 8670 | 13085 |
| السعودية | 17999 | 13095 | 17891 | 39415 | 46690 |
| سوريا | 1286 | 1286 | 1670 | 1900 | 1600 |
| العراق | 11416 | 10952 | 14240 | 9460 | - |
| عمان | 3209 | 2584 | 3114 | 4425 | 3942 |
| قطر | 1829 | 1709 | 2250 | 2830 | 2950 |
| الكويت | 6237 | 67875 | 8920 | 5535 | - |
| ليبيا | 4065 | 3500 | 4550 | 10820 | 9590 |
| مصر | 535 | 357 | 460 | 850 | 695 |
| اليمن | 51 | 410 | 615 | 674 | 893 |
| المجموع | 57763 | 50068 | 74350 | 101199 | 95915 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1992 ص: 257.

### 4.1.IV. تكلفة الحرب على العراق:

كانت العراق أكبر الدول المتضررة من حرب الخليج الثانية سواء على الصعيد البشري أو على الصعيد المادي، فمن ناحية الخسائر البشرية والتي تتباين المصادر المختلفة في تقديرها تشير بعض التقارير إلى أن حجم القتلى في الحرب بلغ 158 ألف[1] وهو رقم اعتبر بعيدا عن الحقيقة.

أما على الصعيد المادي فقد أدى القصف الجوي إلى تخريب وتحطيم البنية التحتية العراقية من طرق وجسور ومطارات، بالإضافة إلى إلحاق أضرار بالغة بشبكة الطاقة وبالأخص محطات التوليد، ونظرا لارتباط الطاقة الكهربائية بإمدادات المياه والخدمات

[1]- د/ يوسف إبراهيم وآخرون: مرجع نفسه، ص:40.

الصحية ومعالجة المرافق الصحية ومضخات الري وصناعة الأغذية، فقد كانت للأضرار اللاحقة بتوليد وتوزيع الطاقة سلسلة من الأضرار على القطاعات الأخرى، والتي أثرت وبشكل مباشر على المستوى المعيشي والصحي للأفراد.

كما تحملت العراق خسائر مالية ضخمة جراء الحرب تمثلت بالأخص في الإيرادات الضائعة وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج النفطي بسبب الحظر الاقتصادي، حيث قدر حجم الخسائر المالية العراقية بين 15 و20 بليون دولار في سنوات 1991 و1992[1]. ولم تتوقف الخسائر المالية العراقية عند هذا الحد بل تجاوزته، حيث أن ظروف الحرب أدت إلى تراجع تحويلات العاملين العراقيين من دول الخليج وخاصة من الكويت التي كان يعمل فيها عشرات الآلاف من العراقيين.

### IV.1.4.1. العراق بعد الحرب:

#### IV.1.4.1.1. الحصار الدولي على العراق:

مع اندلاع حرب الخليج الثانية تعرض العراق إلى حزمة من العقوبات الدولية من قبل مجلس الأمن، كان أبرزها الحصار الدولي على العراق الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم 661 الذي صدر في يوم 6 أوت 1990، الذي نص على إقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لإجباره على الانسحاب الفوري من الكويت.[2]

وقد عانى العراقيون الأمرين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء فضلا عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى وفاة عد كبير من الأطفال العراقيين نتيجة الجوع والنقص الحاد في الدواء وافتقارهم إلى أبسط وسائل الحياة، كما اضطرت هذه العقوبات الكثير من العراقيين للهجرة بحثا عن الأمان والحياة والتطور.

#### IV.1.4.1.2. برنامج النفط مقابل الغذاء:

تم تبني هذا البرنامج بموجب القرار رقم 986 في 14 أفريل 1995، الذي ينص على السماح ببيع البترول العراقي لتمويل شراء البضائع الإنسانية وشتى الاحتياجات

---

[1]- د/ يوسف إبراهيم وآخرون: مرجع نفسه، ص: 43.

[2]- W. http://ar.wikipedia.org/wiki 27/07/2008. 11:00h.

الضرورية بما قيمته مليار دولار واحد كل ستة أشهر. وكان هذا الاتفاق مرهون بعدة شروط مما جعل العراق يرفض هذا القرار. وفي العام 1996 توصل العراق والأمم المتحدة إلى اتفاق يسمح بشراء وتوزيع الغذاء والدواء والحاجات الأساسية للشعب العراقي، لكن هذا القرار لم يسهم في دفع المعاناة عن العراقيين، إذ تعرضت المبالغ المستحقة للعراق لاستقطاع أجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الأمم المتحدة، ولم يصل للشعب العراقي البالغ 201 مليون نسمة، سوى 1.3 مليار دولار كل ثلاثة أشهر، أي بمعدل دولار لكل فرد في الأسبوع.[1]

## 2.IV. أثر انهيار أسعار النفط سنة 1998 على الاقتصاد العربي:

### 1.2.IV. الطلب والعرض البترولي سنة 1998:

عرف عام 1998 اختلالات واضحة في ميزان الطلب والعرض العالمي للبترول، حيث اتسمت السوق النفطية العالمية في عام 1998 بضعف ملحوظ في الطلب حيث بلغ حجم الزيادة في الطلب العالمي 0.3 مليون ب/ي، وهي كمية ضئيلة مقارنة بحجم الزيادة التي تراوحت بين 1.0 و2.0 مليون ب/ي في السنوات الأربع السابقة. كما اتخذت السوق النفطية اتجاها مغايرا للاتجاه الذي ساد خلال الفترة (1994 – 1997)، التي حققت فيها زيادات سنوية تصاعدية وذلك من 1.5% إلى 2.8% مقابل 0.5% عام 1998.[2]

ويعود انحسار الطلب العالمي على النفط بصورة أساسية إلى تراجع معدل النمو في الاقتصاد العالمي من 4.1% عام 1997 إلى 2% عام 1998، وهذا نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، خاصة وأن تلك الدول كانت تعتبر المحرك الرئيسي للنمو في الطلب العالمي على النفط.

---

[1]- صباح نعوش: الأزمة المالية في العراق، أخبار النفط والصناعة العدد 398 نوفمبر 2003، ص. ص:24. 25.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999، الفصل الخامس، ص: 61.

شكل (09): الزيادة السنوية في الطلب العالمي على النفط 1995 – 1998

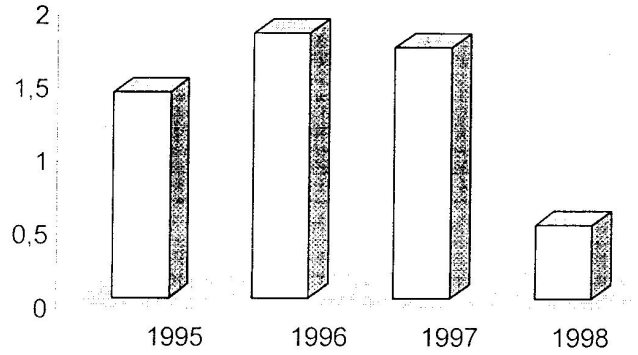


المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السادس والعشرون: منظمة الأقطار المصدرة للبترول 1999. ص:11.

فيما يخص العرض فقد ارتفعت الإمدادات النفطية العالمية بصورة ملحوظة بعد قرار منظمة أوبك في نوفمبر 1997 برفع سقف الإنتاج بحوالي 2.5 مليون ب/ي، مما أدى إلى وفرة في الإمدادات العالمية، وحدوث تخمة نفطية تمثلت في ارتفاع المخزونات النفطية في الدول الصناعية. ولم تتمكن آليات السوق من إعادة التوازن بين العرض والطلب مما أدى إلى تدهور أسعار النفط عام 1998.

### IV.2.2. أسعار النفط الخام سنة 1998:

وصلت أسعار النفط الخام سنة 1998 إلى أدنى مستوياتها منذ مطلع الثمانينات متأثرة بالاختلال بين العرض والطلب العالمي، ففقد برميل بترول أوبك 30% من قيمته.[1]

وهكذا تخطى انخفاض أسعار البترول انخفاض سنة 1986، ففي عام 1998 بلغ معدل الأسعار لسلة خامات أوبك 12.3 $ للبرميل، مقارنة بحوالي 13 دولار للبرميل عام 1986، علما أن الأسعار المذكورة تشير إلى المستوى الاسمي لسعر سلة أوبك في الأسواق العالمية، وعند استبعاد أثر التضخم يتضح أن مستوى سعر النفط في 1998 هو الأدنى منذ 1973 أين بلغت الأسعار 9.5 دولار للبرميل مقابل 14.5 دولار عام 1998.

[1]- Maurice Durousset : Le marché du pétrole. Op.cit. p : 70.

* جدول (13/II): نسبة انخفاض أسعار البترول في القرن العشرين (%)

| السنة | التخفيض |
|---|---|
| 1998 | 34.3 |
| 1988 | 22.1 |
| 1986 | 51.1 |
| 1933 | 23.0 |
| 1931 | 54.5 |
| 1927 | 30.6 |
| 1921 | 43.6 |
| 1915 | 21.0 |
| 1901 | 19.3 |

OPAEP: الدورة 16، أساسيات صناعة البترول والغاز 10-15- أفريل 1999، ص: 20.

### IV.3.2. العوائد المالية النفطية العربية سنة 1998:

تأثر الوضع المالي للدول العربية بصورة سلبية خلال سنة 1998 بالانخفاض الملحوظ الذي حدث في أسعار النفط العالمية خلال تلك السنة، وتشير التقديرات في هذا الصدد إلى أن إيرادات الدول العربية انخفضت لأكثر من النصف.[1]

وفي الواقع فإن أثر هذا الانخفاض ظهر جليا في الدول المصدرة للنفط التي تشكل فيها العائدات النفطية قرابة ثلثي الإيرادات، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر وليبيا واليمن.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: سنة 1999، الفصل السادس، ص: 73.

* جدول (II /14): عوائد الصادرات النفطية في الدول العربية (1994 - 1998) (مليون دولار)

| السنوات / الدول | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الدول العربية | 88.500 | 98.919 | 115.858 | 117.404 | 51.582 |
| OAPEC | 83.300 | 92.769 | 108.058 | 199.184 | 76.302 |
| الإمارات | 12.300 | 13.350 | 14.980 | 15.270 | 10.260 |
| البحرين | 1.010 | 1.100 | 1.320 | 1.200 | 800 |
| تونس | 381 | 377 | 461 | 377 | 282 |
| الجزائر | 8.600 | 9.400 | 9.160 | 8.800 | 5.970 |
| السعودية | 37.530 | 42.700 | 50.050 | 48.220 | 31.980 |
| سورية | 1.805 | 1.900 | 2.305 | 1.970 | 1.320 |
| العراق | 365 | 370 | 680 | 4.590 | 6.790 |
| قطر | 2.420 | 2.600 | 3.800 | 4.660 | 3.110 |
| الكويت | 10.459 | 12.052 | 14.132 | 13.467 | 8.390 |
| ليبيا | 7.140 | 7.700 | 9.540 | 8.910 | 6.140 |
| مصر | 1.290 | 1.220 | 1.630 | 1.720 | 1.260 |
| باقي الدول العربية | 5.200 | 6.150 | 7.800 | 8.220 | 5.280 |
| عمان | 3.900 | 4.750 | 6.000 | 6.180 | 3.860 |
| اليمن | 1.300 | 1.400 | 1.800 | 2.040 | 1.420 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 1999، ص: 261.

### IV.4.2.الأداء الاقتصادي العربي سنة 1998:

أشارت التقديرات إلى تراجع أداء الاقتصاديات العربية خلال عام 1998، فالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغ بالدولار وبالأسعار الجارية نحو 589 مليار دولار منخفضا بحوالي 2.5%، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات النفطية بقرابة 31%.

* جدول (II/15): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية

| مليار دولار | السنة | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|
| 477.2 | 1990 | *5.0 |
| 466.2 | 1991 | **2.3 - |
| 496.9 | 1994 | 2.1 |
| 531.2 | 1995 | 6.9 |
| 583.5 | 1996 | 9.8 |
| 604.4 | 1997 | 3.6 |
| 589.0 | 1998 | 2.5 |

*معدل النمو في عام 1990 يمثل متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (1985-1990).

** معدل النمو في عام 1994 يمثل متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (1991-1994).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999، ص: 12.

ولقد تباين الأداء الاقتصادي فيما بين الدول العربية في عام 1998، حيث عرفت بعض الدول ارتفاعا في معدل النمو، في حين شهدت دول أخرى تراجعا في معدلات النمو كما سجلت بعض الدول معدلات نمو سالبة.

ولابد من الإشارة إلى أن الدول العربية النفطية كانت أكبر المتضررين من جراء اعتمادها المبالغ فيه على العوائد النفطية.

### IV.5.2. تحرك الدول المنتجة لتصحيح الأوضاع:

لم تقف الدول المنتجة والمصدرة للبترول مكتوفة الأيدي أمام انهيار أسعار النفط عام 1998، وحاولت إيجاد حل لإنهاء هذه الأزمة. فكان اتفاق الرياض في 22 مارس 1998 الذي جمع كل من السعودية، فنزويلا والمكسيك (المرة الأولى التي تجتمع فيها دول ليست أعضاء في OPEP مع دول OPEP)، حيث قررت هذه الدول تخفيض الإنتاج ب 1.6 مل ب/ي، وفي جوان من نفس السنة اجتمعت نفس المجموعة وقررت تخفيض الإنتاج مرة أخرى إلى 24.4 مليون ب/ي، أي بـ2.6 مليون ب/ي أقل مما كانت عليه في شهر فيفري.[1]

ونتيجة لالتزام جميع الأعضاء بهذه القرارات تغيرت الظروف سنة 1999 فانتقلت السوق من حالة الفائض إلى حالة التوازن، وتحسنت الأوضاع خاصة مع إطلالة النصف الثاني من عام 1999، حيث شهدت الأشهر الأخيرة من السنة ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي 25 دولار للبرميل[2]، مما أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي لمعظم الدول العربية

[1]- Maurice Durosset : Op.cit., p : 77.

[2]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي السادس والعشرون، 1999، ص: 3.

* جدول (16/II): اتفاقيات تخفيض الإنتاج سنة 1998 الوحدة ألف برميل/يوميا

| الدول العربية | إجمالي التخفيض اعتبارا من 1998/07/01 | الإنتاج في فيفري 1998 | نسبة التخفيض % |
|---|---|---|---|
| السعودية | 725 | 8750 | |
| الإمارات | 225 | 2380 | |
| الكويت | 225 | 2205 | |
| ليبيا | 130 | 1450 | |
| الجزائر | 80 | 870 | |
| قطر | 60 | 700 | |
| سلطنة عمان | 50 | 910 | |
| مصر | 20 | 860 | |
| اليمن | 20 | 380 | |
| **إجمالي الدول العربية** | **1535** | **18505** | **%8.5** |
| فنزويلا | 525 | 3370 | |
| إيران | 305 | 3625 | |
| نيجيريا | 225 | 2260 | |
| أندونيسيا | 100 | 1380 | |
| المكسيك | 200 | 3140 | |
| النرويج | 100 | 3230 | |
| روسيا | 100 | 6040 | |
| **إجمالي الدول غير العربية** | **1555** | **23043** | **%6.7** |
| دول OPEC | 2600 | 26990 | |
| دول خارج OPEC | 490 | 14560 | |
| **الإجمالي** | **3090** | **41550** | |

المصدر: منظمة أوبك الدورة 16 لأساسيات صناعة البترول والغاز الكويت 10 – 15 أفريل، 1999، ص: 88.

لاحظ أن معظم الدول المنتجة للنفط في العالم سواء دول أوبك أو خارج أوبك التزمت بتخفيض الإنتاج، وهذا بهدف تصحيح الأوضاع في سوق النفط العالمية وإعادة الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية التي كانت عليها قبل أزمة 1998.

## IV.3. أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العربي:

### IV.3.1. سوق البترول العالمية عام 2001:

#### IV.3.1.1. الطلب العالمي على البترول:

لم يشهد الطلب العالمي على البترول عام 2001 إلا زيادة طفيفة بلغت 100 ألف برميل يوميا[1]، مقارنة بمستواه خلال عام 2000 متأثرا بتراجع نمو الاقتصاد العالمي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مستهلك للنفط، حيث انخفض الطلب الأمريكي على النفط خلال الربع الثالث والرابع من عام 2001 استجابة لمعدل النمو المنخفض، وتداعيات أحداث11 سبتمبر 2001.

#### IV.3.1.2. العرض العالمي للبترول:

واجهت الدول المنتجة للبترول خلال العام 2001 تحديات عديدة أهمها:

- انخفاض الطلب العالمي من جراء حالة الركود التي عمت الاقتصاد العالمي؛
- ضرورة التنسيق فيما بينها لضمان استقرار سوق النفط العالمية.

هذه الظروف دفعت منظمة أوبك إلى تقليص حصص الإنتاج خلال العام 2001.

*** جدول (17/II): تخفيضات حجم إنتاج أوبك عام 2001**
**الوحدة(مليون ب/ي، نسبة%)**

| | حجم التخفيض | نسبة التخفيض |
|---|---|---|
| التخفيض الأول | 1.5 مل ب/ي | %5.6 |
| التخفيض الثاني | 1 مليون ب/ي | %3.96 |
| التخفيض الثالث | 1 مليون ب/ي | %4.13 |

المصدر: إعداد البحث نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001.

وبلغ الإنتاج العالمي لعام 2001 مستوى 678 مليون ب/ي، مرتفعا ب100 ألف برميل يوميا مقارنة بما كان عليه عام 2000.[2]

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، ص: 75.
[2]- مرجع نفسه، ص: 76.

### 2.3.IV. تحرك أسعار النفط الخام عقب أحداث 11 سبتمبر 2001:

بإلقاء نظرة على مسار أسعار النفط الخام سنة 2001، نجد أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ألقت بظلالها على اتجاه أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يظهره الجدول (18/II).

*** جدول (18/II): السعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال سنة 2001(دولار أمريكي)**

| الفتـــــرة | السعـــــر |
|---|---|
| الربع الأول | 24.4 |
| الربع الثاني | 25.6 |
| الربع الثالث | 24.2 |
| الربع الرابع | 18.1 |
| المعدل السنوي | 23.1 |

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن التقرر الاقتصادي العربي الموحد 2002.

فبعد ساعات من الأحداث ارتفع سعر برميل النفط بنحو ثلاث دولارات مرة واحدة ليتجاوز سعر خام برنت 31.2 دولار[1]، كما أن سعر النفط في بورصة البترول في لندن زاد بأكثر من ثلاثة دولارات علاوة على الزيادة السابق الإشارة إليها.

في ظل هذا الوضع أعلنت المملكة العربية السعودية بعد مرور يومين على الأحداث مباشرة ودون عقد اجتماع مع دول أوبك والتشاور مع شركائها النفطيين، استعدادها لضخ المزيد من النفط للحفاظ على الاستقرار في سوق النفط العالمية.

في نفس الوقت شهد الدولار تراجعا ملحوظا أمام أبرز العملات الرئيسية، وبناء على ذلك طلبت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من دول أوبك زيادة إنتاجها بمليون برميل يوميا، علما أن السوق لم تكن بحاجة لهذه الزيادة في المعروض حيث يتواجد فائض مناسب، ولكن الولايات المتحدة كانت ترغب في التأثير على الأسعار بالانخفاض وذلك لتخفيض فاتورة الواردات الأمريكية النفطية، ومن تم المساهمة العملية من جانب الدول النفطية العربية وغير العربية في تمويل حرب أمريكا ضد ما سمته بالإرهاب.

[1]- د/ عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص: 60.

**جدول (19/II): تطور انخفاض أسعار نفط أوبك خلال الفترة الممتدة بين (سبتمبر 2001 إلى جانفي 2002) الوحدة (دولار أمريكي)**

| الفترة | سعر البرميل | متوسط الانخفاض خلال الفترة |
|---|---|---|
| 1 سبتمبر | 25.8 | 7 دولارات |
| 21 سبتمبر | 24.29 | |
| 5 نوفمبر | 19.65 | |
| 17 نوفمبر | 15.92 | |
| 5 ديسمبر | 17.1 | |
| جانفي 2002 | 17.2 | |

المصدر: د/ عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج، ص: 60.

يظهر أن مسار الأسعار كان تنازليا خلال الأشهر الأولى التي تلت الهجوم، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع العرض مقارنة بالطلب خلال هذه الفترة، حيث بدا أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في إملاء شروطها على بعض الدول المنتجة التي زادت من إنتاجها، ولم تسترجع الأسعار مستوياتها الطبيعية إلا بحلول الربع الثالث من عام 2002.

### IV.3.3. الاقتصاديات العربية بعد 11 سبتمبر 2001:

تأثرت الاقتصاديات العربية سلبا بأحداث 11 سبتمبر بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار الأمريكي، وقد أدى هذا الوضع إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات العربية، وبالأخص في دول الخليج التي كانت تربط عملتها بالدولار الأمريكي. وعبر وزير البترول والثروة المعدنية السعودية عن القلق جراء انخفاض الدولار أمام العملات الرئيسية وقال في إحدى المؤتمرات الصحفية: "أن مستوى الدولار مبعث للقلق" وأضاف :"أن هبوط الدولار أثر على القوة الشرائية لمنتجي النفط أعضاء أوبك".[1]

#### IV.1.3.3. عائدات النفط في الدول العربية عام 2001:

كما أظهر الجدول (19/II) فإن متوسط انخفاض سعر برميل النفط خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 حتى نهاية شهر جانفي 2002 هو 7 دولارات، وبالتالي فإن

[1] – د/ خالد المشعل، د/ عبد الله بن سليمان الباحوث: الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث 11 سبتمبر، كلية الشريعة، جامعة الإمام، ص: 32.

فاتورة الواردات الأمريكية قد انخفضت بما يقارب 10.3 مليار دولار خلال هذه الفترة تحملتها الدول النفطية العربية وغير العربية الموردة للبترول للولايات المتحدة، كمساهمة منها في تكاليف الحرب الأمريكية، وبهذا يكون نصيب الدول العربية النفطية في الخليج والسعودية يعادل ربع هذا المبلغ أي 2.6 مليار دولار.[1]

وبصورة عامة فإن العائدات النفطية العربية انخفضت عام 2001 بنسبة بلغت حوالي 19.9%، حيث لم تتجاوز 153.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 191.9 مليار دولار عام2000.[2] وقد ترك هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية أثره الملموس على العديد من المشاريع الإنمائية والاجتماعية والصحية في الدول العربية، لما تمثله هذه الإيرادات النفطية من أهمية قصوى في الموازنات العامة.

**IV.2.3.3. الأموال العربية في الخارج بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:**

انعكست أحداث 11 سبتمبر 2001 بصورة سلبية على الاستثمارات العربية في الخارج، بسبب انخفاض أسعار الأسهم الأمريكية والغربية عموما، وانخفاض أسعار الفائدة وأيضا ما أصاب الأموال العربية من ظاهرة الفساد التي عمت الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة.

ورغم أنه لا توجد بيانات دقيقة بشأن الاستثمارات العربية في الخارج إلا أن تقديرات الحد الأدنى تشير إلى أنها بلغت 1000 مليار دولار، بينما تشير تقديرات الحد الأعلى إلى أنها بلغت 1400 مليار دولار.[3]

حيث أصبحت هذه الأموال بعد الأحداث معرضة لخطر التجميد والمصادرة، مما جعل المستثمرين العرب يفكرون جديا في سحب أموالهم من الولايات المتحدة الأمريكية لتوطن في بلدان أخرى أوروبية أو آسيوية، وحتى استثمارها في دول عربية.

وتوقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عودة 15%[1] من الأموال العربية المهاجرة، وهذا ما حدث فعلا حيث شهدت الفترة التي عقبت أحداث 11 سبتمبر 2001

---

[1]- د/ عبد الخالق فاروق: مرجع سابق، ص: 61.
[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص:41.
[3]- الاتحاد البرلماني العربي: مجلة البرلمان العربي، السنة 23 العدد 85 أكتوبر 2002، ص: 80.

توجها أكثر نحو توطين رؤوس الأموال في الدول العربية، على غرار السعودية التي عملت على إعادة جزءا من تلك الأموال، كما عملت على كبح رغبات بعضها الآخر من مغادرة قنوات الاقتصاد المحلي.

فهذه الأزمة جعلت مبدأ الأمان يطغى على مبدأ الربحية، وهما المبدآن اللذان يحركان رؤوس الأموال، فأصبح المستثمرون وأرباب الأموال يبحثون عن الأسواق الآمنة وإن كانت ليست بالضرورة أكثر ربحية، وهي تحركات طبيعية بالنسبة لرؤوس الأموال لما تتصف به من الحذر الشديد في حالة الأزمات.

وكان من أهم نتائج عودة رؤوس الأموال العربية وتراجع تدفقها نحو الخارج انتعاش الأسواق المالية* في الدول العربية التي شهدت ارتفاعا قياسيا في المؤشر.

هكذا يمكن القول أن عودة بعض الأموال العربية المهاجرة هو أثر إيجابي لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد العربي، لكن الاستفادة من هذا الوضع بقيت مرهونة بكفاءة استخدام هذه الأموال من طرف الدول العربية.

### IV.4.3. الغزو الأمريكي للعراق (الأسباب والنتائج):

يعتبر الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 من أهم تداعيات أحداث 2001/09/11 على الدول العربية في ظل حملة الولايات المتحدة ضد قوى الشر التي تهدد أمن العالم كما تدعي، إلا أن هذه الحجة لم تكن إلا ستارا تتغطى وراءه حقيقة الأطماع الأمريكية الساعية إلى السيطرة على نفط العراق، خاصة إذا تذكرنا وزن لوبي الشركات البترولية الكبرى في الإدارة الأمريكية.*

---

[1]- مجلة تأمين: العدد 32 سبتمبر 2002، ص: 27.

* الأسواق المالية في دول الخليج وبالأخص في العربية السعودية.

* وزن لوبي الشركات البترولية في الإدارة الأمريكية:

- جورج ولكر بوش: رجل أعمال فاشل في مجال البترول في تكساس:
- ديك تشيني: نائب الرئيس الأمريكي ورئيس سابق لشركة هاليبرتون، أكبر شركة لخامات حقول النفط في العالم.
- دونال رامسفيلد: وزير الدفاع ورئيس سابق لشركة أدوية ذات صلات بالصناعة البترولية.
- دون إيغانز: وزير التجارة ورئيس سابق لشركة توم براون انك. وهي شركة تعمل في مجال الغاز والبترول.

### IV.1.4.3. أهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ومن تم على نفطها سيسمح لها بتحقيق العديد من المكاسب خاصة الاقتصادية والمتمثلة في:

- التحكم في ثاني احتياطي نفطي في العالم مما يعني إيجاد حل لمشكلة الطاقة التي تؤرق القائمين على الاقتصاد الأمريكي، خاصة وأن التقارير والدراسات المستقبلية تشير إلى احتمال نفاد الاحتياطات الأمريكية، وهذا ما سيجعلها مستقبلا دولة تعتمد بالكامل على النفط المستورد؛
- التحكم في سوق البترول العالمية، وذلك من خلال مخططاتها التي ترمي إلى فك ارتباط العراق بمنظمة OPEC؛
- خوصصة قطاع البترول في العراق التي ستتيح لشركات البترول الأمريكية الكبرى السيطرة على البترول العراقي؛
- التحكم في المصالح الاقتصادية للدول الكبرى التي تعتمد على الواردات البترولية العراقية والخليجية، مثل اليابان التي تعتمد اعتمادا كليا على ناقلات النفط العملاقة الآتية من الخليج العربي، والصين التي تستورد حوالي 60% من احتياجاتها النفطية من نفس المنطقة.

فعلى هذه الخلفية يصبح من الصعب استبعاد حقيقة النوايا الأمريكية في استخدام البترول العراقي كورقة ضغط في العلاقات الدولية.

كل هذه المكاسب دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحدي العالم بمؤسساته الدولية وإعلان الحرب على العراق.

### IV.2.4.3. صناعة النفط العراقية بعد الاحتلال الأمريكي:

أصبحت صناعة النفط العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مهددة بسبب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها منظومة الأنابيب والمنشآت النفطية، والتي بلغت أكثر من 100 عملية هجومية حتى نهاية الشهر السادس من 2004.

وتمثلت أبرز الهجمات على قطاع النفط العراقي في:[1]

- ضرب الأنبوب الذي يربط حقل كركوك بمنطقة جيهان التركية مما أدى إلى توقيف تصدير النفط الخام من منطقة كركوك؛
- الهجوم على شركة نفط الجنوب في 08 ماي 2004، بضرب أحد الأنبوبين الرئيسيين اللذان يوصلان النفط الخام إلى البصرة لتصديره، مما أدى إلى انخفاض معدلات التصدير إلى النصف تقريبا.

وبإلقاء نظرة شاملة نجد أن الإنتاج العراقي من النفط الخام انخفض بنسبة كبيرة خلال سنة 2003 قدرت ب 40%، حيث بلغ الإنتاج العراقي 1275 ألف ب/ي مقارنة بـــ21 ألف ب/ي خلال عام 2002، لكنه عاد ليتحسن سنة 2004 ليبلغ مستوى 20700 ألف برميل يوميا.[2]

وقد أدى تراجع الإنتاج العراقي من النفط إلى تراجع الصادرات النفطية ومن تم عوائدها المالية التي تمثل شريان الحياة الاقتصادية في العراق، حيث أنه في ميزانية 2003 و2004 شكل النفط 97% من إيرادات الميزانية العراقية.

**جدول (20/II): عوائد الصادرات النفطية العراقية (2004/2000) (مليون دولار):**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| العائدات | 19771 | 15685 | 10400 | 8627 | 19598 |

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.

يلاحظ أن قيمة العائدات كانت في أدنى مستوياتها خلال العام 2003 متأثرة بظروف الحرب التي جعلت العراق ينتج بمستويات بعيدة عن طاقاته الفعلية، لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث عرفت الأوضاع تطورا ايجابيا بحلول عام 2004 مع تحسن ظروف إنتاج النفط في العراق، وارتفاع مستوى أسعار النفط خلال عام 2004 والتي انعكست بالإيجاب على جميع الدول النفطية لاسيما العراق.

---

[1]- د/ ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص: 107.

[2]http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202004/CHPTR-5.pdf )

### IV.3.4.3. إعادة إعمار العراق:

تمثل عملية إعادة إعمار العراق تحديا كبيرا بالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة باعتبارها المسؤول الأول عن الأوضاع الكارثية التي خلفتها عملية الغزو للعراق والتي تجلت في:

- تدمير شبه تام للبنية التحتية من طرق وجسور وسكك حديد، بالإضافة إلى عمليات النهب والسلب التي تعرضت لها معظم المنشآت العمومية؛
- تفاقم الديون الخارجية والتعويضات التي تتجاوز حسب الأخصائيين مليارات الدولارات؛
- تفاقم ظاهرتي البطالة والتضخم بسبب انهيار سعر صرف الدينار العراقي؛
- تعرض الأراضي الزراعية العراقية للإتلاف نتيجة القاذفات الصاروخية والقنابل العنقودية والإشعاعات المصاحبة لها؛
- التخريب الذي طال صناعة النفط العراقية والتي تحتاج إلى حوالي 200 مليار دولار لإعادة بنائها.

وعلى العموم فإن الدراسات الأولية أشارت إلى أن تكلفة إعادة بناء العراق ستبلغ حوالي 600 مليار دولار على مدى عقد من الزمن.[1]

#### IV.3.4.3.1. الدور الأمريكي في إعادة إعمار العراق:

يمكن القول أن الولايات المتحدة استأثرت بعملية إعمار العراق وإعادة بنائه سياسيا واقتصاديا، وانطلقت الرؤية الأمريكية لهذه العملية من واقعين هما:

- إعطاء الأولية للجانب السياسي على الاقتصادي والاجتماعي؛
- إحكام السيطرة على مشاريع الإعمار بحيث تكون تحت العين الأمريكية بما يضمن حصول شركاتها على نصيب الأسد.

وهذا ما حدث فعلا حيث أوضحت مصادر مطلعة بالأوضاع السائدة في العراق إلى أن "الجزء الأعظم من العقود الأولية التي تقدر قيمتها بحوالي 100 بليون دولار ستعطى

[1]- http://arabic.cnn.com/2003/busness/4/14/iraq-rebuild/indexc.htm, 05/08/2008/1500 h.

لشركات (بكتل)، (هاليبرتون)، (فلور)، وسواها من الشركات الأمريكية الكبرى التي ترتبط معظمها بعلاقات مع حكومة الرئيس بوش".[1]

كما تم تعيين "فيليب كارول" الرئيس التنفيذي السابق لشركة (رويال دتش/شل) رئيسا لمجلس استشاري يتولى الإشراف الكامل على قطاع البترول العراقي.

بالإضافة إلى هذا أحكمت السلطات الأمريكية السيطرة على ثروات العراق بموجب أمر رئاسي يضع الأموال والثروات العراقية تحت السيطرة الأمريكية ويمنع التصرف فيها دون الحصول على إذن مسبق، تحت دعوى توفير الأموال اللازمة لعملية التنمية في العراق.

**IV.3.4.3.2. دور المجتمع الدولي في إعمار العراق:**

لم يقدم المجتمع الدولي بمؤسساته التي تتقدمها هيئة الأمم المتحدة الشيء الكبير في عملية إعمار العراق في ظل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الأوضاع، واقتصر دور الأمم المتحدة على تقديم بعض المساعدات الإنسانية فقط. ولم تضع هيئة الأمم المتحدة أية آلية يمكن من خلالها التأكد من نزاهة وشفافية سلطات الاحتلال في التعامل مع عمليات الإعمار في العراق، سواء من ناحية توزيع العقود أو توزيع عائدات صندوق التنمية العراقي، هذه الظروف قلصت من دور الدول الأخرى في عملية إعمار العراق وبالأخص الدول الأوربية التي أعلنت عن نيتها في المساهمة في تمويل عملية الإعمار شريطة توفر غطاء دولي لهذه العملية تحت راية الأمم المتحدة.

**IV.3.4.3.3. الدور العربي في إعمار العراق:**

تبدو الصورة أكثر قتامة عند التحدث عن حقيقة الدور العربي في إعمار العراق الذي اتسم بالغياب الشبه التام، فعلى الرغم من الأهمية السياسية والاقتصادية لضرورة التواجد العربي في العراق في مثل هذه الظروف، إلا أن الدول العربية فضلت عدم لعب أي دور هناك، ولم تستغل أي منها المؤتمر الذي عقده المنتدى الاقتصادي العالمي

[1]- ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص: 150.

(دافوس) في الأردن في جوان 2003 للحصول على أي تعاقدات، أو على الأقل التحاور حول الحفاظ على تعاقداتها التي أبرمتها مع النظام العراقي السابق.

وإذا كان هذا الموقف منتظرا من جانب الرؤية الرسمية العربية فإن موقف القطاع الخاص في العالم العربي لم يكن بأفضل منه، حيث لم يتحرك بجدية للمساهمة في مشاريع الإعمار بالعراق، واقتصر الأمر على مجرد محاولات فردية لبعض الشركات الخاصة من أجل الحصول على عقود من الشركات الكبرى تحديدا في بعض مجالات الاتصالات وبعض مجالات البناء والتأسيس، وفي أغلب الأحوال لم تسفر عن تعاقدات حقيقية بإمكانها أن تكون نواة لمساهمة عربية مستقبلية في عملية إعمار العراق.

## IV.4. ارتفاع أسعار البترول بين 2004 و2006 وتبعاته على الاقتصاد العربي:

### IV.4.1. الاتجاه العام للأسعار عام 2004:

اتسم عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط على مدار السنة، ووصولها إلى مستويات عالية لم تشهد لها مثيل، حيث وصلت أسعار الخام إلى 42.82 دولار للبرميل في 2004/06/01،[1] وهو أعلى معدل لها منذ أكثر من 13 عاما عندما أقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990.

وتضافرت مجموعة من العوامل لدفع الأسعار باتجاه الصعود، وهي عوامل مختلفة ومتشابكة في آن واحد، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مناخي.

#### IV.4.1.1. الأسباب السياسية:

- الأزمة الأمنية في العراق نتيجة الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية العراقية وأنابيب البترول، والتي أدت إلى انخفاض الصادرات العراقية بشكل كبير؛
- الاضطرابات السياسية في نيجيريا التي تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا ألقت بظلالها على صناعة النفط الوطنية، حيث قامت بعض العصابات المسلحة المدعومة بلوبيات شركات النفط الغربية بعمليات سطو وسرقة النفط

[1] - د/ ضياء مجيد الموسوي: مرجع نفسه، ص: 17.

من الأنابيب، مما دفع العاملين في مجال النفط إلى الإضراب العام عن العمل وهذا ما أدى إلى تقلص الإمدادات البترولية النيجيرية في السوق العالمية؛

- حالة عدم الثقة التي سادت الأوساط الفاعلة في سوق النفط العالمية قبل الإنتخابات الرئاسية في فنزويلا، باعتبارها خامس أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، والتخوف من تكرار مسلسل الاضطرابات التي حدثت عام 2002، والتي أثرت بصفة مباشرة على الصناعة النفطية في تلك الفترة.

**2.1.4.IV. الأسباب الاقتصادية:**

- التحسن المحسوس في أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2004 أدى إلى زيادة الطلب العالمي على البترول خاصة في كل من الصين والولايات المتحدة، حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على البترول عام 2004، 82.2 مليون ب/ي مقارنة بنحو 79.6 مليون ب/ي عام 2003؛[1]
- الغموض الذي أحاط بشركة الطاقة الروسية العملاقة "يوكوس"* والتي كانت تواجه خطر الإفلاس بسبب حجم الضرائب التي تطالب الحكومة بدفعها، مما أدى إلى التصريح بأنها ستضطر إلى وقف إنتاجها بسبب أمر من المحاكم يلزمها بتسديد 3.4 مليار كرسوم ضريبية مستحقة؛
- اتساع المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط مستغلة حالة عدم الاستقرار السائدة في بعض مناطق إنتاج البترول، والتي عملت على رفع الأسعار بمقدار ما يسمى هامش الخوف، الذي لا يخضع لموازين العرض والطلب حيث أنه في حالة عودة الاستقرار في هذه المناطق يمكن أن تنخفض الأسعار بحدود 10 إلى 15 دولار للبرميل الواحد أي بمقدار "علاوة الخوف".

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، الفصل الخامس، ص 3.

*- يوكوس: من أكبر الشركات النفطية الروسية تنتج 1.7 مليون ب/ي وتمثل نسبة 20% من الإنتاج الروسي.

### IV.4.1.3. الظروف المناخية:

أهم الأسباب المناخية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار عام 2004 تمثلت في التخوف من قدوم شتاء قارص، والتخوف من إعصار إيفان الذي كان قريبا من خليج المكسيك.

*** جدول (21/II): السعر الفوري لسلة خامات أوبك (2004) (دولار للبرميل):**

| الشهر | جانفي 2004 | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر | 30.3 | 29.6 | 32.1 | 32.1 | 36.3 | 34.6 |
| الشهر | جويلية 2005 | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
| السعر | 36.3 | 40.3 | 40.4 | 45.4 | 38.9 | 35.7 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005.

يبدو من الجدول أن مسار الأسعار خلال سنة 2004 هو مسار تصاعدي بصفة عامة، ماعدا في بعض الشهور وبالأخص في الشهرين الأخيرين من السنة، واستمرت الأسعار في نفس الاتجاه خلال 2005 حتى وصل سعر البرميل إلى 50.6 دولار للبرميل.

### IV.4.2. تحرك أسعار النفط عام 2006:

شهدت الثمانية أشهر الأولى من عام 2006 ارتفاعا في أسعار النفط، وذلك استمرارا للاتجاه التصاعدي للأسعار خلال السنوات القليلة الأخيرة، لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبوقة تخطت عتبة جديدة، كان أبرزها عبور سعر سلة أوبك اليومي سقف 72دولار/ للبرميل في بداية شهر أوت 2006.[1]

وتعود هذه الارتفاعات في الأسعار بدرجة رئيسية للأسباب التالية:

التوترات الجيوسياسية التي تميزت بحالة استثنائية خلال العام منها:

- التوترات في منطقة الشرق الأوسط المتمثلة في الملف النووي الإيراني والتدهور المستمر للوضع الأمني في العراق، والعدوان الإسرائيلي على لبنان الذي بدأ في 2006/07/12، والذي أثر بصفة مباشرة على الأسواق المستقبلية

[1]-http //: www.oapecorg.org. 10/04/2008, 10:00 h.

للنفط، حيث سجل سعر برميل وسيط غرب تكساس "WTI" مستوى غير مسبوق في 2006/07/14 فبلغ 78.40دولار للبرميل[1]؛

- الإضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا والتي أدت إلى توقف وغلق طاقات إنتاجية بحدود 120 ألف ب/ي في بداية عام 2006، لتزداد وتصل إلى 800 ألف ب/ي في بداية شهر أوت من نفس العام؛[2]
- التوقفات المفاجئة في الإنتاج خلال العام: تمثل أهمها في إعلان شركة البترول البريطانية وبصورة غير متوقعة خلال شهر أوت 2006 بأنها ستغلق طاقة 400 ألف ب/ي إنتاج من حقل "برودبي" في أمريكا بهدف إجراء بعض الفحوصات للأنابيب، إضافة إلى توقفات أخرى غير مبرمجة في بحر الشمال.

كما ساهمت عوامل أخرى منها حدوث موجات من البرد القارص في أوربا في بداية السنة في تعطيل جزء من الإنتاج الروسي، والاختناقات في طاقات التكرير.

*** جدول (II /22): السعر الفوري لسلة خاملة أوبك (2005 / 2006) (دولار للبرميل)**

| الأشهر | 2005 | 2006 |
|---|---|---|
| جانفي | 40.2 | 58.5 |
| فيفري | 41.7 | 56.6 |
| مارس | 49.1 | 57.9 |
| أفريل | 49.6 | 64.4 |
| ماي | 46.9 | 65.1 |
| جوان | 52.0 | 64.6 |
| جويلية | 53.1 | 68.9 |
| أوت | 57.8 | 68.8 |
| سبتمبر | 57.9 | 59.3 |
| أكتوبر | 54.6 | 55.0 |
| نوفمبر | 51.3 | 55.4 |
| ديسمبر | 52.6 | 57.9 |
| المعدل السنوي | 50.6 | 61.0 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 الفصل الخامس ص 112.

[1]- Le Centre arabe d'études pétroliers : Le pétrole et le gaz arabe N° :897 1er Aut 2006 p:351.

[2]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام السنوي 2006، ص:05.

يلاحظ أن الأسعار لم تواصل بنفس وتيرة الارتفاع خلال الأربع شهور الأخيرة من 2006، حيث عرفت بعض الهدوء إن صح التعبير وذلك للعوامل التالية:

- ارتفاع المخزونات النفطية العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات قياسية تفوق معدلاتها للخمسة سنوات الماضية، مما أدى على حدوث اختلال في توازن السوق وذلك على ضوء استمرار دول أوبك في الإنتاج بمعدلات عالية؛
- عودة إنتاج دول خارج أوبك إلى الارتفاع بالأخص بعد انتهاء عمليات الصيانة الموسمية، وعودة بعض الطاقات المنتجة في خليج المكسيك بعد الدمار الذي سببته الأعاصير في عام 2006، بالإضافة إلى التباطؤ الحاصل في نمو اطلب العالمي على النفط عام 2006؛
- تخفيف حدة التوترات الجيوسياسية وظهور بوادر انفراج فيما يتعلق بالعدوان على لبنان والملف النووي الإيراني بشكل كبير وسريع.

### IV.3.4. عوائد الصادرات النفطية العربية بين 2004 و2006:

عرف الإنتاج العربي من النفط الخام خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث بلغ نحو 22.1 مليون ب/ي عام 2004، ثم ارتفع ليصل إلى حوالي 22.7 عام 2005، ومن تم 23.0 مليون ب/ي عام 2006.[1]

وبطبيعة الحال فإن تزايد الإنتاج العربي من النفط الخام وتزامنه مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية انعكس بشكل إيجابي على العائدات النفطية العربية، وأدى إلى ارتفاعها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية العربية عام 2004 مستوى 248.5 مليار دولار وهو مستوى لم تشهده منذ عام 1980، واستمرت العائدات في التزايد لتصل خلال عام 2006 إلى مستوى قياسي جديد بلغ 419 مليار دولار، بزيادة حوالي 75.5 مليار عن عام 2005 وهو المستوى الأعلى على الإطلاق.

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك): تقرير الأمين العام السنوي 2006، مرجع سابق،ص:88.

.شكل(10): قيمة الصادرات النفطية للأقطار العربية* لعامي 2005 و 2006

(مليار دولار)

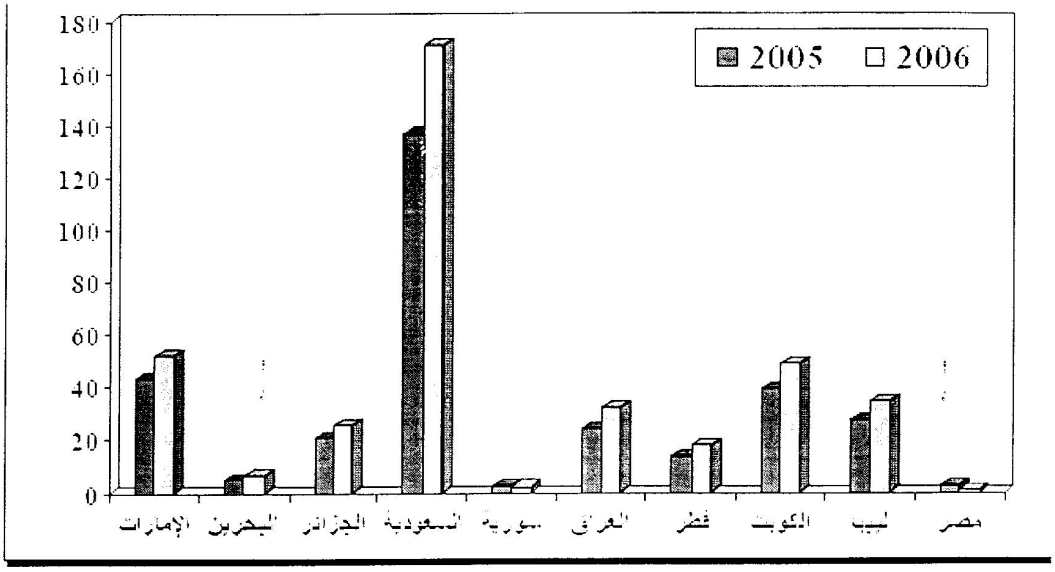


• الأقطار العربية الأعضاء في أوابك.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، أوابك، 2006، ص 26.

### IV.4.4. الآثار الاقتصادية لارتفاع العوائد النفطية على الدول العربية:

كان لارتفاع أسعار النفط أثرا إيجابيا على النمو في الدول العربية كمجموعة خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2006، كما كان لارتفاع وتيرة النمو في الدول المصدرة للنفط أثارا إيجابية على الدول العربية المستورة للنفط، من خلال زيادة الصادرات البينية وارتفاع عائدات السياحة والاستثمارات البينية وتدفقات العون الإنمائي، رغم ارتفاع تكلفة الواردات لتلك الدول.

كل هذه التطورات انعكست بصورة جد إيجابية على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة.

### IV.1.4.4. أداء الناتج المحلي الإجمالي:

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بلغ عام 2006 حوالي 1.276 مليار دولار، محققا بذلك معدل نمو بلغ 16.9%،[1] وقد ساهم في نمو الناتج الإجمالي للدول العربية استمرار تصاعد أسعار النفط لمستويات قياسية في ضوء النمو الاقتصادي العالمي.

**الشكل (11): الناتج المحلي في الدول العربية بالأسعار الجارية، 2001 – 2005**
**"مليار دولار أمريكي"**

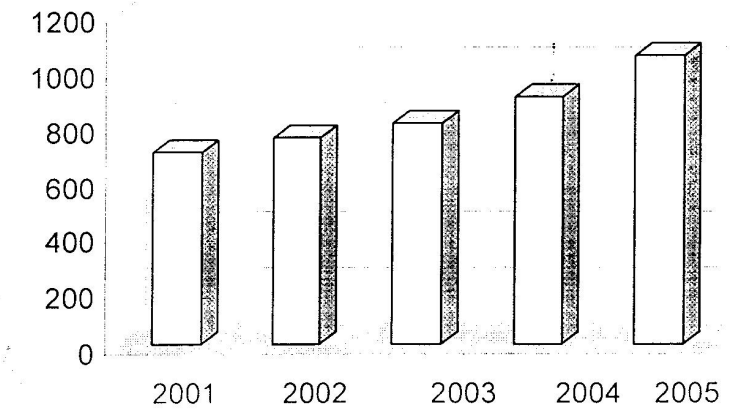


المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

وقد أدى هذا الوضع إلى تحسن نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية في الدول العربية كما يظهر ذلك في الجدول (23/II)، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في جميع الدول العربية.

*** جدول (23/II): نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية في الدول العربية بين (2003 – 2006) (دولار أمريكي)**

| السنة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الدخل | 2620 | 3025 | 3622 | 4142 |

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

جاءت قطر والإمارات والكويت في المرتبة الأولى فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الدخل.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، الفصل الرابع، ص:iii .

### IV. 2.4.4. أداء القطاع الصناعي:

عرف أداء القطاع الصناعي في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2006 تحسنا مستمرا نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية الذي صاحب ارتفاع إنتاج النفط الخام والمكثفات والغاز في الدول العربية، مما أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الإستخراجية، وبالتالي زيادة إجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة -انظر جدول (24/II)- وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي.

*** جدول (II /24): قيمة الناتج الصناعي العرب (بالأسعار الجارية) (2004 - 2006) (مليار دولار)**

| إجمالـــي القطـــاع الصناعـــي | | | |
|---|---|---|---|
| السنة | القيمة المضافة | معدل النمو السنوي | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
| 2003 | 300.0 | 17.3 | 39.8 |
| 2004 | 383.7 | 27.9 | 43.1 |
| 2005 | 225.7 | 37.0 | 48.2 |
| 2006 | 632.8 | 20.4 | 49.5 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 الفصل الرابع ص: 70.

### IV. 3.4.4. أداء التجارة الخارجية للدول العربية:

اتسم أداء التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية خلال هذه الفترة بالتحسن مدفوعا أساسا بازدياد قيمة الصادرات النفطية العربية جراء ارتفاع كميات النفط المصدرة من الدول العربية، والزيادة المطردة في الأسعار العالمية للنفط، وقد نجم عن نمو الصادرات العربية الإجمالية ارتفاع حصتها في الصادرات العالمية.

كما نمت الواردات العربية الإجمالية نتيجة استمرار وتيرة النشاط الاقتصادي المرتفع وما تطلبه من زيادة في مدخلات الإنتاج المستوردة، كما ساهم في نمو الواردات العربية الإجمالية انخفاض سعر الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار وتكاليف جزء كبير من الواردات، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط.

* جدول (II/ 25): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2004 - 2006)

| معدل التغير السنوي (%) | | | القيمة مليار الدولار | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 2005 | 2004 | 2006 | 2005 | 2004 | |
| 18.0 | 39.6 | 33.2 | 659.6 | 559.2 | 400.7 | الصادرات العربية |
| 14.7 | 22.1 | 31.1 | 373.0 | 325.0 | 2662 | الواردات العربية |
| | | | 5.5 | 5.4 | 4.4 | وزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية |
| | | | 3.0 | 3.0 | 2.8 | وزن الواردات العربية من الواردات العربية |

المصدر: http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=576

أما فيما يخص الهيكل السلعي للتجارة العربية فبقيت المواد الخام وفي مقدمتها المنتجات النفطية تستحوذ على حصة الأسد من الصادرات العربية.

### IV. 4.4.4. الاستثمار الإجمالي والادخار:

سجلت قيمة الاستثمار بالأسعار الجارية للدول العربية ارتفاعا بمعدل 15.6 عام 2006 وبلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه حوالي 21.6%، مقابل 20.8 عام 2005.[1]

واحتلت موريتانيا والجزائر أعلى الترتيب بين الدول العربية، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع معدلات البناء والتشييد بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في القطاع النفطي بالجزائر، أما على صعيد الادخار فقد سجلت الدول العربية المصدرة للنفط أعلى معدلات الادخار نتيجة لارتفاع مستوى الدخل فيها.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل الثاني: ص: 24.

**خلاصة الفصل الثاني:**

كانت نتائج الصدمات البترولية المتعاقبة خلال هذه المرحلة متباينة على الاقتصاديات العربية.

حيث استفادت الدول العربية النفطية بصورة جد ايجابية من ارتفاع أسعار النفط خلال عامي (1973) و(1979) نتيجة تضاعف عوائدها المالية بصورة معتبرة، مما وفر لها فرصا حقيقية لبناء اقتصادياتها من خلال إنشاء العديد من المشاريع الهامة خاصة في مجال البنى التحتية والمرافق العمومية، والاهتمام بالعنصر البشري من خلال تطوير قطاعي الصحة والتعليم.

وكانت دول الخليج العربي أكبر المستفيدين من طفرات أسعار البترول حيث أصبحت تحوز فوائض مالية هائلة زادت عن حاجاتها الداخلية، مما دفعها إلى خيار استثمار جزءا هاما من هذه العوائد في الخارج وبالأخص في أسواق المال الأمريكية مع ما يحمله هذا الخيار من مخاطر لم تكن مخفية على هذه الدول.

كما نالت الدول العربية غير النفطية نصيبها من الآثار الايجابية لارتفاع أسعار النفط من خلال استفادتها من بعض المساعدات والمنح من الدول العربية النفطية.

وأظهرت أحداث الفورة النفطية الأولى من خلال استخدام العرب لسلاح النفط امتلاك العرب لورقة ضغط جد هامة، يمكن استعمالها عند الضرورة لصالح القضايا العربية.

إلا أن انهيار أسعار البترول عام 1986 جعل الدول العربية تفيق من حلم الانتعاش والازدهار الاقتصادي على كابوس الأزمات و النكسات، حيث ظهر جليا أن الدول العربية لم تنجح في بناء اقتصاديات قوية لا تعتمد على النفط كمورد أساسي ووحيد لنشاطها الاقتصادي.

في الوقت نفسه خرجت الدول الصناعية كأكبر المستفيدين من تراجع أسعار النفط حيث بدا الأمر وكأنها نجحت في سياساتها التي طبقتها عقب ارتفاع الأسعار، وأصبحت

تحصل على النفط بأسعار أقل ما يمكن القول عنها بأنها زهيدة بالمقارنة مع الأسعار التي كانت سائدة من قبل.

ومع تكرر تقلبات أسعار النفط خلال السنوات المتعاقبة، اتضح بصورة غير قابلة للشك ضعف الاقتصاديات العربية واعتمادها المفرط على البترول وعائداته وعدم استفادتها من تجاربها المتعددة في التعامل مع طفرات الأسعار، مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة اضطراب مستمر.

# الفصل الثالث: مستقبل النفط والاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية الحقيقية

**مقدمة الفصل الثالث:**

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات والمستجدات من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية والتكتلات الاقتصادية والإقليمية، والتي تهدف في مجملها إلى تنظيم النشاط الاقتصادي العالمي المتنامي وحماية البيئة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

والنفط باعتباره سلعة اقتصادية استراتيجيه يتأثر بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية وما تحتويه من بنود وقوانين، خاصة تلك المتعلقة بالمتاجرة الدولية بالبترول في ظل المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، وكذلك مواثيق حماية البيئة والحد من ظاهرة التلوث والتي تدعم الأبحاث وتسخر الإمكانيات من أجل التوصل إلى مصادر بديلة للطاقة غير مضرة بالبيئة.

وسيخصص الجزء الأول من هذا الفصل لإبراز تأثير المواضيع الاقتصادية الحديثة (المنظمة العالمية للتجارة، اتفاقيات حماية البيئة، العملة الأوربية الموحدة) على النفط العربي.

أما الجزء الثاني من الفصل فسيخصص للحديث عن مستقبل النفط ومدى قدرته على مواصلة التربع على عرش الطاقة في العالم، في ظل الدراسات التي تشير إلى احتمال اقتراب نضوبه، وفي ظل الاهتمام المتزايد بتطوير مصادر الطاقة البديلة.

سيتناول هذا الفصل كذلك خصائص الاقتصاد العربي وإمكانياته المختلفة، ومسيرة التعاون والتكامل العربي وأبرز الانجازات المحققة في هذا المجال، وفي نهاية الفصل سنبرز أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاديات العربية لإخراجها من قوقعة التخلف والوصول بها إلى ركب العالم المتقدم.

يضم الفصل ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: النفط في ظل المعطيات الاقتصادية الحديثة.
- ❖ المبحث الثاني: مستقبل النفط كمصدر للطاقة.
- ❖ المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العربي.

## المبحث الأول: النفط في ظل المعطيات الاقتصادية الحديثة

خلال هذا المبحث سيسلط الضوء على ثلاث مواضيع هامة بإمكانها أن تؤثر على صناعة وتجارة النفط العالمية بصورة كبيرة وذلك من خلال المطالب التالية:

I.1. النفط في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

I.2. مواثيق حماية البيئة الدولية وتأثيرها على صناعة النفط العالمية.

I.3. أثر الأورو على سوق البترول العالمية.

### I.1. النفط في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (WTO):

عومل النفط في ظل اتفاقيات غات 1947 (GATT) (General Agrément Fortuad and Tariff) على أنه حالة خاصة، وذلك بالرغم من عدم وجود نص صريح يدل على ذلك.

وكان أبرز الشركاء التجاريين الذين أبرموا اتفاقية غات من الدول الصناعية الغربية الذين رأوا من مصلحتهم عدم إثارة موضوع النفط بصراحة في إطار غات، وذلك حتى يمكنهم الاحتفاظ بحريتهم وحرية شركاتهم النفطية العالمية في السيطرة على هذا المصدر الطبيعي الحيوي كمية وسعرا، ولم تكن عضوية غات 1947 تضم من الدول النفطية من يستطيع الدفاع عن مصالحها، فاستمر الصمت أو ما يسميه البعض "اتفاق جنتلمان" "gentlemen Agreement". في ظل تلك الظروف تمكنت الدول الصناعية وبالأخص أمريكا من وضع وتنفيذ سياسات لحماية أسعار نفطها المحلي من الانهيار أمام منافسة النفط الرخيص المستورد من الشرق الأوسط، وذلك بتحديد الواردات النفطية بحصص معينة -خلافا لأحكام الغات- ومنح تراخيص استيراد لمستوردي النفط في حدود تلك الحصص، وكانت تلك التراخيص تتداول في الأسواق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر النفط المحلي المرتفع وبين سعر النفط المستورد.

وقد شهدت جولة طوكيو عام 1979 تحت تأثير الهزات النفطية خلال السبعينات محاولة غربية لم تنجح لوضع قيود على حرية الدول النفطية في توجيه سياساتها النفطية. كذلك لم تنجح جولة أورغواي في ترويج محاولة مماثلة فيما يخص موضوع القيود على التصدير والتسعير المزدوج، وباستثناء انخفاض ملحوظ في التعريفة على الواردات

البتروكيماوية، لم يتغير أي شيء يذكر بالنسبة للنفط أثناء وبعد جولة أورغواي التي أقرت غات 1994 وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

**I.1.1. البنود والمواد المؤثرة على تجارة النفط في غات:**

هناك بعض المواد والبنود التي تنص عليها اتفاقيات غات 1994 التي تحتوي على بعض التوصيات والشروط، التي من شأنها التأثير على تجارة النفط العالمية وتتمثل في:[1]

*** المادة XI (11) غات 1994:**

"تحظر فرض قيود كمية على التجارة باستثناء حالات معينة، ويحظر على عضو (WTO) أن يفرض أو يستمر في الاحتفاظ بقيود على استيراد أو تصدير أو البيع بقصد التصدير أي منتج، وذلك غير ما يفرض في صورة ضرائب ورسوم جمركية، سواء اتخذت القيود المحظورة شكل حصص أو تراخيص استيراد أو تصدير، أو أية تدابير أخرى".

ومن مقتضى تلك المبادئ التي تطبق على كل من الصادرات والواردات أن يكون تنظيم التجارة الخارجية لعضو (WTO) فقط عن طريق الرسوم والضرائب الجمركية وهو ما ينعكس على سعر السلعة استيرادا أو تصديرا، وليس عن طريق قيود تؤثر على حجم أو كمية السلعة.

*** المادة XVII (17) غات:**

تقتضي بأنه في حالة ما إذا أسندت الحكومة إلي مؤسسة أو شركة قطاع عام القيام بعمليات التصدير أو الاستيراد، فعلى تلك المؤسسة أو الشركة أن تلتزم بما تلتزم به الحكومة بمقتضى غات من مبادئ عامة ومعاملة غير متحيزة بالنسبة إلى صادرات وواردات القطاع الخاص.

وهنا يبدو للوهلة الأولى أن تلك المبادئ كما يفسرها البعض من شأنها إذا طبقت على الصادرات النفطية أن تغل يد الدولة المصدرة في تنظيم حجم صادراتها من تلك السلعة، سواء قامت الحكومة بالتصدير أو أسندت تلك المهمة لمؤسسة أو لشركة وطنية.

[1]- http://rO.unctad.org/infocomm/Francais/pétroleecopo.htm.28/10/2008.12:00h

ذلك لأن الالتزام بنظام الحصص الإنتاجية التي تقرها أوبك وفقا لهذا التفسير، يعني تقييد التجارة بهدف رفع الأسعار فوق معدلها الطبيعي، وهو ما يخالف أحكام غات في نظر الذين يفسرون تلك الأحكام بهدف إطلاق المنافسة كاملة بين الدول المصدرة للنفط ودفع الأسعار إلى الانهيار كما حدث عام 1986.

*** المادة XX (20):**

تسمح هذه المادة من أحكام غات للدولة فرض قيود على الصادرات في حالات معينة من دون أن تقع تحت طائلة الحظر المفروض في اتفاقات غات، فالمادة المذكورة تمنح بعض الاستثناءات العامة للمستورد والمصدر على حد سواء، حيث تجيز فرض بعض القيود الكمية في حالات معينة بشروط، إذ تقتضي الفقرة g من تلك المادة: "أنه لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يفسر أنه يمنع العضو من تبني أو تنفيذ تدابير مرتبطة بالصيانة والحفاظ (Conservation) على المواد الطبيعية الناضبة، إذا تم تنفيذ تلك التدابير إلى جانب فرض قيود على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي".

وبالتالي فإن الدول النفطية يكفيها للوفاء بشرط هذه المادة أن تقر أنها تضع سقفا للإنتاج بغية عدم تبديد النفط في ظل أسعار متدنية، أو أنها تضع ذلك السقف بهدف الحفاظ على معدل رشيد لإنتاجه (Efficient Rate Production)، أو معدل معقول للنضوب (Déplétion rate) وهو ما يدخل في إطار الحفاظ الذي استحدثته المادة عشرين.

**2.1.I. المواضيع المتعلقة بالنفط والغاز المطروحة للتفاوض للانضمام لـــ(WTO):**

فيما يلي أمثلة لموضوعات مرتبطة بالنفط والغاز والتي يمكن أن تثار عند التفاوض على الانضمام لـــ(WTO)، وتصبح مصدر ضغط على الدولة التي تطلب الانضمام، وقد أثير بعضها فعلا أثناء المفاوضات التي دارت مع السعودية على مدى 12 عام، وانتهت بقبولها عضوا في (WTO) في أكتوبر 2005 وتتمثل في:

- مدى سيطرة الحكومة على إنتاج وتصدير النفط ومنتجاته؛
- عضوية الدولة في اتحاد مصدري نفط مثل (أوبك)؛
- الأسعار المحلية والتسعير المزدوج للتصدير؛

- أنشطة شركات القطاع العام ووضعها الاحتكاري في هذا القطاع والضغط على الدولة المنضمة لتحقيق المزيد من الخصخصة؛
- أساليب التجارة غير العادية ومن أمثلتها الدعم والإغراق؛
- القوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي؛
- التجارة في الخدمات وبخاصة مراحل استكشاف وإنتاج، نقل وتصدير النفط.

### 3.1.1. النزاعات حول تجارة النفط في إطار (WTO):

مع أن اتفاق "جنتلمان" استطاع أن يحفظ النفط بمنأى عن إثارة المشاكل في إطار غات طوال نصف قرن، إلا أن الاحتمال أصبح واردا في أن يخرج عضوا عن ذلك الاتفاق متى تعارضت مصالحه مع الاتفاق. وقد حدث هذا فعلا عندما أعلن في يوليو 2004 ثلاثة من أعضاء الحزب الديمقراطي بالكونغرس الأمريكي أنهم "يعتزمون بدل جهد جديد لدفع ممثل الولايات المتحدة في (WTO) لتقديم شكوى ضد أوبك لأن سياستها الإنتاجية قد رفعت في أسعار البنزين* في الولايات المتحدة، ولأن أوبك تعتبر كارتل احتكاري غير قانوني ينبغي وقف عملياتها غير القانونية التي تحملناها أكثر من اللازم وحان الوقت لإيقافها".[1]

من ناحية أخرى هناك بعض الموضوعات التي مازالت مطروحة ومفتوحة للتفاوض من خلال الدورات المقبلة وتحمل في ثناياها ما يمكن أن يؤثر على صناعة النفط، مثل موضوع التجارة والبيئة الذي شكلت لمعالجته لجنة خاصة مازالت تدرس وتتفاوض في المحاولة للوصول إلى توصيات يمكن أن تتحول إلى قرارات ملزمة وتؤثر في قطاع النفط. وأول قضية فصلت فيها آلية تسوية النزاعات (Disput Se Helement Body) في إطار غات 1994 تتعلق بالعوائق الفنية التي فرضتها أمريكا على وارداتها من البنزين الفنزويلي استنادا إلى معايير بيئية وحسمت القضية عام 1996 لصالح فنزويلا.

---

* - أسعار البنزين وكل المشتقات النفطية تخضع في الدول الغربية إلى ضرائب محلية بمستويات مرتفعة، حتى توفر لها موارد سخية، حيث أنه في كل مرة ينخفض سعر الخام تقوم الدول الصناعية الغربية بزيادة الضرائب المحلية على المنتجات النفطية وبذلك تعطيل أثر انخفاض سعر النفط الخام في زيادة الطلب عليه.

[1] - د/ حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص:336.

## 2.I. مواثيق حماية البيئة الدولية وتأثيرها على صناعة النفط العالمية:

بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة في إطاره الحديث بما تم إنجازه بإشراف الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي، (Intergouvernemental Panel on Climat Chany) (IPCC)، الذي تأسس في إطار الأمم المتحدة عام 1988، وعهد إليه بمهمة تقويم المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي من الزوايا العلمية، الفنية، الاقتصادية والاجتماعية، ومن تلك الإنجازات وضع الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي التي اعتمدتها الأمم المتحدة (FCC) " Framework Convention of Climat" يوم 9 ماي 1996، وعرضت للتوقيع على ممثلي الدول الأعضاء أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) فيما سمي بقمة الأرض (Earth Sammit)، الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل يوم 4 يونيو 1996.

وقد أقر المؤتمر ما يعرف بأجندة القرن الواحد والعشرين (Agenda 21)، التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم وتتكون من ثلاثة أنشطة محورية تتسم بالتكامل والمساندة المتبادلة، وهذه الأنشطة هي: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وقعت هذه الاتفاقيات 154 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي حيث بدأ تنفيذها في 21 مارس 1994 بعد مصادقة عدد كاف من الدول عليها، وفي الفترة ما بين 1 إلى 11 ديسمبر 1997، اجتمع ممثلو 160 دولة في مدينة كيوتو اليابانية في الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف المشاركة في معاهدة تغير الطقس، ليضعوا بنود اتفاقية كيوتو التي تتكون من 27 مادة، أتفق أن تبدأ الدول بالتوقيع عليها اعتبارا من 16 مارس 1998 لمدة سنة واحدة لتصبح نافذة المفعول بعد مرور 90 يوما من توقيع 55% من الدول المشاركة، ومن ضمنها الدول التي تساهم في انبعاثات 55% من غاز ثاني أكسيد الكربون لعام 1990.[1]

[1]- د/ عبيد هاني: منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص، ص:183.184.

وفي 15 مارس 1999 وقعت 84 دولة على هذه الاتفاقية، كما عقد في لاهاي الهولندية سنة 2000[1] مؤتمر القمة العالمية لدراسة مناخ الأرض بهدف التوصل إلى موقف عالمي حازم بشأن هذا الموضوع.

تهدف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحقة بها إلى تثبيت الانبعاثات وإنقاصها، ووضع قيود ملزمة على البيت الزجاجي* وتخفيضها في الدول المتقدمة بحلول الفترة (2008 – 2012) بما يتراوح بين 5.2% و10% تحت مستوى عام 1990.

### 1.2.I. دور مصادر الطاقة في تلوث البيئة وتغير مناخ الأرض:

بالرغم من أهمية مصادر الطاقة الأحفورية ودورها الإيجابي في عملية التنمية والتطور الذي عرفه العالم، إلا أن استخدامها يؤدي إلى بعض الآثار السلبية على البيئة من خلال خطر التلوث، والذي يمكن أن يكون محليا مثل الدخان المنبعث من وسائل المواصلات ومداخن المصانع، أو إقليميا مثل الأمطار الحمضية والبقع البترولية والإشعاعات النووية والنفايات السامة التي تحاول الدول الصناعية تصديرها لدفنها في الدول النامية، أو عالميا مثل آثار غازات التدفئة على المناخ والتي لا تزال موضوع نقاش حيث تتفاوت مساهمة كل مصدر من مصادر الوقود الأحفوري فيما يتخلف عنه من الكربون.

*** جدول رقم (01/III): نسبة ثاني أكسيد الكربون المنبعثة حسب نوع الوقود**

| نوع الوقود | (%) 1973 | (%) 1996 |
|---|---|---|
| البترول | 49.7 | 42.2 |
| الفحم الحجري | 36.2 | 38.6 |
| الغاز | 14.1 | 19.2 |

المصدر: د/ هاني عبيد، منظومات الطاقة والبيئة والسكان، ص:178.

[1] – د/ مظفر شعبان: التقنيات الحديثة في مواجهة تغير مناخ الأرض، أخبار النفط والصناعة العدد 383، أوت 2002، ص:11.

* – البيت الزجاجي: يقصد بها ظاهرة الاحتباس الحراري والتي ينتج عنها الزيادة المطردة في درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية، ويساهم في تكوين هذه الظاهرة عدد من الغازات أهمها غاز وثاني أوكسيد الكربون وغاز الميثين.

يظهر أن البترول والغاز وهما أكثر أنواع الوقود استعمالا عالميا يشكلان المصدر الأول لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الملوث للبيئة.

### I.2.2. الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (ضرائب الطاقة والكربون):

ركزت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بشكل كبير على:

- الحد من استخدام الوقود الأحفوري مع مراعاة تأثير ذلك على عملية التنمية؛
- تطوير وتعزيز استخدام تكنولوجيا مصادر الطاقة البديلة الأقل تلويثا؛
- التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر سليمة بيئيا مع مراعاة الآثار الاقتصادية الناجمة عن مثل هذا التحول؛
- اتخاذ التدابير الإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف.

وتتمثل التدابير الاقتصادية حسب ما تراه الدول الصناعية في فرض ضرائب على مصادر الطاقة الملوثة وهذا ما يبرر حسبها فرض ضريبة الطاقة والكربون.

**شكل(12): توزع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم حسب المجموعات الدولية 1995**

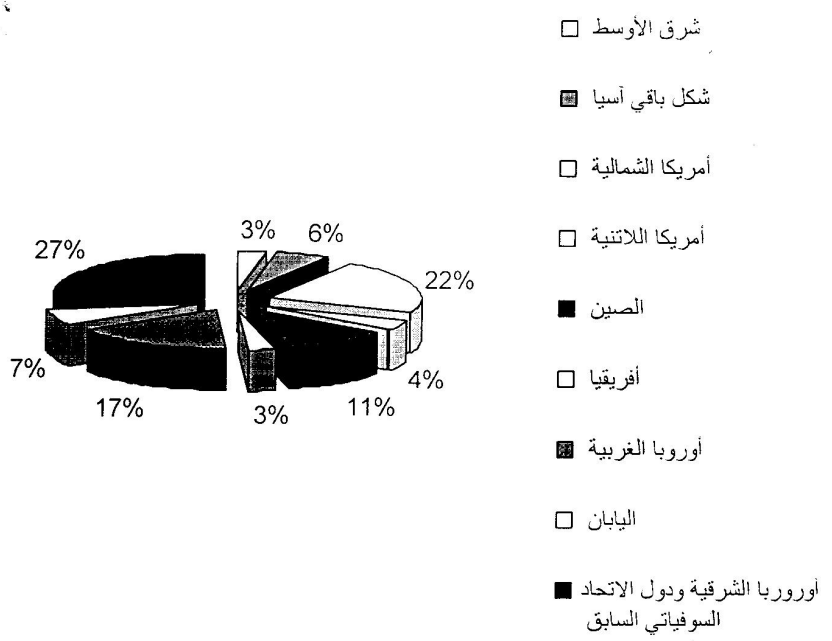


المصدر: النفط والتعاون العربي سنة 2000، المجلد 26، العدد 94، ص 76.

### 3.2.I. موقف الدول العربية النفطية من ضرائب الطاقة والكربون:

اتخذ الجانب العربي موقف الرفض من ضرائب الطاقة والكربون مستندا إلى أنها تلحق خسائر جسيمة بالإيرادات البترولية تقدر بـــ 63 مليار سنويا بحلول 2010 بالنسبة لدول OPEC، وهناك تقديرات أخرى تضع خسائرها بين (360 - 590) مليار دولار خلال الفترة (2000 - 2030).[1]

وتعتقد الدول العربية أن مشكلة حرارة الغلاف الجوي لا يمكن مواجهتها بفرض المزيد من ضرائب الطاقة، وإنما بإجراء المزيد من الأبحاث العلمية للوصول لوضع خطط يساهم في تنفيذها كل العالم.

كما أنها تدعو لضرورة توزيع أعباء حماية البيئة على أولئك الذين يتسببون في تلويثها إعمالا بمبدأ "الملوث يتحمل التكلفة" "The polluant pay" ومن مقتضى ذلك فإن الدول النامية المصدرة يجب أن تحظى بمعاملة خاصة لسببين:

**أولا:** أن معظم ما تساهم به من تلوث يعزى إلى عمليات تنقية الصادرات البترولية حتى تلائم المواصفات المشددة التي تشترطها الدول الصناعية المستوردة للبترول؛

**ثانيا:** لأن عوائدها المالية تستمد من تصدير سلعة أولية واحدة هي البترول، والذي تعتمد عليه تلك الدول بدرجة أساسية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واعترافا بالصعوبات التي قد تواجهها الدول المصدرة للبترول نتيجة لسياسة حماية البيئة، تؤكد الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي صراحة على ضرورة مراعاة الاقتصاديات التي تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات مصدرها إنتاج وتصنيع وتصدير الوقود، وكذلك مصالح الدول التي تواجه صعوبات شديدة في التحول إلى البدائل (المادة 7/4 والمادة 10/4).[2]

---

[1]- حسين عبد الله: موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 18، العدد 67 سنة 1993 ص:189.

[2]- د/ حسين عبد الله: البترول العربي دراسة سياسية واقتصادية، مرجع سابق، ص:435.

كذلك تنص الاتفاقية على أن تقوم الدول المتقدمة أعضاء الاتفاقية بالقدر المناسب بتمويل وتسهيل نقل التقنيات السليمة بصفة خاصة إلى الدول النامية أعضاء الاتفاقية، وذلك لتمكينها من تحقيق أهداف الاتفاقية.

ويمكن أيضا أن تقدم المعونات المالية على أساس محلي من خلال صندوق التنمية العالمي Globel Environnemental Facility (GEF) وهو آلية تمويل دولية يشترك في إدارتها البنك الدولي والبرنامج التنموي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

### I.4.2. إنجازات صناعة البترول في مجال البيئة:

حققت صناعة الطاقة عموما، والبترول بصفة خاصة إنجازات مهمة لرفع كفاءة الطاقة وحماية البيئة على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وفيما يلي وصف موجز لأهم تلك الإنجازات:

- انخفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة بما يقارب الثلث، وذلك نتيجة لاستخدام غازات المداخن Stacks، وقد انخفضت تلك الانبعثات على الرغم من أن استهلاك الفحم في محطات توليد الكهرباء ارتفع إلى أكثر من مثليه خلال الفترة المذكورة؛
- انخفضت تكلفة ضخ الغاز الطبيعي وتوزيعه (معبر عنها بقيمتها الحقيقية) خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لازدياد حدة المنافسة عقب تحرير القيود التي كانت مفروضة على تلك الصناعة، كذلك يعزى التحسن في تلك الكلفة إلى ما طرأ من تحسينات تكنولوجية في تصميم خطوط الأنابيب، واستخدام الحاسبات الآلية "الكمبيوتر" في قياس العدادات واستخراج الفواتير، وقد شجع انخفاض التكلفة على التوسع في استخدام الغاز الطبيعي وهو الوقود الأنظف بيئيا؛
- انخفاض بنسبة كبيرة في التلوث الناتج عن تسرب الزيت "Spill" من خطوط الأنابيب في أوربا، حيث انخفض المتوسط السنوي على مدى ربع قرن بمعدل 5% بالنسبة لعدد حوادث التسرب من الأنابيب وبمعدل 3.5% بالنسبة لحجم

الكمية المتسربة[1]. وقد تحققت هذه النتائج عن طريق تحسين تصميم ومواصفات الأنابيب، وإدخال نظم التحكم المتقدمة وتحسين أدوات رقابة التسرب؛

- نجحت المصافي في استرجاع الحرارة المفقودة في العوادم مما أدى إلى انخفاض حجم الوقود المستهلك في العمليات، ففي المصافي الأوربية انخفض استهلاك الوقود اللازم لكل وحدة من المنتجات خلال الفترة (1980–1990) وذلك على الرغم من اتجاه المصافي للتركيز على المنتجات الخفيفة.

### I.3. أثر الأورو على سوق البترول العالمية:

من بين المواضيع الهامة التي تثير اهتمام الدول المنتجة للنفط بصفة عامة والدول العربية النفطية بصفة خاصة العملة الأوربية الموحدة، ومستقبل الدولار في المبادلات البترولية كوحدة حسابية ووسيلة للمدفوعات. فالبترول منذ اكتشافه يسعر وتسوى مدفوعاته بالدولار، لأن مركز ثقله وتجارته كانت في الولايات المتحدة ومن قبل شركات أمريكية، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1971 أين قامت الدول المنتجة بالتفاوض مع الشركات البترولية لتعويضها عن انخفاض سعر صرف الدولار. وخلال فترة نظام الأسعار الثابتة وقوة OPEP لم يكن موضوع اختيار عملة تقويم سعر البترول ووسيلة الدفع ذات أهمية، فالدولار كان عملة التداول البترولي والعملة الأكثر قبولا، إلا أنه بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 وتخلي OPEP عن نظام الأسعار الثابتة في منتصف سنة 1987، وإبقائها على نظام حصص الإنتاج مع ترك أسعار زيوت كل دولة مرنة تتحدد بالسوق الفورية إذا كانت تتداول في تلك السوق، أو تتحدد بمعاملة مرتبطة بزيوت يتم تداولها في الأسواق الرئيسية مثل زيت برنت في أوربا، وزيت وسيط غرب تكساس في أمريكا الشمالية، وهذا يعني أنه في ظل نظام الأسعار المرنة السائدة من 1987 تتفاعل المؤثرات على الأسعار بما فيها تغيرات أسعار صرف الدولار في السوق وتؤثر على اتجاهه.

---

[1]– د/ حسين عبد الله: البترول العربي، مرجع سابق، ص:434.

من الناحية النظرية إذا انخفض السعر الحقيقي للبرميل بسبب انخفاض سعر صرف الدولار اتجاه العملات الأخرى أو بسبب التضخم، بافتراض بقاء العوامل الأخرى (ضرائب الاستهلاك على المنتجات، ظروف العرض...) على حالها، فإن الطلب يزداد في الدول التي ارتفعت عملاتها، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الفورية الاسمية والعكس صحيح، أي أن الوحدة الحسابية التي يتم فيها تقييم الأسعار ليست ذات أهمية في نظام الأسعار المرنة، حيث أن منظمة OPEP متلقية للسعر، ومعادلات أسعارها مرتبطة بزيوت من خارج OPEP تقيم أسعارها في الأسواق الفورية بالدولار.

➢ **جدول (02/III): أسعار البترول بالقيمة الإسمية والحقيقية الوحدة (دولار للبرميل) 1973 (سنة الأساس)**

| السنة | السعر الاسمي | أثر سعر الصرف | أثر التضخم | السعر الحقيقي |
|---|---|---|---|---|
| 1973 | 3.07 | 3.07 | 3.07 | 3.07 |
| 1976 | 11.51 | 12.65 | 8.47 | 9.31 |
| 1979 | 17.28 | 16.33 | 10.02 | 9.48 |
| 1981 | 32.50 | 15.13 | 15.19 | 16.42 |
| 1985 | 27.00 | 10.08 | 10.24 | 15.20 |
| 1987 | 17.33 | 18.91 | 6.38 | 6.81 |
| 1990 | 22.26 | 22.34 | 7.03 | 7.05 |
| 1993 | 16.33 | 17.83 | 4.65 | 5.08 |
| 1996 | 10.29 | 21.25 | 5.36 | 5.61 |
| 1997 | 18.68 | 20.95 | 4.83 | 5.42 |
| 1989 | 12.28 | 13.99 | 3.13 | 3.56 |

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 25 العدد 89 سنة 1999، ص:30.

من خلال أرقام الجدول يتضح أن القيمة الحقيقية لبرميل البترول من وجهة نظر الدول المصدرة تتأثر بعاملين رئيسيين:

- معدل التضخم في الدول التي تستورد منها؛
- سعر صرف عملات الدول التي تستورد منها مقارنة بالدولار.

وبأخذ سنة 1973 كسنة أساس نلاحظ أن الأسعار الاسمية ازدادت في المتوسط بمعدل 20% سنويا خلال الفترة (1973-1997)، وإن تذبذبت بشكل حاد ارتفاعا وانخفاضا وازدادت الأسعار بالقيمة الحقيقية بمعدل 33% سنويا، أي أن التضخم وتغيرات أسعار الصرف اتجاه الدولار ساهمت بانخفاض القيمة الحقيقية بمعدل 16.7% سنويا.

إن التغيرات في أسعار الصرف ساهمت في تحسين القيمة الحقيقية لبرميل دول OPEP بمعدل 2% سنويا، بينما ساهم التضخم بانخفاضها بمعدل 3% سنويا، أي أن الانخفاض بالقيمة الحقيقية أو القوى الشرائية يعزى إلى التضخم أكثر منه لانخفاض قيمة الدولار اتجاه العملات الأخرى.

وبالتالي في حالة تطور الأمر وقبول الأورو كعملة فوترة "Facturation" وتقويم للبترول، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية للبرميل من وجهة نظر الدول المنتجة سوف تزداد، حيث أن الأمر يعتمد على قيمة الأورو في أسواق الصرف ودرجة استقراره.

**(جدول 03/III): التقلبات الشهرية في أسعار البترول ومعدلات صرف الدولار وأسعار بعض المواد الأولية:**

| | 1990 - 1985 | 1995 - 1991 | 1999 - 1995 |
|---|---|---|---|
| **أسعار الزيوت** | | | |
| برنت | 24.4 | 29.7 | 11.5 |
| WTI | 21.7 | 26.8 | 11.0 |
| دبي | 26.0 | 32.0 | 10.0 |
| زيوت OPEP* | 25.0 | 30.4 | 10.7 |
| **أسعار المواد الأولية** | | | |
| القهوة | 47.2 | 39.5 | 51.3 |
| الذهب | 10.5 | 12.5 | 5.3 |
| النحاس | 25.9 | 32.1 | 16.5 |
| **أسعار الصرف** | | | |
| الدولار / سلة جنيف** | 10.9 | 11.5 | 2.6 |
| الدولار / الين | 27.6 | 24.3 | 14.1 |
| الدولار / المارك | 22.7 | 23.0 | 6.9 |

زيوت OPEP*: تشمل متوسط أسعار 6 زيت تصدرها المنظمة
سلة جنيف**: تشمل عملات 10 دول تشكل التجارة معها أكثر من 80% من واردات أوبك.
المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي المجلة 25 العدد 89 سنة 1999 ص:33.

يلاحظ أن أسعار البترول الاسمية وكذلك أسعار المواد الخام تقلبت خلال الفترة (1985-1995) بأكثر من تقلب أسعار صرف العملات بسبب ظروف العرض والطلب في أسواقها، وإن اختلفت درجة التقلب في الفترات المختلفة.

### I.3.1. الأورو وتجارة البترول العربية:

في بداية ظهور الأورو لم تتحمس الدول العربية لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق البترول، حيث كان الاعتقاد العربي السائد أن استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت، وقد يستمر لفترة طويلة خاصة في دول الخليج وذلك لأن جزءا كبيرا من وارداتها يتم تسويته بالدولار، كما أن وضعها كدول دائنة بصفة صافية تقيم معظم ممتلكاتها البنكية الصافية بالدولار يجعلها ليست في حاجة ملحة إلى الأورو لتسوية معاملات البترول وذلك حتى يستقر الأورو في السوق العالمي.

*** جدول (04/III): الممتلكات البنكية الصافية للبلدان الكبرى المنتجة للبترول في 31 ديسمبر 1996 (الوحدة ملايين الدولارات):**

| | التزامات بنكية لدجى البنوك المصرح بها في البنك العالمي | الممتلكات البنكية لدى البنوك المصرح بها في البنك العالمي | ممتلكات صافية |
|---|---|---|---|
| السعودية | 12987 | 62292 | 49305 |
| الكويت | 5860 | 14874 | 9004 |
| الإمارات | 10271 | 44451 | 34180 |

المصدر: Revue de P'Energie, NSo3, JANVIER 1999, P : 27

لكن هناك بعض الدول العربية الأخرى المصدرة للبترول مثل العراق، ليبيا والجزائر التي يمكنها اللجوء إلى العملة الأوربية الموحدة لتسوية تعاملاتها البترولية مع دول الاتحاد الأوربي، حيث أنها تستورد من أوروبا معظم حاجاتها، كما أن تسعير صادرات بعض الدول العربية مثل الجزائر بالأورو سيسمح لها أن تضمن خدمة حسنة لديونها وتتجنب أخطار الصرف لأن معظم ديونها خارج الدولار هي بعملة الاتحاد الأوربي.

أما إن تم التحول العربي كليا من الدولار إلى الأورو لتسوية تعاملات البترول فهذا سيؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف وهذا لحجم تعاملات البترول العالمية من إجمالي التجارة العالمية.

**جدول (05/III): مصدر واتجاهات المبادلات الخارجية لبعض البلدان العربية المنتجة للبترول والغاز (1979)**

| % | العربية السعودية | | الكويت | | الإمارات العربية | | الجزائر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| UE15 | 18.0 | 39.6 | 10.7 | 39.8 | 4.6 | 30.9 | 61.9 | 60.7 |
| UE11 | 14.6 | 20.8 | 8.5 | 25.4 | 2.1 | 20.5 | 60.8 | 57.5 |
| USA | 15.3 | 22.9 | 13.0 | 22.2 | 2.9 | 9.3 | 17.3 | 8.6 |
| اليابان | 17.6 | 8.3 | 24.1 | 15.1 | 36.4 | 9.0 | 0.9 | 2.1 |
| حصة البترول والغاز من الصادرات | | | | | | | | |
| السعودية 88.3% | | | الكويت 95.2% | | الإمارات 60% | | الجزائر 95.5% | |

La Zone UE 11 Est composée de : Z'Allemagne, Relgique, La Finlan de, L'Espagne, L'Italie, Irlande, La France, Luxembourg Les Pages BSN Le Portugal.
UE15, U11 + Le Danimarle, ROYAUME UNI, La SUEDEE + LE GRECE
المصدر: Revue de P'Energie, NSo3, JANVIER 1999, P: 27

يظهر أن معظم معاملات الجزائر وهي من دول المغرب العربي (شمال إفريقيا) مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن معظم تسوياتها تتم بالأورو وهذا بالنظر لعدة عوامل أهمها الموقع الجغرافي والعامل التاريخي، وبالتالي فإنه من مصلحتها تسعير البترول بعملة الاتحاد الأوروبي، في حين أن وضع الخليج العربي مختلف حيث يظهر أن تعاملاتها موزعة بصفة متساوية بين مختلف أنحاء العالم.

## المبحث الثاني: مستقبل النفط كمصدر للطاقة

**تمهيد:** مستقبل النفط موضوع يشغل تفكير معظم الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية.

فمن جهة لدينا الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا إن لم نقل كليا في رخائها الاقتصادي على عوائد الصادرات النفطية، والدول العربية من أبرز هذه الدول والتي قد يعني نضوب النفط بالنسبة لها كارثة اقتصادية حقيقية.

من جهة ثانية هناك شركات البترول العملاقة المسيطرة على جزء كبير من صناعة النفط في العالم، حيث يبقى مستقبلها مرهون بمستقبل النفط.

أما الجهة الثالثة فهي ليست إلا الدول الصناعية الكبرى والتي تمثل القسم الأكبر من الطلب العالمي على النفط، حيث أن حضارتها ومدنيتها مهددة بالزوال في حالة نضوب النفط، وهذا ما جعل وزير الطاقة الأمريكي صامويل بودمان يصرح خلال مؤتمر صحفي عقده في باريس خلال المؤتمر الوزاري لوكالة الطاقة الدولية <<أن بلاده عازمة على استبدال 20% من حجم استهلاك البنزين لديها بطاقة بديلة...>>[1].

ويبدو أن هذا التخوف مشروع لأن النفط مورد طبيعي محدود وقابل للنفاد؛ وبالتالي من الممكن أن يحدث نضوب كامل لهذه المادة في المستقبل، خاصة وأن الدراسات في هذا المجال تشير إلى أن إنتاج النفط التقليدي يقترب من الذروة، مما سيدفع إلى المزيد من الاستثمار والبحث في مجال الطاقة البديلة.

وقد خصص هذا المبحث لدراسة مستقبل النفط ومصادر الطاقة البديلة ومدى نجاعتها في تعويض النفط وضمان استمرارية الحضارة الاقتصادية العالمية.

وقسم المبحث إلى المطالب التالية:

II.1. مستقبل النفط العالمي والعربي؛

II.2. مصادر الطاقة البديلة؛

II.3. مصادر الطاقة البديلة في الوطن العربي.

[1] http/:www.siironline.org. 11/10/2007. 11:00h.

## 1.II. مستقبل النفط العالمي والعربي:

يعد النقاش الدائر حول الوصول إلى ذروة إنتاج النفط والذي يشير إلى بداية انخفاض إنتاج النفط العالمي، واحداً من أهم المواضيع المطروحة حالياً في صناعة الطاقة، علماً أن التقديرات حول وقت حدوث هذه الذروة تأتي متفاوتة، حيث تتوقع بعض المصادر أن يهبط إنتاج النفط في عام 2050 إلى مستواه الذي كان عليه عام 1950، وهو حوالي 18 مليون ب/ي.[1]

### 1.1.II. مستقبل النفط العالمي:

يمكن الحديث عن مستقبل النفط العالمي من جانبين جانب العرض وجانب الطلب.

#### 1.1.1.II مستقبل العرض العالمي للنفط:

الحديث عن مستقبل عرض النفط العالمي يقود للحديث عن الاحتياطات النفطية التي تختزنها مختلف المناطق المنتجة للنفط في العالم، والاكتشافات الجديدة لمعرفة مدى قدرة النفط على البقاء كمصدر أول للطاقة في العالم.

**جدول(06/III): الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة بين(2003- 2006)**

**الوحدة مليون برميل**

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| الاحتياطات العالمية | 1.169.726 | 1.177.514 | 1.189.139 | 1.195.318 |

.http://www.opec.org/libary/annual%20statistical%20buletin/pdf/ASB2006

نلاحظ أن الاحتيطات النفطية العالمية المؤكدة تشهد تزايدا مستمرا خلال االثلاث سنوات الأخيرة وهذا الأمر مطمئن عل المدى القريب والمتوسط فيما يخص عرض النفط.

أما على صعيد الإكتشافات الجديدة في العالم فقد جاء في تصريح للسيد رون موبد، رئيس ومسؤول قطاع الطاقة في <<A.H.S>>، المتخصصة في توفير خدمات المعلومات والاستشارات في مجال النفط والغاز خلال مؤتمر أسبوع الطاقة العالمي المنعقد بلندن <<أن إفريقيا ستتمكن من زيادة الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 30%، ومن الغاز

[1]- مستقبل النفط كمصدر للطاقة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، 2005، ص: 17.

الطبيعي المسال بنسبة تتجاوز 25% بحلول عام 2010>>، مضيفا:<<أن مناطق إنتاج النفط والغاز الرئيسية في إفريقيا ستواصل استقطاب استثمارات ضخمة في مجال التنقيب، ومن المرجح التوصل إلى اكتشافات تتجاوز المعدلات المعتادة، خاصة في المناطق الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي>>.[1] كما توقعت شركة (كامبريدج انيرجي ريسيرتش أسوشييتس) أن إفريقيا ستضيف 38% من كميات الإنتاج النفطي بحلول عام 2010، وتسهم بنسبة كبيرة من هذا النمو حقول عملاقة جديدة في نيجيريا وأنغولا والجزائر.

وهكذا يبدو أن جانب مهم من مستقبل النفط العالمي سيتركز في إفريقيا، وهذا ما يبرر تسابق الشركات العالمية العملاقة للحصول على عقود للبحث والتنقيب عن البترول في القارة السمراء.

### II.1.1.2. مستقبل الطلب العالمي على النفط:

مستقبل الطلب على النفط يبقى مرهون بمدى اعتماد دول العالم على النفط كمصدر رئيسيي للطاقة من خلال معرفة التطور المستقبلي للطلب العالمي على النفط.

جدول (07/III): **تطور الطلب العالمي على النفط (2000- 2030)**

| مليون طن | | | نسبة مئوية ٪ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2030 | 2020 | 2010 | 30/2020 | 20/2010 | 10/2000 | البترول |
| 5878 | 5099 | 4250 | %1.43 | %1.84 | %1.91 | WETO |
| - | 5139 | 4293 | - | %1.82 | %2.01 | IEA |
| 4846 | 4470 | 4057 | %0.81 | %0.97 | %1.44 | WEC |

WETO : World Energy, and Technology.
IEA: International Energy Agancy.
WEC: World Energy Concil .
Source: http://ec.europa.eu/research/energy/pdf/weto-annex1.pdf.

يبين الجدول أن توقعات الجهات المتخصصة في مجال الطاقة تشير إلى استمرار اعتماد دول العالم على البترول كمصدر رئيسي للطاقة خلال العشرين سنة القادمة.

[1] http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=5&issueno=9941&article=348357&feature= . 09/11/2008. 19:00h.

.- الجدول (III/08): احتياط النفط عربيا (2002 - 2006)

الوحدة (مليار برميل عند نهاية السنة).

| السنوات / الدول | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | نسبة التغير (%) (2006-2005) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 97.80 | 97.80 | 97.80 | 97.80 | 97.80 | 0.0 |
| البحرين | 0.13 | 0.13 | 0.13 | 0.13 | 0.13 | 0.0 |
| تونس | 0.31 | 0.31 | 0.31 | 0.31 | 0.40 | 29.0 |
| الجزائر | 11.31 | 11.80 | 11.35 | 12.27 | 12.27 | 0.0 |
| السعودية | 262.79 | 262.73 | 264.31 | 264.25 | 264.25 | 0.0 |
| سورية | 3.15 | 3.15 | 3.15 | 3.00 | 3.00 | 0.0 |
| العراق | 115.00 | 115.00 | 115.00 | 115.00 | 115.00 | 0.0 |
| قطر | 15.21 | 15.21 | 15.21 | 15.21 | 15.21 | 0.0 |
| الكويت | 96.50 | 99.00 | 101.50 | 101.50 | 101.50 | 0.0 |
| ليبيا | 36.00 | 39.13 | 39.13 | 41.46 | 41.46 | 0.0 |
| مصر | 3.70 | 3.70 | 3.70 | 3.70 | 3.72 | 0.5 |
| السودان | 0.81 | 0.81 | 0.81 | 0.90 | 5.00 | 455.6 |
| عمان | 5.70 | 5.56 | 4.80 | 5.00 | 5.40 | 8.0 |
| اليمن | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 3.00 | (25.0) |
| إجمالي الدول العربية | 652.41 | 658.33 | 661.20 | 664.53 | 668.14 | 0.5 |
| إجمالي العالم | 1224.24 | 1138.60 | 1145.14 | 1153.91 | 1160.79 | 0.6 |
| نسبة الدول العربية للعالم % | 58.0 | 57.8 | 57.7 | 57.6 | 57.6 | |

*** بيانات أولية:**

**ملاحظة:** الأرقام بين قوسين تغير سالبا.

**المصدر:** تقرير الأمين العام السنوي 2006، منطقة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ص:68.

### II.1.2.2. النشاط الاستكشافي:

تشهد المنطقة العربية نشاطا استكشافيا واسعا، أدى إلى تحقيق اكتشافات جديدة تؤكد أن هذه المنطقة لا تزال واعدة من حيث الإمكانات الكامنة، وقد أدت النشاطات الاستكشافية إلى تحقيق ما لا يقل (عن 88) اكتشافا في الدول العربية خلال عام 2006 منها 57 نفطيا و16 غازيا.[1]

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 الفصل الخامس، ص: 92.

ومن بين الاكتشافات الجديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر اكتشاف جديد لحقل غازي في المياه الإقليمية السعودية في الخليج، والاكتشاف النفطي في حوض مرزق في جنوب ليبيا إضافة إلى الاكتشافات النفطية والغازية في حقل بركين في الصحراء الجزائرية.

وتبقى هذه المعطيات مبعثا للارتياح في الأوساط العربية خاصة مع تطور الأبحاث والاكتشافات من عام إلى آخر انظر الجدول(09/III).

**- جدول (09/III): الاستكشافات البترولية في الدول العربية (2005 - 2006)**

| | الاستكشافات البترولية (العدد) | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2005 | | 2006* | |
| | نفط | غاز | نفط | غاز |
| إجمالي الدول العربية | 57 | 16 | 39 | 48 |
| الإمارات | - | - | - | - |
| البحرين | - | - | - | - |
| تونس | 1 | - | 2 | 1 |
| الجزائر | 5 | 3 | 2 | 18 |
| السعودية | 3 | 2 | - | 4 |
| سورية | - | - | - | - |
| العراق | - | - | - | - |
| قطر | - | - | - | - |
| الكويت | 2 | - | 1 | 2 |
| ليبيا | 2 | - | 2 | 1 |
| مصر | 38 | 11 | 29 | 22 |
| السودان | 1 | - | - | - |
| عمان | 2 | - | - | - |
| اليمن | 3 | - | 3 | - |

*بيانات أولية

Source : http/: www.oapecorg.org 10:h. 20/01/2008

يلاحظ من الجدول أن مصر كان لها النصيب الأكبر من الاستكشافات سواء النفطية أو الغازية خلال سنتي (2005-2006)، في الوقت التي جاءت فيه الجزائر في المرتبة الثانية من حيث الاستكشافات الجديدة خلال نفس الفترة، كما يلاحظ أن هناك بعض الدول

العربية التي لم يتم استكشاف فيها شيء جديد إطلاقا على غرار (الإمارات، البحرين والعراق، قطر).

## II.2. مصادر الطاقة البديلة:

تسعى الدول الصناعية إلى تطوير استخدام مصادر الطاقة البديلة من خلال تدعيم الأبحاث والاستثمارات في هذا المجال، وذلك بالنظر لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أهمها:

- التخلص من عبء ارتفاع أسعار البترول وطفراته الحادة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السيئة على الدول المستهلكة للنفط؛
- القلق العالمي المتزايد من نضوب البترول أو نفاد احتياطاته وما سيترتب عنه من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل أعبائها؛
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج وحرق الوقود الأحفوري مثل التلوث وزيادة درجة الحرارة على سطح الأرض؛
- منع تكرار استخدام النفط سلاحا اقتصاديا أو سياسيا، وسلب الدول النفطية لاسيما العربية امتيازا هاما ومؤثرا.

تتوفر الطبيعة على مجموعة من مصادر الطاقة غير البترولية منها ما هو قريب للنفط من حيث الخصائص مثل (الغاز الطبيعي، الفحم، ...)، ومنها ما يختلف عنه تماما مثل الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.

### II.2.1. مصادر الطاقة البديلة غير القابلة للتجدد:

هي عبارة عن مصادر الطاقة الناضبة والتي ستنتهي مع الزمن نتيجة كثرة الاستخدام وهي موجودة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة.

#### II.2.1.1. الغاز الطبيعي:

يبدو الغاز الطبيعي الوقود المثالي البديل للنفط إلى حد ما حيث أنه يحترق بشكل نظيف أكثر من البترول، كما أن الطاقة الناتجة عنه عالية مقابل الطاقة المصروفة لاستخراجه وهو متعدد الاستخدامات.

حيث يمكن استعمال الفحم في:

- مجال النقل (سيارات، شاحنات، باصات، ...)؛
- صنع مخصبات النتروجين في الزراعة؛
- في عمليات الصناعة مثل صناعة الزجاج؛
- توليد الكهرباء والتدفئة والطبخ المنزلي.

لهذا يعتبر الغاز الطبيعي أسرع وقود أحفوري من حيث نمو الاستهلاك على المستوى العالمي، فقد بلغت نسبة مساهمته في الاستهلاك العالمي للطاقة حوالي 23%، كما أنه يمثل حوالي 25% من نسبة استهلاك الولايات المتحدة للطاقة.[1]

بالرغم من كل المزايا السابق ذكرها نجد أن الغاز الطبيعي كذلك يعاني من خطر النضوب حيث نجد أن استنفاد آبار الغاز أسرع من استنفاد آبار البترول، الأمر الذي يجعل الغاز الطبيعي عاجزا عن إيجاد حل لمشكلة التزود بالطاقة الناتجة عن استنفاد النفط، بل قد يزيد من هذه المشكلة، لذلك نجد هناك من يصفه بمثابة الوقود الإنتقالي والذي يمكن استخدامه المتزايد من كسب المزيد من الوقت من أجل الانتقال إلى مصادر بديلة أخرى للطاقة.

**2.1.2.II الفحم:**

كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي ومازال يستعمل حتى يومنا هذا. وتبلغ حصة الفحم في توليد الكهرباء على المستوى العالمي حوالي 39.8%، ويقدر الاحتياطي الموجود داخل باطن الأرض بمئات البلايين من الأطنان، إلا أن استخدامه يؤدي إلى عدة مشاكل تؤثر على البيئة والإنسان كونه مصدر رئيسي لتلوث الهواء حيث يؤدي احتراقه إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يزيد من حرارة الجو التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري. وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول الصناعية لتحويل الفحم إلى

[1]- رينشارد هاينبرغ: مرجع سابق، ص:195.

وقود نظيف إلا أن الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للطاقة مستقبلا يبقى صعبا بالنظر لآثاره الخطيرة عل البيئة.

**3.1.2.II. الطاقة النووية:**

عقب الحرب العالمية الثانية اتجه تفكير دول العالم المتقدم إلى إنشاء مفاعلات نووية عملاقة وتطويرها، لتطويع هذه الطاقة بما يسمح باستخدامها في المجالات الصناعية المدنية لتحسين نمط حياة الإنسان.

واستمرت الدراسات والأبحاث في الخمسينات والستينات على نماذج مختلفة من المفاعلات، إلى أن تم التوصل إلى مفاعلات الماء الخفيف والتي تعتبر عملية في التشغيل ويمكن الاستفادة منها في عدة مجالات، وبذلك انطلقت صناعة جديدة تماما على المستوى العالمي وهي صناعة المفاعلات العملاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

شهد استخدام المفاعلات النووية في توليد الطاقة الكهربائية تطورا ملحوظا حيث تأتي نسبة 20% من الكهرباء في الولايات المتحدة من مصادر نووية، كما تعتبر فرنسا أكثر الدول اعتمادا على الطاقة النووية في توليد الكهرباء إذ زادت النسبة عن 75% من إنتاجها للطاقة الكهربائية، أما على الصعيد العالمي فإن 12% من كهرباء العالم و5% من مجمل الطاقة يأتي من مفاعلات نووية.[1]

ويعتبر اليورانيوم الوقود الأساسي في الطاقة النووية وهو موجود بكميات محدودة ويتم استخراجه من المناجم، وكما هو معلوم فإن أعمال المناجم كثيرة النفايات وملوثة حيث حدث (أن أتلفت مناجم اليورانيوم في نيومكسيكو آلاف الهكتارات من الأراضي وسممت العمال وعائلاتهم).[2]

كما أن النفايات النووية الناتجة عن المفاعلات ليست ضئيلة وهي ملوثة وجد خطيرة على سلامة الكائنات الحية وهذا نتيجة الإشعاعات المنبعثة منها، لذلك بقي التخوف قائما في مجال استخدام الطاقة النووية خاصة وأن كارثة تشرنوبيل مازالت عالقة في الأذهان، كما أن الهاجس الأمني والتخوف من استخدام هذه

[1] -http/ :www.aitrs.org/traning/straning/2005/energy/lec/4.doc. 19/10/2008. 10 :00h.

[2]- ريتشارد هاينبرغ: مرجع سابق، ص:217.

الطاقة لأغراض عسكرية وقف عائقا أمام تطورها وانتشارها في مختلف دول العالم.

**II.2.2. مصادر الطاقة المتجددة:**

هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة، غير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار يمكن استخدامها في مجالات عديدة وتتميز بـــ:

- أنها طاقة طبيعية متيسرة لكافة الأفراد والشعوب والدول بشكل وفير وبخاصة في المناطق الأقل حظا من ناحية التطور الحضاري؛
- أنها غير ملوثة للبيئة حيث توصف بمصادر الطاقة الصديقة للبيئة.

ومن أهم مصادر الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، المد والجزر والأمواج والطاقة الحرارية الجوفية، طاقة المساقط المائية وطاقة الكتلة الحيوية.

**II.2.2.1. الطاقة الشمسية:**

تعتبر الشمس مصدر طاقة ضروري للحياة على سطح الأرض، وهي تمثل المصدر الرئيسي للطاقة بمختلف أنواعها سواء كانت أحفورية أو متجددة، وهي أهم مصدر من مصادر الطاقة المتجددة حيث تبذل الدول جهودا كثيرة عن طريق البحوث العملية لتطوير الطرق الخاصة باستغلالها كطاقة بديلة للنفط والغاز.

ويمكن استغلال الإشعاع الشمسي في المجالات التالية:[1]

- التحويل الحراري: يعتمد على مبدأ امتصاص الأجسام الداكنة لأشعة الشمس وتحويلها إلى حرارة تستغل في العديد من الاستخدامات المنزلية والصناعية مثل (تسخين المياه والتدفئة...)؛
- التحويل الكهروضوئي: يعتمد على مبدأ تحويل الإشعاع الشمسي مباشرة إلى تيار كهربائي، وذلك باستخدام ظاهرة التأثير الكهروضوئي، وتعتبر هذه الظاهرة الصورة الأساسية لما يسمى بالخلايا الشمسية والتي تستخدم في مجالات عديدة

[1]-http:/www.aitrs.org/traning/straning/2005/energy/lec4.doc 20/10/2008, 15:00h.

مثل: تشغيل ساعات اليد والآلات الحاسبة وتشغيل أبراج الإرسال والاتصالات الهاتفية ومحطات الإذاعة والتلفزيون، كما أنها تستخدم حاليا في إنارة الطرق.

**II.2.2.2. طاقة الرياح:**

تعتبر طاقة الرياح الطاقة الأكثر نموا والأسرع على المستوى العالمي في الطاقات الجديدة والمتجددة، حيث يتم تحويل الرياح إلى طاقة كهربائية بواسطة توربينات* عملاقة. وتحتل ألمانيا المركز الأول عالميا في مجال استغلال طاقة الرياح، ويبلغ الإنتاج العالمي من الكهرباء المولدة بطاقة الرياح حوالي 40 ألف ميغاواط يقدر نصيب أوربا منها حاليا 75%.

و بالرغم من انتشار مزارع الرياح بشكل واسع إلا أنها تعاني من بعض المشاكل مثل المساحات الكبرى التي تحتاجها وكذلك الضجيج الكبير الناتج عن دوران المراوح، والتلوث البصري الذي قد يعاني منه الناس القاطنون بالقرب من هذه المزارع.

**II.2.2.3. طاقة الكتلة الحيوية:**

هي كل أنواع المواد المشتقة من الكائنات الحية خاصة النباتية والتي يمكن استخدامها في إنتاج الطاقة مثل: الخشب، النباتات العشبية، المحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات.

وبدأت بعض المناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات خصيصا لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي منها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة الأمريكية واللفت في أوربا، قصب السكر في البرازيل وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا.

ويتم إنتاج هذه الطاقة من خلال عملية التمثيل الضوئي التي تقوم بها النباتات.

*- التوربين: يسمى أيضا العنقة عبارة عن جهاز دو عضو دوار يديره سائل أو غاز متحرك مثل الماء والبخار والهواء يحول طاقة السوائل إلى طاقة حركية وهي طاقة الدوران التي تستخدم لتحريك الآلات مثل المولدات الكهربائية، مضخات الماء ومراوح السفن.

جدول (10/III): طاقة الكتلة الحيوية المركبة في بعض الدول (2004/2003)

| الـــــــــدول | 2003 | 2004 | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 6115 | 6446 | 5.4 |
| السويد | 1670 | 1670 | 0.0 |
| فلندا | 1700 | 1700 | 0.0 |
| النمسا | 766 | 766 | 0.0 |
| اسبانيا | 329 | 670 | 103.6 |
| الدانمارك | 311 | 474 | 52.4 |
| استراليا | 530 | 391 | 26.2- |
| المكسيك | 292 | 292 | 0.0 |
| المملكة المتحدة | 163 | 163 | 0.0 |
| بلجيكا | 121 | 130 | 7.4 |

المصدر: IEA renewables information 2006

إلا أن استخدام هذا النوع من الوقود يسبب العديد من المشاكل خاصة مع أزمة الغذاء التي يعاني منها العالم حاليا، حيث طالب جون زيغلر المقرر الخاص بالأمم المتحدة حول الحق في الغذاء بوقف اختياري لمدة خمسة سنوات لعمليات إنتاج الوقود الحيوي المستخرج من المواد الغذائية، واعتبر أن التأثير الذي تركه هذا النوع من الوقود على أسعار الغذاء حول العالم يمثل <<جريمة ضد الإنسانية>> بحق الفقراء.[1]

### III.4.2.2. الطاقة الهيدرولوجية (طاقة المياه):

تتمثل في استخدام الماء الجاري ومساقط المياه لإنتاج الطاقة، وتعتبر من أنظف مصادر الطاقة والأكثر كفاءة لإنتاج الكهرباء، حيث يأتي حوالي 19% من إنتاج الكهرباء في العالم من استغلال طاقة المياه.

[1]- http:/www.amjad68.jeeran.com/archive/2008/1/44/442773.htm

وعلى الرغم من التوسع في استخدام طاقة المياه إلا أنها تضل تنطوي على بعض السلبيات أبرزها استغلال الأراضي الجيدة والتي تكون عادة قريبة من مساقط المياه.

### III.5.2.2. طاقة حرارة جوف الأرض:

وهي الحرارة الهائلة الكامنة تحت قشرة الأرض والتي تقدر بـــ(200 إلى 1000) درجة مئوية، وتعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتظهر من خلال الإنفجارات البركانية والينابيع الحارة وبعض الظواهر الجيولوجية.

وتقوم طاقة حرارة جوف الأرض على مبدأ حفر آبار عملاقة لإطلاق الحرارة العالية التي يمكن استغلالها لتدوير توربينات عملاقة تعمل على البخار، وحاليا فإن مساهمة هذا النوع من الطاقة في توليد الكهرباء لا يتعدى 0.3%. وتعتبر هذه الطاقة غير واعدة على الصعيد المستقبلي، حيث يوجد لها تأثيرات بيئية سلبية مشابهة لتلك الناتجة عن الوقود الأحفوري فالغازات الناتجة عن هذه التقنية هي كبريتيك الهيدروجين، كلوريد الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون.

### II.6.2.2. طاقة المحيطات:

تظهر في عدة أشكال:

- طاقة المد والجزر: حيث يمكن استخدام ارتفاع منسوب مياه البحر وانخفاضه كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة، وقد استخدم هذا النوع لتوليد الطاقة قديما في بريطانيا وفرنسا حيث كانت تتوفر طواحين لطحن الحبوب تعمل بتدفق مياه البحر أثناء المد والجز، أما الآن فإنها تستخدم لتوليد الكهرباء.
- طاقة الأمواج.

### 3.II مصادر الطاقة البديلة في الوطن العربي:

تحتوي المنطقة العربية على العديد من مصادر الطاقة البديلة التي يمكن تطويرها والاستفادة منها مستقبلا.

### 1.3.II الغاز الطبيعي:

تختزن الأراضي العربية ما نسبته 29.5% من إجمالي الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي.

**شكل(14): الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية نهاية عام 2006.**

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي2006، أوابك، ص107.

وبلغ الإنتاج العربي من سوائل الغاز الطبيعي حوالي 3205 ألف برميل يوميا بما يجاوز نسبة 38.5% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2005.[1]

أما عن استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية التابعة لـ(أوابك)، فقد ازداد بمعدل 6.2% سنويا خلال الفترة (2002-2006) ليصل إلى حوالي أربعة ملايين برميل مكافئ نفط في عام 2006.

[1]- Oil end energy trends, annual statical review, may2006.

جدول (11/III) نسبة استهلاك الغاز الطبيعي من أجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربيةالوحدة نسبة مئوية

| الدول | نسبة استهلاك الغاز الطبيعي |
|---|---|
| الفئة الأولى | |
| قطر | ٪90.0 |
| البحرين | ٪87.1 |
| الامارات | ٪61.2 |
| الجزائر | ٪58.4 |
| الفئة الثانية | |
| ليبيا | ٪45.3 |
| مصر | ٪45.1 |
| الكويت | ٪42.1 |
| السعودية | ٪39.1 |
| تونس | ٪33.1 |
| الفئة الثالثة | |
| سوريا | ٪25.7 |
| العراق | ٪15.6 |

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن معطيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

توضح الأرقام تزايد أهمية الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في أغلب الدول العربية وهذا بالنظر لما تحتويه المنطقة من إمكانات غازية معتبرة.

### II.2.3. الفحم:

يعتبر الفحم من أقل مصادر الطاقة استخداما في الدول العربية على الرغم من توفره في بعض الدول مثل مصر، الجزائر والمغرب، حيث لم يشهد مجال صناعة الفحم واستخراجه تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة باستثناء منجم المغارة بشبه جزيرة سيناء بمصر الذي بلغ الإنتاج فيه عام 2002 حوالي 37 ألف طن، وكان قد بلغ في التسعينات حوالي 125 ألف طن في السنة.[1]

ويعود تراجع إنتاج الفحم إلى تحول معظم محطات توليد الكهرباء للعمل على الغاز الطبيعي، وعدم وجود سوق للفحم.

[1] -http://www.oapecorg.org/en/pub/sgar.htm 10:00 h.

### II.3.3. مصادر الطاقة الأخرى:

تشكل الطاقات المتجددة في الدول العربية نسبة 3.7% من إجمالي الطاقة الكهربائية منها 7% طاقة كهرومائية، ويتوزع الباقي والبالغ 0.3% بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية.

وتعد الطاقة الحيوية (الخشب، وبعض المخلفات الزراعية) المصدر الرئيسي المتجدد للطاقة في العديد من المناطق النائية من الدول العربية.

ويبلغ مجمل أنظمة التسخين الشمسية 1000 متر مربع في الجزائر و50ألف متر مربع في مصر و60الف بالمغرب و110 ألف في تونس.

وتشكل الطاقة الكهرومائية مصدرا محدودا للطاقة في المنطقة العربية نظرا لمحدودية الموارد المائية والأنهار، ويقدر إنتاج الطاقة الكهرومائية في الدول العربية بحوالي 28 ألف جيغاوات/ساعة، أي حوالي 11% من إنتاج الكهرباء في العالم العربي، وهي نسبة آخذة في التراجع نتيجة تزايد الإنتاج باستخدام مصادر الطاقة الأحفورية.

فيما يتعلق بإجمالي الطاقة المركبة لطاقة الرياح تأتي مصر في المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تتوفر لدى بعض الدول الخليجية محطات صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر، ويتم في الوقت الحاضر تنفيذ عدد من المشاريع المرتبطة بمجال الطاقة الكهروضوئية وتوليد الطاقة الشمسية لزيادة نسبة الطاقة الشمسية من إنتاج الكهرباء الكلي بحلول عام 2010.

أما بخصوص الطاقة النووية فقد ظهر اهتمام بعض الدول في اقتناء تقنية استخدام الطاقة النووية لأعراض سلمية خاصة توليد الكهرباء، ومن ضمن هذه الدول: مصر، ليبيا، سوريا، الجزائر، علاوة على دول مجلس التعاون الخليجي التي اتخذت قرارا حول هذا الموضوع من أجل تدعيم الأبحاث وتطويرها في هذا المجال.

وعموما يمكن القول أن مستقبل الطاقة النووية في المنطقة يبقى مجهولا بالنظر لافتقاد الدول العربية الخبرة العلمية في هذا المجال.

**الشكل (15): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية: 2002 – 2006**
**(ألف برميل مكافئ نفط يوميا)**

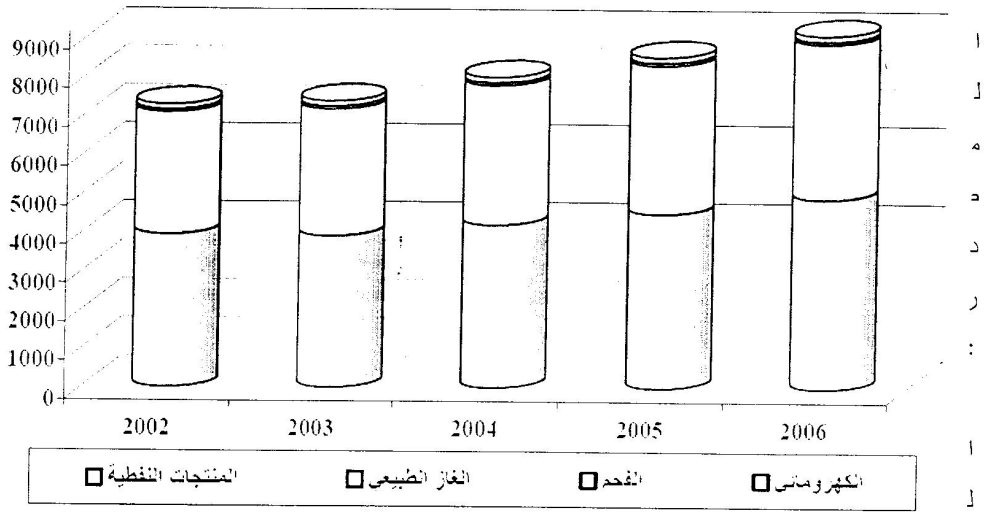


تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، الفصل الخامس، ص:100.

## المبحث الثالث: مستقبل الاقتصاد العربي

للتعرف على مستقبل الاقتصاد العربي وأبرز التحديات التي تواجه الدول العربية على الصعيد الاقتصادي، لابد أن نتعرف على الواقع الحالي للاقتصاد العربي من خلال إبراز الخصائص الاقتصادية لدول المنطقة وإمكانياتها، وهذا ما سيتم خلال هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

III.1. خصائص وإمكانيات الاقتصاد العربي.

III.2. التعاون الاقتصادي العربي.

III.3. التحديات الاقتصادية العربية.

### III.1. خصائص وإمكانيات الاقتصاد العربي:

#### III.1.1. خصائص الاقتصاد العربي:

يتميز الاقتصاد العربي بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

##### III.1.1.1. التبعية الاقتصادية:

تشكل السلع الإستخراجية من معادن، بترول وغاز المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة والوفاء بحاجات الدول العربية من السلع الاستهلاكية، حيث بلغت مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نسبة 40 % في عام 2006.[1]

فمعظم الدول العربية تتخصص في تصدير المواد الأولية، وهو التخصص الذي فرضته عليها القوى الاستعمارية في فترات سابقة وعجزت الدول العربية على التخلص منه لاحقا. هذا الوضع جعل دول المنطقة تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في استيراد معظم حاجياتها، مما جعلها تعاني من ظاهرة التبعية الاقتصادية.

[1]-http:// www.amf.org.ae/amf/website/weblisher/storage/uploads/docs/economic%20dept/joint%éàreport 01/05/2008 11 :00h.

### III.1.1.2. التخلف الاقتصادي:

مازالت معظم الدول العربية تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي مقارنة مع دول العالم المتطور، وهدا بالرغم من توافر رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار النفطية.

وأسباب هذا التخلف متعددة منها ما هو سياسي ومنها ما هو متعلق بخيارات اقتصادية غير صائبة، بالإضافة إلى إهمال جانب التنمية البشرية والبحث العلمي، حيث تعتبر الدول العربية من بين الدول الأقل إنفاقا في هدا المجال على الصعيد العالمي.

### III.1.1.3. التجزئة والتناقض:

تتسم الاقتصاديات العربية بالتجزئة والتناقض، حيث يلاحظ عدم تناسب بين الموارد الطبيعية وحجم السكان، فنجد دول الخليج العربي ذات المساحة الصغيرة والكثافة السكانية الضئيلة تمتلك قدرات هائلة من الموارد الطبيعية والمالية، في حين نجد دولا أخرى ذات مساحة شاسعة وكثافة سكانية هائلة تعاني من نقص في مختلف الموارد. وقد عمق هذا التناقض تباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية، وبالأخص هذه الأخيرة التي وقفت في كل مرة حاجزا أمام محاولات التعاون والتكامل العربي.

### III.1.1.4. التخلف الصناعي:

معظم الدول العربية تعاني من ظاهرة التخلف الصناعي مما ترتب عنه انخفاض في مستوى كفاية الهياكل الإنتاجية، فمعظم الصناعات العربية تهدف لتغطية حاجات استهلاكية في حين نلاحظ غياب الصناعات الإنتاجية التي تعتمد على تطبيق تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وهذا ماجعل البعض يصف المجتمعات العربية بالمجتمعات الاستهلاكية.

## III.1.2. الإمكانيات الاقتصادية العربية:

تتمتع الدول العربية بالعديد من الإمكانيات، والموارد البشرية والطبيعية والتي إن استغلت على أحسن وجه ستؤهلها إلى تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية الهامة.

### III.1.2.1. الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية عاملا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية فهي العنصر الأهم من بين عناصر الإنتاج، حيث يتوقف عليها مدى الكفاءة في استخدام العناصر والموارد الأخرى كالموارد الطبيعية ورأس المال.

قدر عدد سكان الوطن العربي بـــ318 مليون نسمة عام 2006، أما عن التركيبة السكانية نجد أن نسبة السكان دون 15 سنة تشكل حوالي 35 بالمائة، في حين أن الفئة العمرية بين (15-65)، وهم النشطون اقتصاديا أكثر من نصف عدد السكان وهي دون المعدلات في الأقاليم الأخرى في العالم.

فيما يتعلق بأوضاع القوى العاملة فهي تتزايد سنويا، حيث قدر معدل نموها بنحو 3.4% خلال الفترة الممتدة بين (1995-2005)، وهي موزعة حسب القطاعات على النحو التالي:

- القطاع الزراعي بنسبة 28.7 %؛
- القطاع الصناعي بنسبة 16.3 %؛
- القطاع الخدماتي بنسبة 55 %.

أما حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية فهي تقدر بحوالي 30 %.[1]

من خلال هده الأرقام نجد أن الدول العربية تتميز بـــ:

- صغر في حجم فئة السكان النشيطة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة؛
- الحجم الكبير لفئة السكان الأصغر سنا والتي تؤدي إلى زيادة الضغوطات فيما يتعلق بالطلب على التعليم والتدريب؛
- الانخفاض النسبي في مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالأقاليم الأخرى.

بالرغم من كل ما سبق ذكره فإن الدول العربية يمكنها الاستفادة من الحجم الهائل للسكان لتحقيق عملية التنمية، بشرط أن تحظى هده الموارد البشرية بالاهتمام والرعاية والتعليم والتكوين والتأهيل، لتكون قادرة على القيام بالمهام الموكلة إليها على أحسن وجه.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل الثاني، ص:15.

### III.1.2.2.1. الموارد الطبيعية:

تمتد الدول العربية من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا، وهي تقع في مجال إقليمي استراتيجي مهم للغاية من خلال إشرافها على العديد من المنافذ البحرية. وتقع 86% من الأراضي العربية في منطقة الجدب المدارية، وقد انعكس هذا الموقع الجغرافي على صورة الموارد الطبيعية في الدول العربية.

### III.1.2.2.1.1. الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية أساسا مهما لتطوير الزراعة بشكل خاص والحياة بشكل عام سواء في المنطقة العربية أو غيرها، ويلاحظ أن الموارد المائية في الوطن العربي تتكون من:[1]

- الموارد المائية السطحية التي تبلغ 292 مليار متر مكعب؛
- الموارد المائية الجوفية 41 مليار متر مكعب؛
- الخزين الجوفي بحدود 2334 مليار متر مكعب؛
- مجموع الموارد المائية المتجددة 333 مليار متر مكعب.

ويتميز واقع الموارد المائية في الوطن العربي بما يلي:

- تفاوت الدول العربية في توزيع الموارد المائية، حيث نجد أن معظمها وبالأخص السطحية منها مركزة في ست دول هي: العراق، مصر، السودان، المغرب، سوريا والجزائر؛
- عدم تناسب سقوط الأمطار والثلوج مع مواسم زراعة المحاصيل، حيث قد تأتي مبكرة أو متأخرة مما يقلل من درجة الاستفادة منها؛
- ضعف درجة السيطرة على الموارد المائية نتيجة محدودية وسائل التحكم في هذه الموارد وخزنها، وكذلك ضعف درجة تنظيم استخدامها.

### III.1.2.2.1.2. الموارد الزراعية:

تبرز أهمية الموارد الزراعية خاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، وتمتلك الدول العربية رصيدا جيدا من الأراضي الزراعية

[1]- د/فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص:64.

حيث يقدر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، أي ما يعادل 14% من المساحة الإجمالية، وتبلغ مساحة الغطاء النباتي من غابات ومراعي حوالي 570 مليون هكتار، وقد بلغت المساحة المزروعة عام 2005 حوالي 71.5 مليون هكتار أي حوالي 35 بالمائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.[1]

ساهم القطاع الزراعي بنسبة بلغت 6.2 % من الناتج المحلي بقيمة 79.3 مليار دولار وذلك سنة 2006[2].

وتعاني الزراعة العربية من بعض المشاكل أهمها:

- سوء استغلال الأراضي الزراعية نتيجة الاعتماد على طرق بدائية في عملية الإنتاج، والذي نتج عنه إهمال التربة وعدم الحرص على صيانتها والحفاظ على خصوبتها؛
- تخلف التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة؛
- الاقتصار في زراعة الأرض على محاصيل تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة اقتصادية متدنية؛
- عجز القطاع الزراعي عن تحقيق ادخارات تمكنه من تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير نشاطاته الزراعية وزيادة إنتاجيتها.

**III.1.2.2.3. الموارد المعدنية:**

يمتلك الوطن العربي إمكانات كبيرة فيما يخص مصادر الطاقة والموارد المعدنية والخامات الأخرى، والتي تعتبر في غاية الأهمية باعتبارها تشكل المواد الأولية للصناعة.

وتتمثل أهم الموارد المعدنية العربية في[3]:

- الفوسفات: أنتج منه 34262 مليون متر مكعب عام 1983، وتطور الإنتاج ليصل إلى 42645 مليون متر مكعب ويوجد في العديد من الدول العربية؛

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2006، ص:04.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل الثالث، ص:43.

[3]-د/ فليح حسن خليف: مرجع سابق، ص،ص،ص: 58،59،60.

- الكبريت: تم إنتاجه تجاريا بكميات بلغت 1413 مليون متر مكعب سنة 1983، وازداد إنتاجه حتى وصل عام 1988 إلى 3099 مليون متر مكعب؛
- كلوريدات البوتاسيوم: تنتج منه كميات أقل بلغت 287 مليون متر مكعب ازدادت إلى 1300 متر مكعب سنة 1988؛
- خامات الحديد: بلغ انتاجها 13079 عام 1983، واستمر هذا الإنتاج حتى وصل إلى 17000 عام 1987، ويوجد في كل من الجزائر، تونس ومصر والمغرب؛
- خامات النحاس: بلغ إنتاجها 63 ألف طن عام 1983 وارتفع إلى 78 ألف طن عام 1988؛
- خامات الرصاص: تنتج بكميات بلغت 60 ألف طن، وصلت إلى 70 ألف طن عام 1986 وينتج في كل من تونس والمغرب.

هذا وتشير التقارير إلى وجود العديد من الخامات والثروات المعدنية لم يتم التحري عنها بشكل كامل في الوطن العربي، وبالتالي فإن هناك احتمالات بوجود كميات غير التي هي معروفة حاليا سواء من الثروات المعدنية التي تم اكتشافها، أو تلك التي لم تكتشف بعد خاصة مع تطور وسائل البحث والاكتشاف، وهذا ما قد يوفر إمكانيات كبيرة لتطوير الاقتصاد العربي.

### III.3.2.1. الموارد المالية:

أبرز مشكلة تواجه عملية التنمية في الدول المتخلفة عبر أنحاء العالم هي عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية.

بالنسبة للدول العربية نجد أنها تتوفر على عوائد مالية معتبرة خاصة تلك التي يدرها قطاع النفط، حيث قدر مجموع الإيرادات العامة للدول العربية بـــ 486.4 مليار دولار سنة 2006[1]، لكن المشكلة تتجسد في توزيع هذه الموارد بين مجموع الدول العربية ككل

[1]- http:// www.amf.org.ae/amf/website/weblisher/storage/uploads/docs/economic%20dept/joint%éàreport 01/05/2008, 13:00 h.

حيث تتركز معظم الموارد المالية في الأقطار النفطية، في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول الأخرى عجزا واضحا في مواردها المالية.

### 2.III. التعاون الاقتصادي العربي:

من خلال ما تقدم حول إمكانات الوطن العربي يتضح أن دول المنطقة تتوفر على مقومات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها من خلال تنوع مواردها وترابطها الجغرافي، هذا بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية من لغة وديانة واحدة، وعادات وتقاليد متقاربة، والتي تسمح بتشكيل أرضية صلبة لوحدة عربية حقيقية.

بدأت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي مع نشأة الجامعة العربية عام 1954، وقد مرت هذه العملية بالمراحل التالية:

#### 1.2.III. التعاون في مرحلة الخمسينات والستينات:

تميزت هذه المرحلة باتفاقات تسهيل التبادل وتسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال، ثم تبعتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، بالإضافة إلى الاتحادات الثنائية، كوحدة مصر وسوريا عام 1958، والاتحاد العربي بين العراق والأردن في العام نفسه.[1]

- **اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964:**

أنشئت السوق العربية المشتركة في 1964/08/13، وترمي إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (الأشخاص ورؤوس الأموال)، وكذلك حرية تبادل البضائع وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت، كما رافقها انشاء بعض المشاريع العربية المشتركة في ميادين مختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة والمال والنقد.

#### 2.2.III. اتفاقيات التعاون أخرى:

عقدت العديد من الاتفاقيات الأخرى بين الدول العربية منها ما نفذ فعلا ومنها ما أجهض في منتصف الطريق، ونذكر من بين هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية توحيد جداول التعريفة الجمركية؛

---

[1]- د/إسماعيل صبري عبد الله وآخرون: التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2000، ص:157.

- اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي أريد له أن يكون على غرار البنك الدولي على مستوى الدول العربية؛
- اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛
- مجلس التعاون الخليجي عام 1981، واتحاد المغرب العربي عام 1989؛
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تهدف إلى الوصول إلى تحرير كامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من 1998/01/01.

يجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الاتفاقات التي لم تجد صداها في الواقع بسبب التعارض وعدم التفاهم بين الدول العربية.

### III.3.2. التجارة البينية العربية:

حققت التجارة العربية البينية نموا جيدا في الأعوام الأخيرة، ففي عام 2006 بلغت نسبة 21%، ونمت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 25.8% لتصل إلى 55.4 مليار دولار فيما نمت قيمة الواردات العربية البينية بنسبة 17.8% لتبلغ 52.5 مليار دولار.[1]

**جدول (III/12): أداء التجارة البينية العربية (2002-2006)، الوحدة(مليار دولار)**

| البيان / السنوات | التجارة البينية العربية | الصادرات البينية العربية | الواردات البينية العربية |
|---|---|---|---|
| 2002 | 20.9 | 20.9 | 20.9 |
| 2003 | 24.5 | 25.4 | 23.6 |
| 2004 | 35.2 | 36.2 | 34.3 |
| 2005 | 44,3 | 44,1 | 44.5 |
| 2006 | 50.4 | 55.4 | 52.5 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الفصل الثامن، ص:158.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، الفصل الثامن، ص:158.

نلاحظ أن هذه الأرقام تبقى دون المستوى المطلوب خاصة إذا ما قارناها بقيمة التجارة مع العالم الخارجي -غير العربي- إلا أنها تعكس حقيقة وواقع الاقتصاديات العربية، حيث أن معظمها لا تجد ما تحتاجه من سلع وخدمات إلا عند دول غير عربية.

### III.4.2. معوقات التعاون الاقتصادي العربي:

إن أهم عنصر يعرقل التعاون الاقتصادي العربي يتلخص في عدم القدرة على الإستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة في العالم، وخاصة الاتجهات نحو التعاون والانفتاح وإقامة مشروعات مشتركة والاستفادة من مزايا السوق الإلكترونية، والاكتفاء بحصر التجارب العربية المشتركة في محاولة زيادة التبادل التجاري والذي أفقدها الفاعلية المأمولة.

ونعرض فيما يلي أهم معوقات التعاون الاقتصادي العربي :

- عدم الاستفادة من التوجهات الاقتصادية الحديثة؛
- تشابه هياكل الإنتاج السلعي؛
- الضعف النسبي للقاعدة الإنتاجية ومحدودية القدرات التصديرية؛
- ضعف آليات تمويل الاستثمارات التعاونية؛
- نقص كبير في المؤسسات الداعمة للاستثمار؛
- إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم ملائمة التشريعات.

إن اكتمال تنفيذ العناصر المذكورة سابقا من شأنه أن يرفع النسبة المحققة للتجارة البينية العربية بشكل واضح وسريع ، ولا بد من الإشارة إلى أهم نقطة في التعاون الاقتصادي العربي وهي توفير الدعم والتمويل اللازم، ذلك أن هذا التوجه الجديد يحتاج إلى استثمار أموال كافية لرعايته كفعالية اقتصادية جديدة .

### III.5.2. الاستثمارات العربية العربية:

يحتاج الاقتصاد العربي بشدة إلى الأموال العربية المهاجرة، فالدول العربية تدخل ضمن أقل دول العالم جذبا للاستثمارات وضمن أكثر الدول طردا لها، حيث يشير تقرير مجلس

الوحدة الاقتصادية الصادر عام 2000، إلى أن أعلى معدل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بلغ 9.5 مليار دولار بنسبة لا تتجاوز 1% من إجمالي الاستثمارات العالمية.

وفي الوقت نفسه نجد أن رؤوس الأموال العربية تواصل تدفقها للاستثمار في الخارج (800-2400) مليار دولار، وهو مبلغ جد مرتفع مقارنة مع إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والتي بلغت حسب إحصائيات المؤسسة العربية للاستثمار حوالي 3.8 مليار دولار عام 2005، وحوالي 5.9 مليار دولار عام 2004.[1] واعتبر هذين العامين استثنائيين بكل المعايير، وذلك نتيجة إعادة توطين جانب هام من الاستثمارات الخليجية في أمريكا وبعض دول أوربا.

أما عن أسباب ضعف الاستثمارات العربية المشتركة فهي عديدة أهمها:

- افتقاد الاستقرار التشريعي: وذلك لعدم ثبات القوانين التي تحكم عملية الاستثمار، مما يجعل رأس المال غير آمن فيضطر للبحث عن الأمان والاستقرار التشريعي في مناطق أخرى؛
- افتقاد البنية التحتية: تفتقد العديد من الدول العربية البنية التحتية الضرورية لعملية الاستثمار من(كهرباء، مياه، طرق، ...)؛
- افتقاد سياسات نقدية مشجعة للاستثمار: تحتاج السياسات النقدية في العديد من الدول العربية إلى إعادة النظر، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار معدلات الفائدة التي تزيد من التكاليف وتحد من تدفق الاستثمار؛
- افتقاد الشفافية: تغيب شروط التنافس الشريف بين مختلف المستثمرين مما يجعل الأموال المستثمرة في الدول العربية معرضة للمخاطر والتلاعب.

ولا يمكن القول أن جميع الدول العربية تعاني من هذه المشاكل بنفس الدرجة، لكنها تزداد أحيانا في بعض الدول وتقل في دول أخرى، غير أن العملية الاستثمارية في جملتها تعاني من هذه العلل وتكاد تكون شكاوى المستثمرين جميعها متشابهة.

[1] -http://www.Aljazeera.net/NR/exerrs/htm. 10/10/2008. 10:00 h.

### III.3. التحديات الاقتصادية العربية:

تتمثل أهم التحديات الاقتصادية العربية في قيام الدول النفطية بتعظيم الاستفادة من الفوائض المالية المتزايدة التي تحققها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية والسعي للتمكن من تكنولوجيا البحث والتنقيب عن البترول، وكذلك من خلال تكثيف الجهود للتوصل إلى التمكن من الصناعة النفطية وغير النفطية، وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير أكثر للبنية التحتية ورأس المال البشري.

بالنسبة للدول غير النفطية فإن أهم تحدي يتمثل في تحقيق المزيد من الضبط المالي والمزيد من تحسين الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي وتفعيل مساهمته في تحسين مردود الاستثمار، وتشجيع التجارة بما يعزز إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة، كما أن رهان التكامل العربي يبقى يتطلب الكثير من المجهودات والإرادة خاصة السياسية.

فالواقع العربي بالحقائق والأرقام يشير إلى أن اقتصاديات الوطن العربي مازالت تعاني الكثير من التخلف بالمقارنة مع الاقتصاديات المتطورة في العالم، حيث نجد أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة واحدة وهي ألمانيا والتي يعادل عدد سكانها نسبة 30% من سكان العالم العربي يبلغ نحو 350% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي.[1] أما حال المصارف العربية فهو من حال اقتصادياتها، فالميزانية العامة للبنوك العربية مجتمعة تقل عن ميزانية بنك دويتش ألمانيا (Dutche Bank)، هذا عدا عن حصة العالم العربي المتواضعة في التراكم المعرفي واستعمال التكنولوجيا والإنفاق على البحث العلمي.

وحتى تتحقق التنمية العربية على مجال واسع ينبغي أن تقوم على أسس تستند إلى الجانب القومي، أي أن التنمية القطرية تبقى محدودة الجوانب والآفاق بحكم الإمكانات المتاحة وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية المعاصرة، وفي مقدمتها الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة والتي فرضت حجوم اقتصادية عملاقة لمشروعات تتجاوز رؤوس أموال

---

[1]- إسماعيل صبري وآخرون: مرجع سابق، ص:186.

البعض منها الدخول القومية لبعض الدول العربية. هذا إضافة إلى التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع والتنافس الاقتصادي، وهذا ما يجعل من التنمية الاقتصادية في إطار تكاملي هي الوسيلة الوحيدة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التخلف والتجزئة والتبعية والضعف إلى حالة التطور والتقدم والاستقلال والقوة.

إن تحقيق مثل هذه الأهداف يستدعي من الدول العربية المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي نحاول إجمالها فيما يلي:

- ضرورة امتلاك الوطن العربي لثرواته الاقتصادية، وبالذات الطبيعية منها وعدم تركها تحت السيطرة الكاملة للشركات الأجنبية التي تستغل هذه الثروات وتبددها؛
- ضرورة الاهتمام بالجانب البشري والعمل على تطوير الإنسان العربي نوعيا وتحفيزه للاستفادة من قدراته في تحقيق التنمية، لأن الإنسان يشكل النواة الأولى لأي عملية تنمية أو تكامل؛
- ضرورة العمل على بناء هيكل اقتصادي متوازن ومتماسك، من خلال إحكام العلاقات الأساسية التي تربط أجزاء هذا الهيكل ببعضها البعض من ناحية، وتساهم في نمو الاقتصاد ككل من ناحية أخرى؛
- العمل على إنشاء صناعة مترابطة الحلقات تعتمد في عملها على الموارد المحلية المتاحة؛
- ضرورة الاهتمام بتطوير قاعدة تكنولوجية محلية قادرة على دفع الأفراد للإبداع والابتكار؛
- ضرورة إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي لضمان تحقيق الأمن الغذائي، وذلك نظرا لأهميته الاستثنائية وحجم الموارد الهائلة التي تستنزف في حالة عدم تحقيقه؛
- العمل على إعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الأفراد في الدول العربية من أجل تعزيز مشاركتهم في بناء الحياة في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

- حماية العمل العربي المشترك من الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الدول العربية، بوضع آلية تضمن عدم تأثير هذه الخلافات والنزاعات على ما يتم الإتفاق عليه من وسائل وإجراءات ومشاريع، خاصة وأن الخلافات العربية عديدة ومتكررة؛
- ضرورة إعادة الأموال العربية المهاجرة أو على الأقل إستعادة البعض منها بالنظر لأهمية هذه الأموال عل الصعيد العربي؛
- ضرورة تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب وضمان معاملة المستثمر العربي معاملة المستثمر الوطني من حيث المزايا والحوافز، وإزالة كافة العقبات التشريعية والإجرائية والإدارية؛
- العمل على المزيد من التعاون بين مشرق الوطن العربي ومغربه من خلال تشجيع التجارة البينية والاستثمار المتبادل وتوطين الاستثمارات العربية؛
- محاولة إنشاء مؤسسات اقتصادية عربية عملاقة عن طريق اندماج الكيانات الاقتصادية العربية في قطاع البنوك والنقل الجوي والبحري؛
- تشجيع القطاع الخاص العربي بإعطاء حرية أكبر للمستثمرين الخواص والسماح لهم باختراق كافة الميادين .

إذا نجحت الدول العربية في تحقيق هذه الإصلاحات وتطبيقها على أرض الواقع تكون حينها قادرة على التحول إلى كتلة اقتصادية فاعلة عالميا، بإمكانها مقارعة التطورات الاقتصادية العالمية التي أصبحت لا تعرف إلا لغة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

## خلاصـــــة الفصـــــل الثـــــالـــــث:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص العديد من الاستنتاجات أهمها:

- يبقى موضوع التجارة الدولية بالنفط في ظل المنظمة العالمية للتجارة غير مضبوط وغير واضح المعالم، وهذا راجع بدرجة أولى إلى رفض الدول المنتجة والمصدرة للنفط اعتبار البترول سلعة عادية كباقي السلع الأخرى المتداولة عالميا بالنظر لأهميته الإستراتيجية بالنسبة لاقتصادياتها؛
- تبقى مواثيق ومعاهدات حماية البيئة والحد من الانبعاثات الملوثة بعيدة عن تحقيق أهدافها في ظل امتناع الأطراف المسؤولة عن هذه الظاهرة الالتزام بتطبيق بنود اتفاقية كيوتو، والمقصود هنا الولايات المتحدة الأمريكية؛
- بالرغم مما تم تحقيقه في مجال مصادر الطاقة البديلة، إلا أنه يبدو واضحا أنها عاجزة حاليا عن تعويض النفط في سلم الطاقة العالمي مما يجعل مكانة البترول محفوظة خلال الفترة القادمة؛
- توضح الأبحاث والاكتشافات المتعلقة بالبترول في المنطقة العربية أن الأراضي العربية مازالت تخبئ في باطنها الكثير من الثروات النفطية، والتي تعطي للدول العربية هامشا زمنيا مريحا للتحرك وتغيير بنيتها الاقتصادية وبناء قاعدة إنتاجية متنوعة وصلبة قبل نضوب النفط؛
- توفر المنطقة العربية على إمكانيات وموارد اقتصادية متعددة ومتنوعة إلا أنها غير مستغلة على أحسن وجه؛
- مازالت الدول العربية تحتاج إلى بذل الكثير من المجهودات وتطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتكثيف التعاون فيما بينها لتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية والتخلص من عقدة الدول الريعية التي التصقت بها.

## الخاتمة العامة:

أظهرت الدراسة الأهمية البالغة للنفط في الاقتصاد العالمي المعاصر، باعتباره شريان الحياة الصناعية العالمية الذي لا يمكن الإستغناء عنه.

وتجلت أهمية النفط منذ الاكتشافات الأولى، حيث خضعت سوق البترول العالمية في بداياتها إلى سيطرة الشركات العملاقة التي أحكمت قبضتها على إنتاج وتسويق هذه السلعة الإستراتيجية، مستغلة إمكانياتها العلمية والمادية ودعم حكوماتها القوية التي كانت تسعى إلى الحصول على البترول بأبخس الأسعار. واستمر هذا الوضع لفترة طويلة لتستمر معه معاناة الدول المنتجة للنفط التي كانت عاجزة عن حماية ثرواتها المستنزفة من قبل تلك الشركات ودولها، إلى غاية عام 1960 تاريخ ميلاد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي بدأت تسترجع حقوق الدول المصدرة للنفط شيئا فشيئا.

وعرفت الدول العربية الاستفادة الحقيقية من النفط لأول مرة عام 1973 وهو تاريخ الصدمة البترولية الأولى التي أفرزت أوضاعا جديدة في سوق النفط العالمية وأوضحت الوزن الفعلي للنفط العربي في هذه السوق، الأمر الذي جعل الدول الصناعية تعيد حساباتها المتعلقة باستهلاك الطاقة للتكيف مع الوضع الجديد من خلال تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتكثيف الأبحاث في مجال مصادر الطاقة البديلة. ومنذ ذلك الحين وإلى غاية عام 2006 عرفت أسعار البترول في السوق تذبذبا مستمرا بين الصعود والهبوط نتيجة لظروف وأسباب مختلفة منها ما هو اقتصادي بحث يتعلق بالعرض والطلب ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي، ومنها ما هو بعيد كل البعد عن الجانب الاقتصادي كالاضطرابات السياسية والعسكرية في العالم والظروف المناخية في بعض الأحيان.

وأتاحت الموارد النفطية الهائلة أكثر من فرصة ذهبية للدول العربية للنهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، إلا أن سوء التدبير والتصرف وسوء

الاختيارات فيما يخص توظيف هذه الأموال خاصة تلك المتمثلة في توجيه الفوائض نحو الخارج واستثمارها في أسواق المال الأمريكية والأوربية بما تندرج عليه من مخاطر حال دون تحقيق النتائج المأمولة.

و أبرز استنتاج يمكن استخلاصه هو أن الدول العربية كانت تكتفي في كل مرة بالمكاسب العاجلة التي تتحصل عليها من وراء ارتفاع أسعار البترول، لتستفيق بعدها على خسائر كبيرة لا تقدر اقتصادياتها الريعية الهشة تحملها.

وبدا واضحا أن الدول العربية لم تستفد من أخطائها السابقة فيما يخص قضية التعامل مع الموارد المالية النفطية، فهي مازالت تقع في نفس الأخطاء إلى يومنا هذا مما جعل استقرارها الاقتصادي يبقى مرهون بتقلبات أسعار النفط التي لا تعرف الاستقرار.

كما أظهرت الدراسة أن الدول العربية غير النفطية تتأثر نسبيا بما يحدث في الدول العربية النفطية، خاصة في حالة انخفاض أسعار البترول والتي تؤدي إلى انخفاض المساعدات القادمة من الدول النفطية وتراجع تحويلات العاملين، الأمر الذي يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية في هذه الدول.

وأمام هذه الأوضاع والظروف وأمام حتمية نضوب النفط ونفاد احتياطه في ظل الاستهلاك العالمي المتنامي، نقترح على الدول العربية المسارعة بالعديد من الإصلاحات والتدابير أهمها :

- التفكير في إيجاد طريقة فعالة للاستفادة من عوائد النفط من خلال استثمارها في مشاريع بإمكانها أن تدفع الاقتصاديات العربية إلى الأمام، والتوقف عن ضخ هذه الأموال في أسواق المال الغربية التي تحتوي على الكثير من المخاطر وينجر عنها خسائر كبيرة، وما حدث خلال الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي أكبر دليل على ذلك؛

- السعي إلى التمكن من تكنولوجيا تكرير وصناعة النفط والصناعات البتروكيماوية؛

- إعداد اقتصادياتها من الآن إلى زمن اللانفط من خلال تجهيز بدائل تنموية أخرى غير النفط تستطيع معها أن تواصل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الدول العربية تمتلك من الموارد والإمكانيات ما يسمح لها بتحقيق هذا المسعى؛

- الاهتمام بالإمكانيات العربية في مجال الطاقة البديلة والعمل على تطويرها للاستفادة منها في الوقت المناسب؛

- تدعيم التعاون العربي المشترك والاستفادة من مقومات التكامل، والسعي للتكتل الاقتصادي حتى تكون قادرة على مواجهة التحولات الاقتصادية المعاصرة التي لا تدع مكانا للكيانات الصغيرة والضعيفة؛

- التفكير في الأسباب والمشاكل الحقيقية التي جعلت الدول العربية تفشل فيما نجحت في تحقيقه الدول الأوربية على مستوى الاتحاد الأوربي، ومحاولة إيجاد حل سريع لهذه المشاكل.

**آفاق البحث:**

الدراسة التي قدمناها تفتح أمامنا المجال واسعاً لمعالجة مواضيع أخرى من شأنها أن تخدم القضايا الاقتصادية العربية المشتركة، ولعل أهم هذه المواضيع هو الموضوع الذي يقدم حلولا ومقترحات عملية تسمح باستثمار واستغلال العوائد النفطية العربية على وجه أمثل، تضمن معه الدول العربية النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب العربية:**


- د/إسماعيل صبري عبد الله وآخرون: التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 2000.
- ايان سمور:-أوبك أداة للتغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1983.
- د/ الرومي نواف: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ليبيا 2000.
- د/ حافظ البرجاس: الصراع الدولي علىٰ البترول العربي، نيسان للنشر الطبعة الأولى 2000.
- حسين عبد العزيز حسن: اقتصاديات الموارد، الكتاب الثالث الموارد المعدنية والبشرية واقتصاديات الصناعة والطاقة، زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
- د/ حسين عبد الله: أسعار النفط -التصحيح عبر آليات السوق- دراسات إستراتيجية العدد 154، 2005.
- د / حسين عبد الله: اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية القاهرة.
- د/ حسين عبد الله: البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- د/حسين عبد الله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998.
- د/حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية يونيو 2006.
- ريتشارد هاينبرغ: سراب النفط، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005.
- أ- د/ سارة حسن منيمنة: جغرافية الموارد والإنتاج ، دار النهضة العربية، بيروت سنة 1996.

- سليمان المنذري: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة 1995.
- د/ ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2005.
- عبد الخالق فاروق: النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2002.
- عبد المجيد فريد: عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في أثار هبوط العوائد النفطية الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، 1986.
- عبيد هاني: منظومات البيئة والطاقة والسكان، دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2000.
- علي أحمد عتيقة و د/سمية مسعود: النفط والمشروعات العربية المشتركة، مؤسسة الكميل، دار الشباب، قبرص، الطبعة الأولى نوفمبر 1988.
- د.عيسى عبده: بترول المسلمين و مخططات الغاصبين، دار المعارف، القاهرة 1983.
- د/ صديق محمد عفيفي: تسويق البترول، مكتبة عين شمس، الطبعة التاسعة، 2002-2003.
- د/فليح حسن خلف: اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2004.
- د/ كامل بكري وآخرون: الموارد و اقتصادياتها ، دار النهضة العربية، بيروت 1986.
- أ. د/ مجذاب بدرعناد: المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، ايطاليا 1998.
- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر سنة 1983.

- د/ محمد أزهر السماك : اقتصاديات النفط ، وزارة التعليم والبحث العالي، العراق الطبعة الأولى 1980-1981.
- د/ محمد حامد عبد الله: الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، مطابع جامعة الملك سعود سنة 1998.
- د/ محمد عبد العزيز عجمية: فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1986.
- د/ محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات البترول و الطاقة، دار الجامعات المصرية طبعة الأولى 1988.
- د. نجيب عيسى: النفط والمجال الاقتصادي العربي، دراسة في الأبعاد التكاملية لأنماط التنمية في الأقطار العربية، سلسلة دراسات المجال العربي، دار الإنماء العربي، بيروت، 1991.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، الطبعة الأولى 2005.
- د/ يوسف إبراهيم وآخرون: الاقتصاديات العربية وغزو النظام العراقي للكويت، الآثار والسياسات والتعاون الاقتصادي العربي، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1996.
- يسري محمد أبو العلا: دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط رسالة لنيل درجة الدكتوراه، مطبوعة، 1981.

**التقارير والمجلات:**


- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات:

1992، 1999، 2001، 2005،2006، 2007.

- البيان الإحصائي السنوي – أوبك – 16 ديسمبر 1982.
- أخبار النفط والصناعة:

العدد لـــ 33، آب أغسطس 1998 العدد 383، أوت 2002، العدد 398 نوفمبر 2003.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2006.
- تقرير حول متابعة أزمة النمُور الآسيوية، أوبك ـــ أكتوبر 1999.
- تقرير عن متابعة أزمة النمور الآسيوية، منظمة الأقطار المصدرة العربية المصدرة للنفط (أوابك) سنة 2000.
- النفط والتعاون العربي:

المجلد 12 العدد 3 و4 سنة 1986، المجلد 15، العدد 55 الكويت 1989، المجلد 26، العدد 94، سنة 2000.

- مجلة البرلمان العربي، السنة 23 العدد 85 أكتوبر 2002
- مجلة تأمين: العدد 32 سبتمبر 2002.
- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29 العدد (1) 2007.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي:

السادس والعشرون 1999، التاسع والعشرون 2002، الواحد و الثلاثون 2004، الثالث والثلاثون 2006.

## المراجع باللغة الأجنبية:

### Les ouvrages :


- Antoine Ayoub ; pétrole économie et politique « éd. economica », 1999.
- Chems Eddine chitour : « La politique et le nouvel ordre pétrolière internationale. Edition Dahleb, Alger », 1995.
- Holdren : population and environnement.12 (1999).
- Patrick Criqui et Nina kouznetzoff : Energie 1995, Après les chocs Economica, Paris, 1986.
- Pierre Jaquet , François Nicolas ; Pétrole –crisepus , marché politique .
- P.Jaquet et F.Nicolas : Pétrole, marchés, Politique IFRI, PARAIS 1991.
- Maurice Durousset : Le marché du pétrole , ELLIPSES édition Marketing SA 1999.
- SID-DHMED ABDELKADDER : L'OPEP : Passé, Présentent et perspectives, OPU. Alger 1981.


### Les rapports et les revus :


- BIP N°6550 7Mars 1990.
- Bulletin de l'industrie pétrolière-BIP- Vol 31 N°7654, 8 Août 1994.
- Jean Pierre pauwels : Réflexion sur le choc pétrolier de 1990 et proposition d'action pour la venir, Revue de L'ENERGIE N : 129 Avril, 1991.
- Le pétrole et le gaz arabe, publié par : le centre arabe d'études pétrolières : N°330- 16 Décembre 1982 Août 2006, N°897- 1er Aout 2006.
- LYRUS.H. Talimassebi: long term: world energy out Look in market reach corporate department ashold oil, January 1990.11- Rapport d'activité de compagnies. Base des donnes, Institue d'Economie. Politique de l'Energie (I.E.P.E).
- Oil Market Report. Febrery 2007.
- OPEC statue 1992.
- OPEP, Monthly oil Market Report , Juillet 2006.
- Pétrole Economist, novembre 1979.6- pétrole et gaz arabe, N°330, 16 Décembre, 1982.
- Pétrole et gaz arabe N°506 Avril 1990.
- Rapport d'activité de compagnies. Base de donnes, Institue d'Economie. Politique de l'Energie (I.E.P.E).
- Revue de P'Energie, NSo3, JANVIER 1999.

## مواقع الأنترت:


- http ://ar.Wikipedia.org/wiki
- http://www.opec.org.
- http// : www.boursa.info
- www.oapecorg.org
- http://www.opec.org/libary/Annual%20Statistical%20Bulletin/pdf/002.pdf
- http://www.muqatel.com/openshare/Bahoth/Ektesad8/Pétrol/Sec07-doc-CVI
- http://www.amf.org.ae/amf/website/Weblisher/Storage/Uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/JOINT%20REPORT%202004/CHPTR-5.pdf
- http://arabic.cnn.com/2003/busness/4/14/iraq-rebuild/indexc.htm
- http://rO.unctad.org/infocomm/Francais/pétroleecopo.htm.
- http/:www.siironline.org
- http://ec.europa.eu/research/energy/pdf/weto-annex1.pdf
- http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=5&issueno=9941article=348357&feature
- http/ :www.aitrs.org/traning/straning/2005/energy/lec/4.doc
- http:/www.amjad68.jeeran.com/archive/2008/1/44/442773.htm
- http://www.Aljazeera.net/NR/exerrs/htm.

**الملخص:**

تؤثر التقلبات التي تحدث على مستوى سوق البترول العالمية على مختلف اقتصاديات العالم، لاسيما الاقتصاديات العربية التي تعتمد غالبيتها على العائدات البترولية لتمويل احتياجاتها وواردتها الاستهلاكية من العالم الخارجي.

وقد أتاحت العوائد النفطية التي حققتها الدول العربية في أعقاب الصدمات النفطية فرصا عديدة لهذه الدول لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة و حقيقية، إلا أن الدول العربية استنزفت القسم الأكبر من هذه الأموال في استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمار في أسواق المال الأوربية والأمريكية. فباستثناء بعض الدول العربية التي نجحت في استثمار جزءا من هذه الثروة النفطية في مشاريع البنى التحتية والمرافق العمومية، فإن أغلب الدول العربية لم تحسن التعامل مع هذه الثروة، مما جعلها تعاني اقتصاديا في كل مرة تنخفض فيها أسعار البترول.

وأمام هذا الوضع تزداد المخاوف من احتمال نضوب النفط و ظهور مصادر بديلة للطاقة مستقبلا، مما قد يزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة وذلك في ظل استمرارها في الاعتماد على الريع البترولي وعجزها عن التوصل لبدائل تنموية أخرى.

الكلمات المفتاحية: سوق البترول العالمية، الاقتصاديات العربية، العوائد النفطية.

**Abstract:**

The fluctuation of the worldwide petroleum market influe on the international economy especially on the Arab world one the latter relies mainly on oil revenue for its economic balance.

The rise of oil price has given the Arab countries many opportunities to develop, but few of them have actually invested their oil incomes in important propjets such as public services and infrastructures, most of the Arab petrodollars have been used in the importation of consumption items or in European and American financial market, As they strongly depend on oil incomes, the Arab countries economy is threatened whenever the oil price falls.

These countries may face terrible economic crises because of the strong probability of oil shortage and the emergence of renewable energies use in western countries, therefore the Arab world has to find out other types of resources than oil so as to present an inevitable economic collapse.

Key words: worldwide petroleum market, Arab economy, the rise of oil price.